



جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي  
Strategic Thinking Group Association

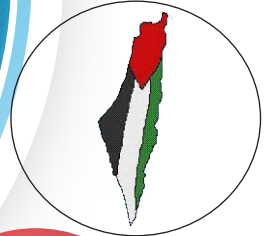
8 التقرير الاستراتيجي السنوي الثامن

20  
22

# الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

الجزء الثاني

الحالة الجيواستراتيجية الإقليمية  
والدولية في المنطقة العربية





جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي  
Strategic Thinking Group Association

8 التقرير الاستراتيجي السنوي الثامن

20  
22

# الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

الجزء الثاني

الحالة الجيواستراتيجية الإقليمية  
والدولية في المنطقة العربية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي  
Strategic Thinking Group Association



<http://www.stgcenter.org/>

f STG.CENTER

t CenterSTG



Stgcenter.org



info@stgcenter.org



@STG.CENTER



@stg.center



@stg.center



@Stg\_center



+905541464768



+902126213550



+902126213555

## جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

### التقرير الاستراتيجي السنوي

تقرير عام 2022

الاصدار الثامن 2023

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

عبدالرحمن سعد الشرقاوي

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي  
الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي



# جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي Strategic Thinking Group Association



## من نحن؟

مؤسسة نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة بتركيا، رائدة وشريك دولي في التفكير التتموي الاستراتيجي، تعمل على تطوير مستوى التعليم والتدريب و الوعي التتموي والتفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية و الإسلامية بما يسهم في تنمية وتطوير المجتمعات العربية و الإسلامية فضلا عن الإسهام في صناعة مستقبل أفضل، وتتعاون في سبيل ذلك مع جامعات ومعاهد ومراكز تعليمية وتدريبية وبحثية بجانب عدد من الاساتذة الجامعيين المفكرين والخبراء والباحثين، وتقوم بالتنسيق بينهم وتوجيه الإنتاج المعرفي بهذا الشأن ، وتنشأ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب وتطرح المبادرات في مجال الدراسات العليا التتموية وعلوم المستقبل.

## الرؤية:

مجموعة رائدة في التفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية، وشريك دولي في التفكير الاستراتيجي

## الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذلك الإسهام في تنمية جيل من الشباب و صناعة مستقبل أفضل، وذلك من خلال بناء القدرات وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقة العربية والإقليمية

## الأهداف:



- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة.
- توفير قيادات استراتيجية
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب.
- دعم التفكير الاستراتيجي واقتراح السياسات والمبادرات وتقدير الموقف.
- تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين مراكز الدراسات والأعضاء في المجموعة.
- بناء شراكات إقليمية ودولية مع مراكز الدراسات وخبراء وباحثين.
- دعم وإسناد مشاريع المراكز الأعضاء
- تنمية التفكير الاستراتيجي لجيل الشباب المفكرين.

## الفهرس

م	المحتويات	الكاتب	ص
	المقدمة	أ. محمد سالم الراشد رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي	8
1	تحليل السياسات الخارجية التركية	مجموعة التفكير الاستراتيجي د. كوكخان بوزباش	10
2	التقرير الاستراتيجي الايراني لعام 2022	مجموعة التفكير الاستراتيجي د. محمد أبو سعدة	48
3	«إسرائيل» 2022 انقسام داخلي وتحديات إقليمية ودولية وتساعد المقاومة الفلسطينية	مركز رؤية للتنمية السياسية أ. عزيز كايد أ. ماهر عابد	66
4	المتغيرات الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية عام 2022	مؤسسة المصلحة الوطنية واشنطن د. خالد صفوري	106
5	روسيا.. الحرب الروسية-الأوكرانية	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. فايز الجولاني	139
6	المتغيرات المؤثرة سياسياً على جمهورية الصين خلال عام 2022	منتدى آسيا والشرق الأوسط د. محمد مكرم بلعاوي	181
7	أوروبا خلال سنة 2022 اتجاهات الأحداث والتحوّلات الاستراتيجية في زمن الحرب والاستقطاب الدولي وتأثيراتها على العلاقات مع العالم العربي وجواره	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. حسام شاکر	212

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين، خلق الإنسان علمه البيان.

يعيش العالم في هذه الأوقات والأزمان حالة من اللا استقرار واللا يقين، فالأمور تسير نحو التفلت من الالتزام بالقانون والمسؤولية الدولية، واحتمالات الصدام بين القوى الكبرى والاستقطاب الدولي يزداد يوماً بعد يوم، وكأنها تسير نحو صدام عالمي، ولا دخان من غير نار، فالكل يبحث عن ثغرات وهوامش للتحرك نحو مصالحه دونما النظر لاستقرار العالم، وتزداد الفجوات الاقتصادية بين الدول والشعوب، وتتابع مسببات انقطاع سلاسل الغذاء والتوريد ومظاهر المجاعات ونقصان الموارد المائية والغذائي في ازدياد واضح، كما أن انفلات التوازن البيئي يتصاعد مع ارتفاع ملحوظ في درجات حرارة الأرض وذوبان الجليد وحدوث الفيضانات والأرض تتحرك نحو زلزالها.

وما الزلازل التي أصابت جنوب وشرق تركيا وشمال سوريا إلا علامة بارزة للتغيرات المناخية والبيئية، وتتناهى الأخطاء البشرية في استثمار هذه الأرض واضح للعيان، وها نحن نلتقي في نهاية عام 2022م، وبداية عام جديد 2023 لنقدم ما رصدناه من تحولات ومتغيرات في المنطقة العربية والتأثيرات الدولية والإقليمية على هذه الجغرافيا من العالم.

إن هذا هو التقرير الثامن السنوي لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، نضعه بين يدي المختصين والقادة والسياسيين وقادة الرأي وأساتذة الجامعات والجمهور العام للاستفادة منه واستخلاص البيانات والتنبؤات ورسم الرؤى لهذه المنطقة وقد أضفنا في هذا العام إصدارات جديدة، تناولت مجموعة من الملفات والقضايا، فمنها تداعيات الأحداث العالمية على الاقتصاد في المنطقة العربية، وكذلك التحولات الإقليمية خلال عام 2022، وتأثيراتها في المنطقة العربية وعلى المسار الحقوقي.



وأيضاً التقرير التحليلي للحالة الإقليمية الاجتماعية خلال العام 2022م، والحالة الإقليمية التعليمية خلال العام 2022م، والحالة الإقليمية والعسكرية في نفس العام. وإذ نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إعداد وكتابة وتحرير ومتابعة تقارير هذا العام، متمنياً لجميع متابعينا وقرائنا السلامة والأمن في الأوطان والأبدان.

**محمد سالم الراشد**

رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

# تحليل السياسات الخارجية التركية

مجموعة التفكير الاستراتيجي



## د. كوكخان بوزباش

مدير المعهد التركي للبحوث العالمية والإقليمية

- ولد عام 1981 في ولاية «أفيون قره حصار». تركيا
- تخرج في جامعة سلجوق قسم العلاقات الدولية عام 2004.
- أكمل درجة الماجستير المزدوج في فرعي «العلوم السياسية» و«الاستشراق» من جامعة الرور. ألمانيا
- تلقى دورات أكاديمية وأجرى أبحاثاً في كل من مصر وسوريا والأردن وبريطانيا وألمانيا.
- أكمل الدكتوراه في جامعة سلجوق بعنوان «التحول الاجتماعي والسياسي لمصر ومشكلة التحول الديمقراطي»
- حصل على لقب أستاذ مشارك في قسم علم الاجتماع بجامعة سلجوق عام 2020.
- يجيد اللغة الإنجليزية والألمانية والعربية وهو متزوج من السيدة فاتحة ولديه ثلاثة أطفال.
- يعمل كمستشار تعليمي في السفارة التركية بالخرطوم منذ أبريل 2022.

## مدخل

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، بدأ البحث عن وجهة جديدة للسياسة الخارجية للبلاد. ولا جرم أنه في الماضي، وفي خضم العالم ثنائي القطب آنذاك، كان ينظر إلى تركيا على أنها جسر بين عدة كتلتات أو باعتبارها الدولة التي تقف على أقصى طرف وتحمي المصالح الغربية ضد التهديد السوفيتي، غير أنه منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت تتكشف أهمية تركيا الجيوسياسية من خلال نماذج جديدة. وبينما كان مسار السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة مباشرة يُحدد من قبل البعض على أساس المصالح الوطنية، فإن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، والتوجهات التي أضفاها أحمد داود أوغلو على السياسة الخارجية لتركيا، من خلال منصبه كمستشار لرئيس الحزب أولاً، ثم من خلال منصبه كوزير للخارجية، أمور كان لها بالغ الأثر في أن تشهد السياسة الخارجية للبلاد زخماً جديداً. وفي حين أن هذا الزخم وجد أساساً نظرياً في نهج العمق الاستراتيجي لداود أوغلو، فإنه في الوقت نفسه قد حدد تركيا باعتبارها دولة مركزية تتجاوز كونها مجرد جسر. ونظراً لأن هذا الزخم المذكور كان قائماً على سياسة خارجية متعددة الأوجه، واستراتيجية صفر مشاكل مع الجيران، فإن تركيا كانت قد سرّعت من مبادراتها الاقتصادية والسياسية في مناطق مثل الشرق الأوسط، والقوقاز، وآسيا الوسطى، بدلاً من تلك السياسات ذات المؤشر المتجه صوب الغرب. ولا غرو أن السياسات تجاه الشرق الأوسط على وجه الخصوص، كانت قد جلبت معها انتقادات مفادها أن تركيا لديها ميل لأن تصبح دولة شرق أوسطية في سياستها الخارجية.

وفي هذا التقرير، سنبدأ بتقييم العوامل الرئيسية التي تحدد السياسة الخارجية التركية بشكل عام، ونقدم وصفاً عاماً لسياسة الدولة في الشرق الأوسط من الماضي إلى الحاضر، ثم نتطرق بإيجاز للمناقشات النظرية التي تسهل فهمنا للعلاقة بين ميول

الرأي العام وتصوره عن السياسة الخارجية. وفي القسم الثالث من هذا التقرير، سيتم عرض نتائج استطلاع رأي أجري مع طلاب جامعة «جمهوريت/الجمهورية» حول تصورهم للسياسة الخارجية، وستتم مناقشة مواقف الشباب المتعلقة بسياسة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، والمتعلقة بتفضيلات السياسة الخارجية البديلة بشكل مقارن، والمتعلقة كذلك بقرارات السياسة الخارجية بشكل عام. وانطلاقاً من مواقف طلاب الجامعة سيتم في خاتمة هذا المقال، إجراء تقييمات عامة حول كيفية رؤية وإدراك تفضيلات وممارسات السياسة الخارجية في الآونة الأخيرة. وتجدر الإشارة إلى أنه في جميع التقييمات، ستم محاولة الكشف عن التصورات والتوقعات المتعلقة بخيارات السياسة الخارجية التي ينبغي القيام بها، وكذلك الكشف عن التصورات الحالية.

### الإطار النظري للسياسة الخارجية التركية

من المعروف أن كل دولة موجودة حالياً تتبع مجموعة معينة من السياسات وتشكل نفسها من خلالها. وعندما ننظر إلى دول العالم من وجهة نظر كل دولة، نرى انعكاسات هذا الوضع بنسب معينة. وفي واقع الأمر، عندما نراجع تعريفات مفهوم السياسة، نجد أن التعريف الأساسي لذلك المفهوم ينص على مركزية الدولة. ويطلق اسم سياسة على ذلك النظام الذي ينظم العلاقات بين المؤسسات السياسية القائمة المعنية بإدارة دولة موجودة، وذلك بعد تطوير الموجود من تلك المؤسسات، واستحداث بعض آخر، وتحديد هدف لها. وبالطبع، فإنه من التعريف الأشمل للسياسة، فإن الدولة القومية وجميع المواقف السياسية للبنى والأفراد بداخلها تعتبر جميعها من السياسة أيضاً.

وعند النظر للأمر من وجهة السياسة، فبالطبع هناك بعض النقاط الفرعية التي تدرج تحت ذلك. إحدى تلك النقاط، السياسة الخارجية، وهي موضوع هذه الدراسة. ولا شك أنه أثناء صنع السياسة الخارجية، يتطلب الأمر مجموعة معينة من البيئات والظروف. ناهيك عن أن هناك حاجة إلى وجود بيئة معينة أثناء تكوين الدول وتأسيسها. والبيئة التي تنشئ فيها الدولة سياستها الخارجية، تأتي في مقدمة العوامل الرئيسية التي تؤثر

على تلك السياسة. وتشمل هذه البيئات كلا من البيئة المادية، والبيئة الداخلية، والبيئة الخارجية. ومن المؤكد أن البيئة المادية تعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تحدد السياسة الخارجية. وذلك لأن الموقع الجغرافي والجيوستراتيجي لبلد ما لا يؤثر فقط على السياسة الداخلية والخارجية له، بل يحدد أيضاً دوره على الساحة الدولية. وعند مراجعة التاريخ السياسي وفحصه، نجد أن هناك أمثلة لا حصر لها على تأثير الدول بالحروب، والمجاعات، والأوبئة، والثورات، وجميع أنواع الأحداث التي كانت موجودة خارج مناطقها الجغرافية، وحتى لو لم تكن متورطة فيها.

العامل الآخر الذي يحدد السياسة الخارجية للدول هو البيئات البشرية التي تقع فيها تلك البلدان. والبيئة البشرية لها سمة غير طبيعية، وذلك على عكس السمة الطبيعية للبيئة المادية. وترتبط هذه البيئة البشرية التي يشكلها البشر، ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الخارجية. ولعل من خير الأمثلة على ذلك، القضية السياسية المستمرة للشعب الكردي بين تركيا، وسوريا، والعراق، وإيران. لا سيما أن الحركات الاجتماعية بعد الحرب الباردة، والحركات الاجتماعية بعد الربيع العربي، قد أثرت على العديد من البلدان في المنطقة من الناحية البشرية، بل إنها خلقت معايير جديدة في السياسة الخارجية.

العامل الثالث المهم الذي يحدد السياسة الخارجية للدول هو بيئتها الداخلية. فلا غرو أن الأنظمة السياسية للدول هي أيضاً أحد العوامل المحددة التي تخلق البيئة الداخلية. فعلى سبيل المثال، لن يكون بالتأكيد إدراك السياسة الخارجية من قبل دولة اشتراكية هو نفس إدراك بلد محافظ لها. والعناصر الأخرى التي لها أهمية في تحديد العوامل الداخلية، هي الرأي العام ومعتقداته ومواقفه السياسية والشخصية. وبخلاف هذه العوامل، من الضروري معرفة أن بعض الهياكل مثل المنظمات غير الحكومية، والجامعات، ومراكز الفكر، ومجموعات الضغط، والمصالح في المجتمع ذي الصلة، يمكن أن تكون فعالة أيضاً في عملية صنع السياسة الخارجية.

### العوامل التي تحدد السياسة الخارجية التركية

جميع العناصر المذكورة أعلاه تتلاقى بلا شك في تحديد السياسة الخارجية التركية. ومن المعروف أن هناك أربعة عوامل رئيسية حاسمة في تحديد تلك السياسة الخارجية بالمعنى التقليدي. أحد العوامل الرئيسية من بين هذه العوامل هو البعد الاستراتيجي الذي يتشكل بموجب موقع تركيا. وعند دراسة البعد الاستراتيجي، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو العامل الجغرافي. ومن المعروف أن هذا يؤثر على تركيا إيجاباً وسلباً. وبسبب موقعها الجغرافي السياسي والجيوستراتيجي، فإن تركيا تقع بين الغرب والشرق، وتتوسط العديد من مراكز القوى الإقليمية المهمة للغاية في البلقان، والقوقاز، والبحر الأسود، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا. وكل هذه العوامل في الواقع تمنح تركيا مجموعة من النقاط المهمة للغاية كدولة. وعندما ننظر إلى ذلك العامل الخاص بالموقع، نجد أنه يتحول إلى ميزة فيما يتعلق بسياسات الطاقة ومشاريع النقل العالمية. لكن مع ذلك، إذا كان هناك حكم غير مستقر في هذه المنطقة، فقد يصبح هذا الموقع في الوقت نفسه مصدرًا لمخاطر كبيرة.

المسألة الثانية التي يجب تقييمها وأخذها بعين الاعتبار من حيث البعد الاستراتيجي، هي دوائر الأمن الإقليمي التي تقع فيها تركيا. فمن الجدير بالذكر أن تركيا تقع في منطقة جغرافية حيث تصطدم وتتقاطع دوائر أمنية مختلفة ومتعارضة مع بعضها تمامًا. لهذا السبب، عند تقييم السياسة الخارجية في هذه الجغرافيا التي نعيش فيها، من الضروري إنشاء نهج متعدد الأبعاد، على أن يكون نهجًا شاملاً، لكن هذه مسألة صعبة للغاية.

ولا جرم أن قضية محاور القوة العالمية تعتبر قضية أخرى ذات أهمية استراتيجية. ولقد ظلت تركيا طيلة عقود بمثابة جسر بين التكتلين الشرقي والغربي. فعلى سبيل المثال، في الماضي، تواجدت تركيا كحليف للعالم الغربي وكتلة حلف شمال الأطلسي (ناتو)، اللذين كانا خيارًا استراتيجيًا وسياسيًا لها. غير أنها في السنوات الأخيرة بدأت في اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد، وسعت لتنويع علاقاتها الأخرى، مع البقاء متحالفة مع الغرب،

وذلك بسبب المصالح السياسية والاقتصادية، فضلاً عما عاشته من صراعات مع الغرب. وثمة عامل آخر يحدد السياسة الخارجية التركية، ألا وهو قضية البعد الثقافي. وفي هذا الصدد يمكننا القول إنه منذ الماضي إلى الحاضر، تعتبر تركيا الوصي المعني بالإمبراطورية العثمانية. ويمنح هذا الوضع تركيا مكانة ذات علاقات وثقافات متعددة الأوجه. وبالنظر إلى جيرانها وتراثها التاريخي، نجد أن تركيا في تفاعل وثيق مع آسيا والبلقان والشرق الأوسط. وكما هو معروف يقع جزء كبير من أراضي تركيا في القارة الآسيوية، ورغم كل جهود التحديث والتغريب، فإن آسيا تحمل آثاراً للثقافات المحلية. فكل ردود الفعل مثل الرغبة القيادية القوية التي توجه السياسة، والميل إلى تدمير الخصوم، والتوتر، والاستياء، وهي ظاهرة اجتماعية، كلها انعكاسات للطابع الآسيوي في المجتمع التركي ونظام الدولة. أما المسألة الثانية فتأتي من الطابع الإسلامي لتركيا، وهي التأثير الحتمي للشرق الأوسط والإسلام. لهذا السبب، فإن الممارسات القمعية والاضطهادات التي عاشتها أو سترها الشعوب المسلمة، تقابل بردود فعل خطيرة للغاية. وربما يكون العالم الغربي أكثر نقطة في البعد الثقافي تأثيراً على السياسة الخارجية التركية. لا سيما أن تركيا في فترة ما بعد أتاتورك، باتت غريبة بشكل قاسٍ وحادٍ.

في سياق متصل هناك قضية أخرى تعطي إطاراً نظرياً لمقاربات السياسة الخارجية لتركيا، ألا وهي البعد الهيكلي الداخلي. فعند مطالعة الأمر من الناحية التاريخية العامة، نرى أن أراضي الأناضول، حيث تقع تركيا، قد استضافت حضارات مختلفة على مدار قرون، كما أن بعض العادات والتقاليد للعناصر التي تعيش هنا كان لها تأثير على الأمة والدولة التركية، حتى ولو كان ذلك بدرجات متفاوتة. كما أنه بالنظر إلى التاريخ السياسي، من الممكن رؤية الآثار البيزنطية والرومانية حتى في التاريخ السياسي العثماني. ولا ينبغي أن ننسى أيضاً في النقطة نفسها أن اتجاه الأتراك كان دائماً هو الغرب منذ مئات السنين، وكانت هناك هجرات نحو الغرب. كما أن عوامل مثل الاختلافات السنية الشيعية في الأناضول، والرؤية السلبية تجاه التركمان في النظام العثماني هي أيضاً من بين القضايا المهمة التي يجب تقييمها ضمن البعد البنيوي الداخلي.

أما العامل الأخير الذي يحدد الإطار النظري للسياسة الخارجية التركية فهو سمتها التاريخية. فعلى الرغم من أن جمهورية تركيا تأسست على الإرث السياسي للإمبراطورية العثمانية من خلال تهميش تلك الإمبراطورية، إلا أن العديد من العناصر الخاصة بالدولة العثمانية واصلت استمراريتها.

### المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية التركية

هناك مبادئ معينة في تحديد السياسة الخارجية بالنسبة لتركيا شأنها في ذلك شأن كل الدول. وبشكل تقليدي هناك مبدآن أساسيان في تحديد تلك السياسة. وبالإضافة إلى ذلك، تم وللمرة الأولى إدراج مبدأ السياسة الخارجية الفعّالة، ضمن المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية التركية، وهو ذلك المبدأ الذي تم الحديث حوله في عهد الرئيس الراحل تورغوت أوزال، لكنه أصبح أكثر بروزاً مع ظهور حزب العدالة والتنمية.

ولعل مبدأ الوضع الراهن هو أول ما ينبغي الحديث عنه من بين المبادئ العامة للسياسة الخارجية التركية، وهذا المبدأ يعني الحفاظ على الوضع القائم والمحافظة عليه، وهو مبدأ سنتناوله بمعنى النظام المؤسّس. ولا غرو أن مسألة الحفاظ على الوضع القائم وصيانتها لها مشروعيتها. وذلك لأن الوضع الراهن بمثابة مبدأ يحتوي بدخله على سماته الخاصة التي تدعمه. وسياسة الوضع الراهن في الصراع على القوى بين الدول، تُعرّف دولة الوضع الراهن على أنها الدولة التي تحافظ على قوتها وسلطتها التي تمتلكها. وفي الواقع، تميل دول الوضع الراهن إلى اتباع سياسات تركز على حماية القوة.

ومن الجدير بالذكر أن السياسة الخارجية المتوازنة ذات الوضع الراهن التي انتهجتها تركيا منذ تأسيسها، إنما جاءت من حاجة النظام السياسي إلى الاستقرار الداخلي والخارجي. وعلى الرغم من أن الاستقرار الخارجي المطلوب لم يتحقق دائماً، فقد دعمت تركيا بشكل فعّال الهياكل الدولية والإقليمية التي ستوفر هذا الاستقرار. ولا ينبغي أن



ننسى هنا أن فهم السياسة الخارجية ذات الوضع الراهن التي تنتهجها تركيا، له علاقة مباشرة بالتقاليد السياسية الموروثة من الإمبراطورية العثمانية. والوضع الراهن الذي يعتبر أحد الركائز الأساسية للسياسة الخارجية التركية، بحسب ما اتفق عليه العديد من الباحثين المهتمين بالسياسة الخارجية التركية، لا ينبغي اعتباره منحصرًا في ذلك المفهوم فحسب، بل يتعين النظر إليه على أنه مفهوم يعكس نضال الدولة التركية من أجل البقاء، من خلال استخدام موازين القوى العالمية بشكل جيد، كما كان الحال في الإمبراطورية العثمانية، حتى ولو كانت الدولة التركية ضعيفة اقتصادياً وعسكرياً.

القاعدة الأساسية الثانية في السياسة الخارجية التركية هي النزعة الغربية التي تعتبر بلا شك أهم المبادئ الفعّالة في تلك السياسة. ويمكن القول أيضاً إن تلك النزعة هي إحدى العوامل الحاسمة في السياسة الخارجية التركية، وذلك نتيجةً لحرص الدولة المنشأة حديثاً على إيجاد مكان في النظام الدولي والرغبة في الوصول إلى المستوى الحضاري للغرب بما يتماشى مع حركة التحديث. وقبل شرح مبدأ النزعة الغربية، من الضروري الحديث عن مفهوم التحديث للكوادر المؤسسة للدولة الجديدة.

وأهم ما يميز الدولة التركية المنشأة حديثاً هو أن الإيديولوجية التأسيسية لها تم تحديدها بما يتماشى مع التحديث. وبهذا المعنى، أطلقت الكوادر المؤسسة على التحديث اسم التغريب في سياق الوصول إلى مستوى الحضارة الغربية. ووفقاً لهذا الفهم، اتخذ الكادر المؤسس من خلال التحديث/التغريب خطوات نحو تحول من شأنه أن يستوعب الغرب ليس سياسياً فقط ولكن أيضاً ثقافياً واجتماعياً. ويذكر أن الخطوات التي اتخذت نحو هذا التحول تجسدت في مبادئ أتاتورك.

وإذا نظرنا إلى العناصر التي تشكل هوية السياسة الخارجية التركية الموجودة في الشخصية الغربية، نلاحظ أن الفكر الكمالي أو الكمالية، التي حددت المبادئ والأهداف الأساسية لحرب الاستقلال وجمهورية تركيا، قد قدمت مساهمة كبيرة في تشكيل السياسة الخارجية للبلاد. ومن المؤكد أن العنصر الذي أضفى على السياسة الخارجية التركية

طابعها الغربي هو الهوية التي تشكلت نتيجة نضال الدولة مع الجناح العرقي الكردي الذي يشكل تهديداً للطابع القومي للبلاد، والجناح الإسلامي الذي يهدد طابعها العلماني، والجناح الشيوعي المناوئ لنظامها. ومن ثم فإن الهوية الغربية التي تشكلت في السياسة الخارجية التركية نتيجة لهذه الصراعات، تظهر مدى الدور الحاسم الذي لعبته مبادئ القومية، والعلمانية، والجمهورية في تشكيل السياسة الخارجية التركية.

### السياسة الخارجية التركية من حيث سياسات الهوية

من المؤكد أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تقييم السياسات الخارجية التي تنتهجها الدول، بشكل مستقل عن الهوية. بل ليس من السهل تصنيفها، إذ أن الهوية بمثابة عملية ديناميكية، وكذلك عملية صنع السياسة الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، من المهم تحديد بعض نقاط الانهيار من أجل إمكانية تقييم بعض التغييرات في التاريخ السياسي التركي وطبيعتها. وفي هذا الإطار، تعتبر فترتا تأسيس الجمهورية، والحرب الباردة، وما بعدهما، نقاط مهمة من حيث نقاط الانهيار، لا سيما أن الحياة السياسية التركية تم تقييمها من خلال هاتين الفترتين.

وجدير بالذكر أن أهم السمات الأساسية للسياسة الخارجية التركية في إطار الهوية هي عملية التغيير والتحول التي تنفذ بيد الدولة نفسها، وليس المجتمع المدني باعتباره السلطة التنفيذية في الداخل، والعملية التي تدار بواسطة الدول الغربية بدلاً من أن تديرها الدولة بنفسها، وتتحكم في دينامياتها الناشئة عن عملية التحديث الخاصة بها. وعملية تحديد السياسة الخارجية لتركيا لم تدر وتنفذ من خلال بعض التغييرات والتحويلات في هيكلها الداخلي الخاص، ولكن تمت إدارتها من أعلى من قبل مجموعة معينة سيُطلق عليها فيما بعد اسم الكمالية والتي كانت تسيطر على الدولة في ذلك الوقت. وأثناء تقييم اللبنة الأساسية التي تستند عليها السياسة الخارجية التركية من حيث الهوية، سيكون من المفيد للغاية إلقاء نظرة فاحصة على سياسات الدين والأمة والتعليم.

علاقة الدين بالدولة

لا يزال إنشاء الجمهورية التركية وتجربتها في التحديث يثيران إلى اليوم بعض النقاشات. لا سيما أنه في الفترة التي تعمق فيها مبدأ العلمانية، ولم يكن من الممكن التنبؤ فيها بوضعية الدين الإسلامي داخل الدولة التي تأسست، دخلت البلاد مرحلة بدأت فيها مناقشات شرسة للغاية ولم تنته بعد. ولقد تضمنت تلك الفترة بعض التدخلات التي شملت إعادة تعريف الإسلام من قبل مسؤولي الدولة، ما تسبب في كسر نفوذه، وجعل الدين جزءاً من السياسة، وبات كما ولم يكن موجوداً. (An-Na'im Na, 2009: 182).

وعند تقييم سياسات العلمانية في إطار فترة تأسيس تركيا، نجد أنها شكلت أساس كل من التحولين الاجتماعي والسياسي لتلك الفترة. فاللوائح، التي تم تنفيذها بشكل تدريجي وأطلق عليها اسم «مبادئ أتاتورك»، استهدفت أولاً النظام القانوني ومجال التعليم. كانت العلمانية هي الدعامة الأساسية للنظام الجديد في جميع أنواع التغييرات وكأنها حلت محل الدين. (Azak, 2010: 8,9).

وعندما ننظر إلى الممارسات التي نُفِذت في هذه الفترة ووصفت بالمبادئ، نجد أولاً قانون توحيد التعليم الذي صدر في 3 مارس 1924، وربط جميع المؤسسات التعليمية في الدولة بوزارة التربية والتعليم دون أي تمييز بينها. أما أهم حدث هنا فكان وفي نفس التاريخ إلغاء منصب الخلافة الذي كان منوطاً به لم شمل العالم الإسلامي تحت راية واحدة. (Azak, 2010: 10).

وبعد سن هذا القانون مباشرة، تم حذف جميع مقررات القرآن، والدين، واللغتين العربية والفارسية من نظام التعليم عملاً بمبدأ أنه لا يوجد مسلمون فقط في البلاد وأن أصحاب الديانات الأخرى يجب أن يعاملوا على قدم المساواة. ومن خلال هذا التغيير الذي استمر بشكل تدريجي في البداية، تم فرض بعض الدروس الاختيارية، وفيما بعد تم إنهاء هذا التغيير، وإعفاء المنهج التعليمي من دروس الدين وجميع مشتقاته حتى عام 1948 (Ar1).

2002: 189). وفي واقع الأمر، تم إقرار هذا الوضع ليس فقط ضد التعليم الإسلامي، وإنما كعائق أمام تعلم جميع المعتقدات الدينية. كما حصلت مدارس الأقليات الموجودة في الدولة على نصيبها من هذا الوضع، وخضعت لمناهج التربية الوطنية من خلال حظر التعليم الديني الذي قدمته في إطار مبدأ العلمانية وذلك القانون (Ari، 2002: 190).

وبالطبع فإن الهندسة الاجتماعية لم تقتصر على ذلك فحسب؛ حيث إنه تم على الجانب الآخر، ومن خلال قانون تم سنه في 1 نوفمبر 1928، اعتماد نسخة من الأبجدية اللاتينية تم تكييفها مع التركية بدلاً من الأبجدية العثمانية القائمة على الحروف العربية، والتي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ. ولا جرم أنه حتى قبل تأسيس الجمهورية التركية، كان هناك حديث عن بعض مشاكل الأبجدية العربية في الممارسة العملية. ومع ذلك، لم يكن على جدول الأعمال استبدال الأبجدية العثمانية بأبجدية أخرى. فهذا الأمر جاء على جدول أعمال الجمهورية التركية لأول مرة عام 1923، و1924، وتم رفضه خلال المرتين (Sadoglu، 2003: 219). وعند تقييم الأمر من هذا المنظور، يُفترض أن ثورة الأبجدية تهدف إلى تحقيق هدف ثنائي الأبعاد. أولها قطع العلاقات مع التقاليد الإسلامية؛ لأنه على الرغم من أن المجتمع لم يتكلم أو يكتب اللغة العربية، كان من السهل عليه تعلم القرآن وقراءته بفضل الحروف العربية التي كانوا يستخدمونها. أما النقطة الثانية المستهدفة فهي سلخ المجتمع عن التقاليد العثمانية التي تعتبر أساس الشرعية الإسلامية (Özdoğan، 2007).

المثال الأخير الذي سنقدمه في تركيا الجديدة، ونعتبره حركة لخلق أمة جديدة، هو رفع الأذان والإقامة باللغة التركية، والتي نقبلها على أنها استكمال لثورة الأبجدية. هذا الوضع، الذي بدأ في الواقع عام 1932، خضع للقانون خلال فترة الرئيس الراحل عصمت إينونو، وتمت معاقبة كل من لم يمتثلوا له (Azak، 2010: 45 – 60).

### التأميم بيد الدولة

الديناميكية الاجتماعية السياسية للجمهورية التركية التي تأسست في الربع الأول من القرن العشرين، نشأت نتيجة حروب البلقان والحرب العالمية الأولى وحروب الاستقلال اللاحقة خلال الفترة العثمانية. في ذلك الوقت، فقد المجتمع العثماني حوالي 6 ملايين شخص في هذه الحروب التي شاركت فيها الدولة العثمانية، وعند تقييم الهجرات التي تمت إلى الأناضول من البلقان والقوقاز والأراضي التي تم الانسحاب منها، استقبل ذلك المجتمع حوالي 5 ملايين مهاجر جديد (McCarthy, 1995: 135 – 177).

وبدلاً من أن تأخذ الجمهورية التركية من هذا التراث الثري، أساساً لها، قامت أولاً ببناء دولة قومية ثم سعت إلى خلق مواطنين مناسبين لهذا الهيكل. ولا جرم أن أهم معضلة واجهت الجمهورية الجديدة هي أنها تأسست على منطق ووعي مختلفين تماماً عن مثيليهما في الدول القومية الأخرى حول العالم. على سبيل المثال، اجتمع الفرنسيون معاً لتشكيل الدولة الفرنسية، واتحد الألمان معاً لتشكيل دولة ألمانية، لكن تركيا لم يتم تأسيسها من قبل العرق التركي. وما حدث هو أن الدولة تأسست، وبذلت الجهود لإقامة كيان الدولة من خلال تترك كل الموجودين على أراضيها لاسيما تتركهم من الناحية العرقية (Bağlı/Özensel, 2013: 34).

ولا غرو أن إدخال أطروحة التاريخ التركي كانت واحدة من أهم القضايا والمراحل التي أثرت على بناء الهوية للسياسة الخارجية. ومن المعروف أن جميع الحضارات الأولى كانت موجودة في آسيا الوسطى. وفي هذا السياق، كانت الأمة التركية سلف كل حضارات العالم. فبسبب الجفاف الذي بدأ في آسيا الوسطى، بدأ الأتراك بالهجرة إلى أجزاء مختلفة من العالم، وتسببوا في تكوين قبائل جديدة في الأماكن التي ذهبوا إليها. وباتت الأناضول التي كانت مفترق طرق مهماً على طرق الهجرة هذه، الموطن الجديد والأبدي للأتراك. ولا غرو أن الحيثيين والسومريين، وهم من أقدم حضارات الأناضول، كانوا يعتبرون أتراكاً.

حتى أنه تمت تسمية أكبر مصانع نسيج تم تأسيسها باسم «Sünerbank» (/ Kiriçci). (Gareth, 2013: 102).

في سياق متصل تعتبر نظرية «لغة الشمس» خطوة أخرى مهمة نحو تترك المجتمع التركي. فهذه النظرية هي في الواقع استمراراً لأطروحة التاريخ التركي، وقد دعم أتاتورك تلك النظرية بنفسه كدعمه لتلك الأطروحة. زعمت هذه النظرية أنه باستثناء عدد من اللغات المستخدمة في جغرافيا الأناضول، فإن جميع لغات العالم الأخرى ولدت من اللغة التركية، وبالتالي لا داعي لأن يتكلم المجتمع لغة أخرى، لأن اللغة التركية هي لغة كل واحد منا، ومن ثمّ تم التترك الكامل للمجتمع بالمعنى اللغوي. (Atabaki / Zurcher, 2017: 248) والدور الذي لعبته نظرية «لغة الشمس» في التاريخ مهم للغاية من أجل فهم التغييرات والتحويلات التي قام بها أتاتورك. بل وشكّلت أساساً حقيقياً لأمة كانت في طور الانتقال من حال إلى حال، ولديها رغبة في أن تتجه إلى الغرب.

### التحديات وردود الفعل الدفاعية

طيلة تاريخ الجمهورية التركية، كان الناس من مختلف الأديان أو الطوائف أو الأعراق ممن يتعرضون للقمع، لا يتوانون عن تحدى الإيديولوجية الرسمية، ما أن سنحت لهم الفرصة لفعل ذلك. جاءت أكثر هذه التحديات فاعلية وديمقراطية من «يمين الوسط المحافظ» الذي يمثله الحزب الديمقراطي، وحزب «الوطن الأم»، والإسلام السياسي الذي كانت حركة «مللي غوروش/الرؤية الوطنية» سبباً في ظهوره.

### الحزب الديمقراطي وانقلاب 1960

منذ قيام الدولة حتى عام 1950، لم يكن للسكان المحليين الحق في المشاركة بالسياسة، باستثناء النخبة الحاكمة في الدولة والنخب المسموح لها. ولقد حُكمت جمهورية تركيا بحزب واحد حتى عام 1946. أما الانتخابات التي جرت عام 1946، فلقد سجلت في التاريخ على أنها غير عادلة، ولا يمكن وصفها بأنها ديمقراطية لا في ظرف ذلك الوقت

ولا في فهمه. ومع ذلك، كانت الانتخابات التي أجريت ولأول مرة في بيئة ديمقراطية نسبياً عام 1950، بمثابة ردة فعل ضد حزب «الشعب الجمهوري» الذي أسس الجمهورية، إذ لم يختر الناخبون سوى 69 نائباً فقط من ذلك الحزب من إجمالي 487 نائباً هم قوام المجلس (Steinbach / Udo، 2011:42).

ولقد قوبل عدد من التعديلات والممارسات التي تم تنفيذها خلال فترة الحزب الديمقراطي برد فعل كبير من قبل نخب الدولة الرسمية سواء في فترة وجود ذلك الحزب أو في السنوات التالية. ومن تلك التعديلات والتغييرات التي أجراها الحزب الديمقراطي، إعادة رفع الأذان وإقامة الصلاة باللغة العربية بعد أن ظل يردد في سماء الجمهورية باللغة التركية من عام 1932 حتى 1950 (Azak، 2010:73). (وفي حين أن رماد إعادة الأذان إلى أصله العربي لم يبرد بعد، فقد تم رفع الحظر المفروض على البث الديني وقراءة القرآن بالإذاعة الحكومية) (Azak، 2010:77). هذا الوضع وكأنه تحول بالطبع إلى حملة تشويه، ناهيك عن قبوله من قبل الأيديولوجية الرسمية (84 - 74: 2010: Azak).

ولا جرم أن الرئيس الراحل عدنان مندريس كان في كل مناسبة يؤكد أن الأمة التركية أمة مسلمة. بالإضافة إلى ذلك، ذكر أيضاً أن المحظورات التي حدثت في الماضي على التعليم الديني كانت انتهاكاً لحقوق الإنسان، وأن لكل فرد الحق في تعلم دينه وأن الدولة ملزمة بتوفير ذلك عند الطلب. من ناحية أخرى، في الفترة الأولى من حكم مندريس، تم إدخال دروس دينية إلزامية على مناهج المدارس. وبالطبع اتهم مندريس بمخالفة مبادئ أتاتور، وتم اعتبار ما قام به ضمن سلبيات حكمه (- 91: 2008: Pelt / Mogens). (117).

ومن الجدير بالذكر أنه في فترة الحزب الواحد في تركيا، تم إنشاء ما يسمى بـ«بيوت الشعب» خصيصاً لتحقيق التربية الأيديولوجية للمجتمع. ومع مرور الوقت، أصبحت تلك البيوت أداة التنقل الأكثر أهمية لحزب الشعب الجمهوري (Atabaki/Zurcher، 2017: 106). وكان الغرض الأيديولوجي الآخر للنظام هو «المعاهد القروية». وتم تصميم هذه

المؤسسات وإنشائها لتدريب كوادر تضمن نقل فلسفة الدولة في المدارس إلى جميع أنحاء البلاد (Atabaki/Zurcher، 2017: 119). غير أن عدنان مندريس أنهى أنشطة «بيوت الشعب» عام 1951 و«المعاهد القروية» عام 1954، ولهذا السبب أصبح مرة أخرى هدفاً لانتقادات لاذعة (Kreiser، 2012: 119). بل وأصبح ذلك سبباً في اعتبار هذه المحاولات خطوة نحو إلغاء مبادئ أتاتورك (Heper / Metin/ Evin، 1988: 140).

وفي عام 1960 قام الجيش بانقلاب عسكري، متذرعاً بكل هذه التطورات، فضلاً عن بعض الأحداث السياسية والاجتماعية الأخرى. وبالطبع، لم تكن المؤسسة العسكرية غير مبالية بالسياسة والأحداث الاقتصادية حتى وقوع هذا الانقلاب. لكن حتى ذلك الحين نادراً ما العسكريون عن وجهات نظرهم أو يفرضوها على السياسة النشطة، ولعل ذلك كان راجعاً إلى ثلاثة أسباب، أولها حظر أتاتورك السياسة على الجنود في عام 1923، والتزام الجيش بالديمقراطية والذي ظل مستمراً حتى انقلاب 1960، فضلاً عن التجارب التاريخية الطويلة للعسكر. فالجيش الذي تخلص من هيكله غير السياسي مع الانقلاب العسكري عام 1960، كان قد رأى نفسه مناسباً لحمل صفة «حارس الجمهورية» (Jaber، 1991: 108).

### حزب «الوطن الأم» والاختيالات

مع انقلاب 1980، شهدت العلاقات بين الدولة والمجتمع في تركيا حقبة جديدة. وفي الواقع، تجلت تلك الحقبة في العلاقة بين الدولة والمجتمع، كفترة تم خلالها تفسير الإجابة بشكل عكسي على سؤال «هل الدولة كانت من أجل المجتمع أم المجتمع هو من كان من أجل الدولة». وكما هو معروف، فإن الاعتقاد بأن المجتمع موجود من أجل بقاء الدولة، وذلك على أساس الحقوق والواجبات، بدأت مناقشته بمستوى معين من الوعي لدى الجمهور خلال فترة حكم الرئيس تورغوت أوزال (Adaman، 2005: 6).

وترك تورغوت أوزال بصماته في الثمانينيات من القرن الماضي من خلال عمله كرئيس للوزراء في الحكومتين التركيتين الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين (1983-1989).



وفي الانتخابات الرئاسية التي أجريت عام 1989، أصبح ثامن وأول رئيس مدني لتركيا (Göçek, 2011: 143).

كما أن أوزال كان قد أوضح مساره واتجاهه حينما قام بتأسيس حزبه. إذ أنه في خطاب التأسيس كان قد وصف حزبه بأنه قومي ومحافظ، وسيتبنى العدالة الاجتماعية، والاقتصاد الحر، أما عن خطه السياسي كرئيس للحزب، فوصفه باليمين المعتدل (Taşar, 2001: 17). وفي ظل خطابات أوزال هذه، كان بعض الكماليين غير قادرين على استساغة وجود شخص يمكن أن ينظر بشكل نقدي إلى الجمهورية بعد حوالي 60 عاماً من تأسيسها، والأكثر من ذلك أنهم كانوا غير قادرين على استيعاب فكرة أن ذلك الشخص هو رئيس الجمهورية. حتى إن مسألة انتخاب تورغوت أوزال رئيساً للجمهورية، كانت تفسر على أنها انخفاض في هيبة الدولة وسلطتها، وكان يقال إنه لا ينبغي جعل الدولة أسيرة صناديق الاقتراع (Tanyol, 1990: 9).

ويذكر أن تورغوت أوزال الذي اشتهر بهويته المتدينة، كان قد شرع في خوض نضال محاولاً من خلاله التوفيق بين التطور التكنولوجي والتقدم مع التقاليد والدين. لأنه حتى ذلك اليوم، كان الدين والتدين وكل ما هو عثماني، يلامون باستمرار من قبل الإيديولوجية الكمالية. لكن ها هو مع وجود أوزال بات هناك رئيس وزراء يدعو لإفطار جماعي في رمضان، حتى أنه بات أول رئيس وزراء يذهب للحج عام 1988 أثناء وجوده في منصبه (Karakas, 2007).

ولم يكتف تورغوت أوزال بتجاوز الخطوط الحمراء في السياسات التي اتبعها فحسب، بل أصبح أيضاً أول زعيم يتخذ موقفاً صارماً ضد الجيش. فلقد حاول أن يوضح أن مهمة العسكر هي دعم الإرادة المدنية، كما قام برفع مكانة رئيس الوزراء بعد الجنرالات الأربعة في البروتوكول من الترتيب السابع إلى الثالث (Burak, 2011: 45-67). من ناحية أخرى، عيّن أوزال عام 1987 الجنرال نجدت تورومتاي، بدلاً من نجدت أوزترك، الذي كان ينبغي أن يكون رئيساً للأركان العامة وفقاً للعرف المتبع، الأمر الذي اعتبره

الصحفي أوغور مومجو انقلاباً مدنياً (Feroz، 2002: 215). من ناحية أخرى، تم اعتبار حركة أوزال هذه أهم دليل على أنه اتبع سياسات حاولت منع الفكر الكمالي من التدخل في الرأي العام من خلال الجيش، خاصة في عهده (Cizre، 2001).

ولم تقتصر القضايا التي عارض أوزال من خلالها الإيديولوجية التأسيسية للجمهورية على كل ذلك فحسب. فهو في الوقت نفسه لم يفوت فرصة إلا واستغلها للتعبير عن معارضته للسياسات العرقية للجمهورية. ويمكننا حتى الزعم بأن فهم أوزال للسياسة العرقية هي أقصى نقطة تخلق فرقاً بينه وبين العقيدة الكمالية. فالسياسة العرقية لأوزال، والعقيدة التأسيسية، سياستان متعارضتان تماماً. ولربما كان أوزال أول زعيم للجمهورية التركية يخاطب مواطني البلاد باستخدام أسماء أصولهم العرقية. إذ أنه في مثال ساقه في إحدى خطبه شبه فيه تركيا بأمريكا، ولم يسلط الضوء على الإثنية العرقية بالولايات المتحدة، بل ذكر أن تركيا لديها بنية متعددة الثقافات مثل أمريكا. حتى أنه زعم أنه إذا تم تسمية تركيا عند تأسيسها بالأناضول بدلاً من تركيا، فما كان لتتشأ أية مشكلة على الإطلاق (Ataman، 2002: 129).

وثمة سياسة أخرى لتورغوت أوزال يمكن اعتبارها تحدياً للإيديولوجية الكمالية، ألا وهي فهمه للسياسة الخارجية، وهو الفهم الذي يعتبر بمثابة إيدولوجيا العثمانية الجديدة. وأتاحت ثلاثة تطورات مهمة حدثت في العام 1991 على وجه الخصوص، فرصاً مهمة أمام تركيا لا يمكنها التفريط فيها. التطور المهم الأول منها هو الدول التركية التي ظهرت في القوقاز وآسيا الوسطى مع تفكك الاتحاد السوفيتي. هذا إلى جانب أن يوغوسلافيا التي انهارت في نفس العام، وإعادة تشكيل منطقة البلقان، تسببا في خلق مجالات عمل جديدة أمام تركيا. أما التطور الأخير فكان خسارة العراق في حرب الخليج الأولى، وظهور الأكراد كلاعب إقليمى (Çetinsaya، 2004: 361-401).

بالإضافة إلى كل ذلك، فإن أوزال، بسياساته الاقتصادية الموجهة للتصدير، على وجه الخصوص؛ كان يهدف إلى فتح الاقتصاد على الخارج، وتطوير آلية السوق وتشجيع رأس

المال الأجنبي. وأدت هذه السياسات الاقتصادية إلى ازدهار اقتصادي كبير في مدن الأناضول الكبرى مثل قونية، وقيصري، وغازي عنتاب، وقهرمان مرعش. وأدى هذا الإنجاز إلى خلق طبقة وسطى جديدة تسمى «نمور الأناضول» (Karakas, 2007: 21). ولا جرم أن رأسماليي الطبقة الوسطى، الذين ظهروا مع السياسات التي اتبعتها أوزال وأطلق عليهم اسم «نمور الأناضول» على المدى الطويل، سيشكلون أسس هيكلية قوية من شأنها أن تتحدى الدولة. شكلت هذه الطبقة الوسطى الجديدة أسس حزب العدالة والتنمية الذي سيشكل مستقبلاً، أكبر تحدٍ وجودي للأيدولوجية التأسيسية للجمهورية التركية.

بالطبع دفع تورغوت أوزال ثمن هذه السياسة غير التقليدية بوفاته، والتي جاءت من خلال دس السم له، بعد عدة محاولات اغتيال تعرض لها قبل ذلك. وأول محاولة اغتيال استهدفته كانت محاولة إسقاط الطائرة التي استقلها في 8 يونيو 1987. وهبطت الطائرة، التي انقطعت أجهزتها الملاحية فجأة، بشكل اضطراري في اسطنبول. كما تعرض أوزال للهجوم مرة أخرى عندما صعد المنصة للتحدث في مؤتمر الحزب الذي عقد عام 1988، لكنه نجا من الحادث بإصابة طفيفة.

بالإضافة إلى هذا الاتجاه الذي مثله كل من عدنان مندريس وتورغوت أوزال في تاريخ الجمهورية التركية، والذي تحدى النهج التأسيسي للنظام الديمقراطي الكمالي، هناك اتجاه حمل راية التحدي من خلال الاندماج في النظام الديمقراطي، ألا وهو حركة «ملي غوروش/الرؤية الوطنية»، التي تم قبولها على أنها الإسلام السياسي التركي.

### الإسلام السياسي وإغلاق الأحزاب

مع الانتقال إلى التعددية الحزبية في الحياة السياسية التركية، بدأت مجموعات من قطاعات عديدة في إيجاد مكان لها في النظام السياسي. أحدها ظهور حركة سياسية تدافع عن التقاليد الإسلامية، وتعرب عن رغبتها في عيش طقوسها الدينية بحرية في حياتها الاجتماعية، حتى ولو لم يكن لديهم مطالب دولة إسلامية واضحة المعالم.

وبدأت حركة «الرؤية الوطنية»، التي تأسست عام 1969، في الانخراط ضمن العديد من الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال جمع مجموعة معينة من الأشخاص ذوي الحساسيات الدينية على وجه الخصوص. انخرطت هذه الحركة بشكل مباشر في الحياة السياسية من خلال تأسيس حزبها الأول تحت اسم «حزب النظام الوطني» عام 1970 (Taniyici، 2003: 463-483). ومع ذلك، وبعد عام واحد فقط، تم حل هذا الحزب السياسي عام 1971 بقرار من المحكمة الدستورية بموجب المذكرة العسكرية. بيان حيثيات القرار الصادر عن المحكمة، ذكر أن الحزب قد تم حله على أساس أنه يتعارض مع المبادئ الأساسية لطبيعة الدولة العلمانية وحماية مبادئ أتاتورك (Onur، 2003: 104-105).

وبعد عام، اجتمع نفس الكادر تحت مظلة «حزب السلامة الوطني» وحاولوا مواصلة حياتهم السياسية. في ذلك الوقت، شدد ذلك الحزب على ضرورة الانفتاح على العالم الإسلامي، معلناً معارضته لسياسات السوق المشتركة مع أوروبا، ولقد أتيحت له فرصة تولي السلطة مع ائتلافات مختلفة لثلاث مرات في فترة السبعينيات لمدة عامين في كل مرة (Yavuz، 2003: 210-212). ولأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية، قطع «حزب السلامة الوطني» تقدماً كبيراً في إضفاء الطابع المؤسسي على المطالب الإسلامية للشعب. وهكذا تم تحويل تلك المطالب إلى دعاية من خلال ترسيخها كعقيدة تحت مظلة حركة «الرؤية الوطنية». حتى أنه بسبب المحظورات الرسمية، تم عكس كل هذه الأمور في بوتقة ثقافية لا دينية (Yavuz، 2005: 212-213). لكن مع انقلاب 1980، تم إغلاق «حزب السلامة الوطني» لأنه كان يُنظر إليه على أنه تهديد للنظام الكمالي (An-Na'im، 2009: 216).

ولا جرم أن ما حدث في 1980 من انقلاب كان أكثر التغييرات شمولاً التي وُضع فيها النظام الكمالي تحت الحماية الدستورية. ويمكننا القول إنه كان بمثابة نقطة تحول تم من خلالها إعادة ضبط الدولة تقريباً بسبب خصوصية مبادئ أتاتورك. حيث تم إغلاق جميع الأحزاب السياسية، واعتقال قادتها وسجنهم، وشهدت تلك الفترة السماح للمجلس

العسكري بتشكيل الأحزاب السياسية.

وفي عام 1983 تأسس حزب «الرفاه» على يد أولئك الذين جاءوا من حركة «الرؤية الوطنية». وعلى الرغم من أن الحزب ظل عالقاً ولم يتخطَ لفترة طويلة العتبة الانتخابية التي تسمح له بدخول البرلمان، إلا أنه تمكن من ترك بصماته في أواخر التسعينيات من القرن الماضي. واعتبر كثيرون أن فوزه بالمركز الأول في الانتخابات المحلية عام 1994، والبرلمانية عام 1995، ما هو إلا انعكاساً لعملية البحث عن هوية في العلاقة بين الدولة والمجتمع، والتي بدأت في إعادة التشكل مع انقلاب عام 1980 على وجه الخصوص (Yavuz، 2005: 214).

وخلال فترة حكم حزب «الرفاه» التي بدأت في يونيو 1996، واستمرت 12 شهراً، حدثت العديد من الأمور التي رأى القضاء والجناح العسكري في الدولة أنها مناهضة للعلمانية، وذلك مثل تفضيلات الحزب لوجهات معينة في جولاته الخارجية، فضلاً عن ممارسات بلديات الحزب كفعالية «ليلة القدس» التي أحيها رئيس بلدية الحزب في منطقة سنجان بالعاصمة أنقرة، فضلاً عن أنشطة وخطابات أخرى للحزب والمنتسبين إليه. ونتيجة لهذا الوضع، إلى جانب القرارات التي تم الإعلان عنها عقب اجتماع مجلس الأمن القومي الذي عقد في 28 فبراير 1997، حدث تضامن بين البيروقراطية العسكرية والمدنية، خاصة ضد حزب الرفاه ورجال الدين، تحت مسمى «محاربة الرجعية». ونتيجة لكل ذلك، ومع استقالة نجم الدين أربكان في يونيو 1997، انهارت الحكومة التي لم تعد قادرة على تحمل الضغوط البيروقراطية الممنهجة ضد حزب «الرفاه»، بما في ذلك قضايا إغلاقه (Cizre، 2007: 62-79). وانتهت قضية الإغلاق المرفوعة ضد الحزب في يناير 1998، وذلك بقرار إغلاقه. وكان أصدقاء أربكان المقربون قد اتخذوا خطوة استباقية في ديسمبر 1997، حيث أسسوا حزب «الفضيلة» ليكون بديلاً حال غلق حزب «الرفاه». وباستثناء النواب الذين تم منعهم من المشاركة في الحياة السياسية نتيجة إغلاق «الرفاه»، حاول جميع نوابه الآخرين الحفاظ على تواجدهم في الحياة السياسية من خلال الانضمام إلى حزب «الفضيلة» (Tanıyıcı، 2003: 474).

حزب «الفضيلة» الذي جاء امتداداً لحزب «الرفاه»، تعرض لشرخ في الإسلام السياسي، وبات ساحة للتجاذب والصراع بين مجموعتين الأولى هي المجددون، والثانية التقليديون. وتم حل الحزب من قبل المحكمة الدستورية على اعتبار أنه امتداد لحزب «الرفاه». وبعد هذا الإغلاق، لم ينضم فريق المجددين لحزب «السعادة» الذي أعيد تأسيسه، وفضلوا تأسيس حزب العدالة والتنمية، وقدموا أنفسهم على أنهم ورثة كل من عدنان مندريس وتورغوت أوزال (Yavuz، 2005: 258).

### حزب العدالة والتنمية والإيديولوجية التأسيسية

تأسس حزب العدالة والتنمية ليكون حزباً يمثل الإسلام السياسي الليبرالي. لم يعتبر مؤسسو الحزب أنفسهم حزباً إسلامياً، وأطلقوا على أنفسهم في البيان التأسيسي للحزب اسم ديمقراطيين محافظين. ويهدف هذا التعريف إلى التأكيد على السمات الدينية والثقافية الموجودة في الهوية والقيم التركية (Yavuz، 2009: 88). وعند تقييم نجاح حزب العدالة والتنمية حتى الآن، والظروف الاجتماعية والسياسية في وقت ظهوره، يقتضي الأمر التفطيش عن السبب الرئيس لذلك، في التفضيلات السياسية للناخبين المحافظين في تركيا، والتي حاولنا التأكيد عليها حتى الآن. ولا غرو أن المجتمع التركي عندما بدأ في أن يكون له رأي في إدارة البلاد منذ عام 1950، كان دائماً ما يرفض الإملاءات العليا في كل فرصة كان يملك فيها الحق في الكلام. ولقد كان لذهاب السلطة المنتخبة، ورحيلها بموجب قرارات 28 فبراير، رد فعل داخل الهيكل المحافظ، ما دفعه إلى تفضيل حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2002.

وعلى عكس أسلافه، حرص حزب العدالة والتنمية وباستمرار على تحديد خط مختلف للخطاب الذي يتبناه. وحينما كان يحدد لنفسه السياسات التي سيتبناها، بذل جهداً مضمناً لتمييز نفسه عن خط حركة «الرؤية الوطنية» التي جاء منها، وكان معظم كوادره أعضاء سابقين فيها. ولعله من الممكن رؤية أبرز مثال على ذلك في مكتسبات الاتحاد الأوروبي. فبينما كان حزب العدالة والتنمية في حالته النفسية مناهضاً للانقلابات وإغلاق الأحزاب،

وذلك خلال فترة النضال التي قام بها في السابق مع الأيديولوجية التأسيسية للجمهورية، فإنه مع انتخابات عام 2002، بدأ النضال مع هذا الكيان العميق من خلال أن يصبح أكثر ديمقراطية، وذلك بفضل عملية المواءمة في الاتحاد الأوروبي (Tanıyıcı، 2003: 479). فلقد كان هناك اعتقاد بأن حكم الإرادة المدنية التي ستظهر من خلال اندماج الاتحاد الأوروبي وخاصة معايير كوبنهاغن في النظام القانوني والسياسي التركي، من شأنه التخلص من الكيان العميق في النظام السياسي للبلاد.

ولا غرو أنه كان هناك الكثير من النقاش حول الخط السياسي لحزب العدالة والتنمية، باعتباره حزباً تم إنشاؤه حديثاً في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. بالطبع، من الممكن التحدث عن وجهتي نظر رئيسيتين مختلفتين هنا؛ الأولى وجهة نظر الحزب نفسه، والثانية لخصومه. فالحزب لا يرى نفسه على خط حركة «الرؤية الوطنية»، كما ذكرنا من قبل، ولكن يراها على خطى كل من مندريس وأوزال، اللذين سنعتبرهما تيار يمين الوسط. على الجانب الآخر اعتبر المعارضون وبكل تأكيد حزب العدالة والتنمية امتداداً لحركة «الرؤية الوطنية»، وقيموه على أساس ذلك (Esposito/ Shahin، 2013: 425).

ورغم أن السياسات التي انتهجها حزب العدالة والتنمية لم تكن مرتبطة بخط حركة «الرؤية الوطنية»، إلا أن حقيقة أن أعضاء الحزب جاءوا امتداداً من تقاليد تلك الحركة في الماضي، كانت سبباً كافياً لرفضهم من قبل بعض الفئات القومية والكمالية. إذ أنه وبعد أقل من عام على تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، نظم عمداء الجامعات وأعضاء هيئة التدريس في أنقرة، «مسيرة احترام الجمهورية» رفعوا خلالها لافتة ضخمة للغاية مكتوب عليها «فليقم الجيش إلى عمله» (<http://www.memurlar.net/haber/2986>). وكما هو معروف، أنه قبل أول انقلاب في تاريخ الجمهورية، كانت قد خرجت مظاهرات في الشوارع، وفي حرم جامعة إسطنبول نظمها طلابها وأساتذتها، وكانت إصابة رئيس تلك الجامعة، صدقي سامي أونار فيما بعد، أحد ذرائع وقوع ذلك الانقلاب (Go - gas، 2013: 359-377). كما تم تعيين صدقي سامي أونار رئيساً للجنة الدستورية التي تم تأسيسها بعد الانقلاب (Göktepe، 2000: 139-189). بالإضافة إلى ذلك، وفي

انقلاب ما بعد الحداثة الذي وقع يوم 28 فبراير، وقبل وقوعه، شن الجيش حملة ضد حزب «الرفاه» الحاكم آنذاك من خلال تجنيد منظمات تضم مجموعات رأسمالية كبيرة، ومجموعات إعلامية ورؤساء جامعات (Yavuz، 2009: 187).

كما تبين في المراحل التالية، أن القوات المسلحة أعدت بعض الخطط الانقلابية ضد حزب العدالة والتنمية في عامي 2003، و2004 وحاولت تهيئة الأرضية الاجتماعية لوضع تلك المحاولات موضع التنفيذ. ففي مقال بعنوان «يوميات انقلاب» والذي نُشر في عدد مجلة «نقطة» الصادر بتاريخ 29 مارس - 4 أبريل 2007، تم الكشف عن وجود محاولات انقلابية عام 2004 تحت اسم «ساريكيز» و «ضوء القمر». في هذه اليوميات، التي تخص القائد السابق للقوات البحرية، أوزدن أورنك، تم الكشف عن أن العديد من العسكريين العاملين والمتقاعدين في ذلك الوقت كانوا يخططون للإطاحة بالحكومة تحت تهديد السلاح والاستيلاء على إدارة الدولة في 2003-2004. كما أن هذه المنظمة السرية الكمالية والقومية المتطرفة المسماة «أرغنون»، والتي سعت بامتداداتها العسكرية والمدنية، إلى الإطاحة بالحكومة المنتخبة، تم مقاضاتها من قبل الحكومة في ساحات المحاكم (Kösebalaban، 2011: 155). وثمة عملية أخرى هي خطة الانقلاب العسكري المسماة ب«المطرقة»، والتي تم الكشف عنها في يناير 2010 من قبل، محمد بارانصوي، أحد كتاب جريدة «طرف»، والتي يُزعم أن القيادة الأولى للجيش أعدتها للإطاحة بحكومة الجمهورية التركية في مارس 2003. وهناك تصور بأن تلك المحاولات لجأت إلى تنفيذ سلسلة من الأعمال الاستنزائية من أجل خلق الأرضية اللازمة لحدوث الانقلاب. ويقال أن هذه الأعمال تضمنت إجراءات مثل القيام بعدد من التفجيرات في المساجد لإجبار الحكومة على إعلان الأحكام العرفية، فضلا عن إثارة الرأي العام من خلال إسقاط طائرة تركية فوق الأجواء اليونانية، واعتقال الصحفيين الديمقراطيين بعد الانقلاب (Kösebalaban، 2011: 155-156).

وبينما كانت تركيا تتجه نحو العام 2007، كان أمامها استحقاقين انتخابيين رئيسيين. أولهما الانتخابات الرئاسية، ثم الانتخابات العامة التي ستجرى بعدها مباشرة. واعتبرت



هذه الانتخابات الفرصة الأخيرة للتخلص من حزب العدالة والتنمية وخاصة من جانب الكماليين. لقد أصبح كابوسًا بالنسبة للكماليين أن يصبح مرشحًا سيحدده حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الرئاسية، رئيسًا للبلاد، وزوجته محجبة، ويلحق الضرر بصورة تركيا العلمانية (Baran، 2008: 55-69). ويمكننا القول إن الخطوة الأولى للتوتر ربما بدأت بتلك المقابلة الصحفية التي أجراها رئيس هيئة الأركان يوم 12 أبريل، والتي خرج فيها بتصريحات بدت شاذة عن الاتجاه العام الذي كان متبعًا. فعند سؤاله عن نوع الرئيس المنتظر، أكد أن القوات المسلحة التركية تتوقع مرشحًا رئاسيًا «يعتمد على أتاتورك والعلمانية والمبادئ الأساسية للجمهورية من حيث الجوهر وليس بالكلام» (Hale/ O - 91: budun، 2010). وفي 24 أبريل، لم يترشح رئيس الوزراء آنذاك، رجب طيب أردوغان، للرئاسة، لكنه أعلن عبد الله غل، الذي كانت ترتدي زوجته الحجاب، مرشحًا رئاسيًا. وتساعد هذا الوضع عندما أعلنت المعارضة أن النظام في خطر وأن الانتخابات ستقاطع (An-Na'im، 2012: 140).

وبلغ كل هذا التوتر ذروته في الجناح العسكري ببيان نُشر على الموقع الإلكتروني لهيئة الأركان ليلة 27 أبريل. البيان وصف عملية الترشح للرئاسة والأحداث التي شهدتها أجزاء كثيرة من البلاد قبل 23 أبريل الذي يعتبر عيداً للسيادة الوطنية، بأنها خطيرة وهراء ديني. هيئة الأركان التي رأت في هذه الأحداث تحدياً للنظام العلماني، أزهبت الحكومة من خلال تأكيدها على أن القوات المسلحة لن تتردد في استخدام واجباتها وسلطاتها بموجب القانون.

وبينما كان كل هذا يتم من خلال الفاعلين السياسيين المشاركين في الحدث، فإن الجماعات الكمالية التي صفت الجماهير، قامت بتنظيم سلسلة من التجمعات الجماهيرية تسمى «تجمعات الجمهورية». وعند تقييم ذلك من خلال هذا الإطار، مع وضع توقيته في الحسبان، يتضح أن تنظيم تلك التجمعات جاء قبيل الانتخابات الرئاسية ضد الترشح الرئاسي المحتمل لسياسي من أصل إسلامي. حاولت النخبة الكمالية نشر دعاية مفادها أن الشعب لا يريد النظام الحاكم في تركيا، وذلك من خلال مسيرات شارك فيها مئات

الآلاف من الأشخاص، نظمت أول مسيرة منها في العاصمة أنقرة يوم 14 أبريل، وذلك بعد يومين فقط من المقابلة الصحفية التي أجراها رئيس الأركان(-415: 2007: Balkir، 422)، ثم تلتها مسيرات مشابهة في أنقرة أيضاً وإسطنبول وإزمير.

ولا جرم أن آخر محاولة لعرقلة الانتخابات الرئاسية آنذاك قام بها القضاء. ففي 27 أبريل انعقد مجلس النواب لانتخاب رئيس البلاد، وحينها حصل مرشح حزب العدالة والتنمية عبد الله غل على تأييد 357 نائباً من أصل 361 حضروا الجلسة الأولى، لكن لم يتم انتخابه في تلك الجلسة. وأثناء انتظاره اكتمال عملية التصويت لصالحه في الجلسة الثالثة على غرار الجلستين السابقتين، رفع حزب الشعب الجمهوري دعوى قضائية أمام المحكمة الدستورية لإلغاء جلسة التصويت، بذريعة أنه كان يتعين حضور 367 نائباً حتى يتسنى عقد الجلسة الأولى. وفي نفس اليوم، تم نشر البيان الذي ذكرناه آنفاً من قبل هيئة الأركان العامة. بالإضافة إلى كل ذلك، اتخذت المحكمة الدستورية قراراً مثيراً، نص على إلغاء الجلسة الأولى من التصويت لاختيار الرئيس في البرلمان (Kuru، 2009: 184). لكن في جلسة التصويت التي انعقدت في 22 يوليو 2007، وصل حزب العدالة والتنمية إلى العدد 367 لعقد الجلسة، بدعم من حزب الحركة القومية، الذي كان قد دخل للبرلمان، وأسفر ذلك عن انتخاب عبد الله غل رئيساً.

بعد كل هذه الأحداث، طالب المدعي العام للمحكمة العليا عبد الرحمن يالتشين قايا، بإغلاق الحزب بذريعة أن العدالة والتنمية «أصبح محور أعمال مناهضة للعلمانية»، كما طالب بحظر العمل السياسي لمدة 5 سنوات بحق 71 شخصاً، على رأسهم الرئيس عبد الله غل، ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ومن ثم تم رفع قضية لإغلاق الحزب أمام المحكمة الدستورية في 14 مارس 2008 (röndle، 2008: 68-96).

ولقد انعكس فشل محاولة إغلاق الحزب بموجب تلك القضية، على سياسات العدالة والتنمية الذي بدأ على إثر ذلك يتحرك ويدير الأمور بثقة أكبر. وهذا أمر طبيعي، خاصة بالنسبة لحزب ينحدر من تيار كانت له توجهات معينة تسببت في إغلاق أحزاب عدة له بشكل دائم.

ويمكننا القول إن التحدي الأول للنظام الكمالي الذي قام به حزب العدالة والتنمية، بل والتحدي الأكبر له طيلة فترة حكمه، هو ذلك الذي قام به أثناء مساعي إغلاقه، حينما قام بإقرار تعديل قانوني لصالح الطالبات المحجبات، والذي بموجبه سمح لهن بحضور دروسهن بالحجاب في الجامعات. فلقد نجح الحزب في تمرير التعديل القانوني بهذا الخصوص بعد تأييد 411 نائباً من أصل 518 في البرلمان، وهذا ما سلطت صحيفة «حرييت» الضوء عليه في صدر عناوينها الرئيسية يوم 10 فبراير 2008، حينما قالت «411 نائباً يصوتون للفوضى». وعلى إثر ذلك قام حزب الشعب الجمهوري، الذي يمكن أن نصفه بأنه ممثل الأيديولوجية التأسيسية للجمهورية التركية، قدّم طلباً إلى المحكمة الدستورية لإلغاء ذلك التعديل، وبالفعل ألغته المحكمة (Kuru، 2013: 177).

على نفس الشاكلة خضعت ثانويات الأئمة والخطباء (Akşit/ Coşkun 2004: 394-410)، التي ترى الأيديولوجية التأسيسية للجمهورية، في وجودها تهديداً مستمراً لها، إلى تعديل قانوني جديد من قبل حزب العدالة والتنمية، وذلك في عام 2009. وكان خريجو تلك المدارس، وبموجب قرارات انقلاب 28 فبراير عام 1997 لا يحق لهم سوى دخول كليات الإلهيات بالجامعات، وإذا ما أردوا دخول كليات أخرى باستخدام «مُعامل» التأهل للجامعات، كان يتم حساب درجاتهم بمعدلات أقل من خريجي المدارس الثانوية الأخرى. هذا الوضع، الذي يتعارض مع بند المساواة، دفع حزب العدالة والتنمية لاتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائه في يوليو 2009 وبالفعل تم ذلك (Ozgun، 2012: 166). وبينما تم الترحيب بهذا القرار بفرح من قبل شريحة في المجتمع، فإنه بالتأكيد أثار غضباً على الجانب الآخر. وأنداك قال الإعلام الكمالي إن ما قام به العدالة والتنمية من تعديل في هذا الصدد كان مبنياً على أسباب ذاتية وإيديولوجية بحتة. وسرعان ما تم إلغائه من قبل مجلس الدولة.

التحدي الآخر في هذه الفترة كان سياسات حزب العدالة والتنمية عام 2009، التي وُصفت بـ«الانفتاح الكردي». وحقيقة أن عند تقييم ذلك في سياق الأيديولوجية التأسيسية للنظام التركي، لم يكن التشخيص بهذا الوضوح أبداً من قبل. فهذا الوضع كان دائماً ما

يتم تناوله بعناوين عرضية مثل «قضية الشرق» و«مشكلة المنطقة الشرقية»، ومن ثم ومن خلال ذلك الانفتاح بدأ لأول مرة مناقشته في سياق الديمقراطية والحقوق الديمقراطية، وبدأت مناقشة الأحداث من خلال محور السياسات الأمنية (Yayman، 2011). وفي واقع الأمر، كان هناك حادث وقع سبباً في أن يسير هذا الموضوع على أرضية حساسة ومعقدة. ففي أكتوبر 2009، وكجزء من تلك المبادرة، ساد انطباع بأن مقاتلي حزب العمال الكردستاني، الذين دخلوا من بوابة «خابور» الحدودية قادمين من معسكرات ذلك الحزب الموجودة في شمال العراق، واستسلامهم لقوات الأمن، تم الترحيب بهم كأبطال من قبل الرأي العام، الأمر الذي تسبب في إلحاق الضرر بالدعم الشعبي لهذه المبادرة.

### الربيع العربي وحزب العدالة والتنمية

لا شك أن القرن الماضي الذي تطورت فيه الثقافة السياسية التركية، التي حاولنا أن نذكرها بإيجاز أعلاه، كان ينذر بضرورة حدوث تحولات وتغييرات جديدة في تركيا. واقتضت تلك التحولات والتغييرات ظهور إصلاحات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية والثقافية للبلاد. لا سيما أن الروح التي أسفر عنها الربيع العربي، لعبت دوراً دافعاً في تنفيذ الإصلاحات على أساس أكثر شرعية، تلك الإصلاحات التي كانت دائماً ما تواجه بعض عقبات النظام في تركيا ولكنها ضرورية الآن. ولكن قبل أن تنتقل إلى هذه الإصلاحات الجذرية، نحتاج إلى فهم وتعريف الروح التي منحها الربيع العربي للعالم، والتي غيرت ما به من كآبة وحياة روتينية، والتي مهدت الأرضية الوطنية والدولية للإصلاحات التي تسعى الحكومة التركية لتنفيذها.

كما شاهدنا بوضوح في ميدان التحرير بمصر، تجمع الناس في الميدان، حيث قالوا كفي للنظام الحاكم، وهم من كانوا لا يملكون أي رأي في تصرفات حكامهم حتى اندلعت الثورة. وكانت الوسائل والأدوات التي تسببت فيها الثورة التكنولوجية التي عشناها في القرن الماضي، تتقل صرخة الشعب العربي للعالم ثانية بثانية. إذن، ما هي المبادئ الأساسية التي أدت إلى ظهور الربيع العربي والتي أدت إلى مقارنة (Chaney/ A -)

erlof/ Blaydes, 2012: 363-414) ذلك الحراك بالثورتين الأمريكية والفرنسية في جميع أنحاء العالم؟ بالطبع، بدلاً من الحديث عن جميع المبادئ التي تتجاوز نطاق موضوعنا، سنتحدث أكثر عن المبادئ التي لها تأثير على تركيا.

بادئ ذي بدء، إن الوضع الذي كانت تعارضه هذه التحركات الاجتماعية التي يطلق عليها الربيع العربي، وخرجت بشكل أساسي للتعبير عن رفضها له، هو أن الهياكل السياسية الثابتة والشخصية التي كانت تحكمها، كانت لا تصغي حتى لمطالب الناس بالتحول والتغيير والحقوق، وليس فقط لعدم استجابتها لتلك المطالب. وكما ذكرنا سابقاً، كان هذا التغيير والتحول موازياً لتركيا في مستويات مختلفة. وعلى عكس انتفاضة الشعوب العربية، فإن الانتخابات التي يمكن أن نصفها بالديمقراطية، جرت باستمرار في تركيا خلال الستين سنة الماضية رغم بعض الانقطاعات. ولكن رغم ذلك كانت الإيدولوجية الرسمية للجمهورية التركية تنظر باستمرار في بعض الفترات إلى تفضيلات ومطالب الجمهور على أنها تهديد لها، ومن ثم أجهضت محاولات تنفيذ هذه المطالب من خلال عدد من صمامات الأمان التي أنشأتها الأيدولوجية التأسيسية للدولة.

وبينما كان هذا يحدث في تركيا وهي في طريقها لترسيخ ديمقراطيتها، كان من المتوقع بالفعل أن تقوم المجتمعات العربية، التي لديها بالفعل بنية استبدادية، ولم يتم الترحيب بها كعنصر بأي وسيلة، أن تقوم بالنزول إلى الشوارع من أجل مطالبها بالديمقراطية. ولا شك أن المواقف التعسفية للحكام في تلك البلدان، وانتهاك أبسط الحقوق والحريات مثل الحق في الحياة، وحرية التعبير، أوصلت هذه المجتمعات إلى نقطة الانفجار، ما أسفر عن اندلاع الربيع العربي. وهذا يدل على أن هذه المجتمعات التي كانت تحت الضغط، كانت تعبر بما لديها من وعي سياسي عن مطالبها بالقيم الديمقراطية وأبسط حقوق الإنسان، وذلك في الشوارع التي كانت المتنفس الوحيد لها. أما في تركيا، فلقد تم التعبير عن نفس المطالب من خلال صناديق الاقتراع وسط أجواء مختلفة، عبر استحقاقات انتخابية تحدثنا عنها آنفاً. ولا جرم أنه في الانتخابات التي أجريت في يونيو 2011، طُلب من حزب العدالة والتنمية الاستجابة لهذه المطالب بعد حصوله على ما يقرب من 50% من أصوات

الناخبين. وجدير بالذكر أن إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمع، وضمان الحقوق والحريات الأساسية، كان هو المطلب الأساسي الذي نادى به ثورات الربيع العربي، التي يمكن أن نُورخ باندلاعها في ديسمبر 2010 أو يناير 2011.

وثمة حقيقة أخرى طرحت باستمرار على جدول أعمال الربيع العربي، وهي مقاربات الطوائف والأديان الموجودة في تلك المجتمعات. فمع اندلاع الربيع العربي، تمت مناقشة كيف أن الفهم العلماني الراديكالي (Keddie، 2003: 14-30) في سياق تونس، والانقسامات الدينية والطائفية (Van Dam، 1981) المختلفة في سوريا، تخلق هيكلًا يتحول مع الوقت إلى مأزق بين المجتمعات وجهاز الدولة. ففي تونس التي تعتبر فيها الشوارع أماكن عامة، يُحظر على النساء ارتداء الحجاب، وهذا نعتبره سببًا جادًا لنزول المواطنين إلى الشوارع. أما في سوريا، بينما كان الناس يتعرضون للتعذيب والحكم عليهم بالسجن المؤبد لكونهم أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين، تم حصر جيش البلاد على طائفة واحدة فقط، وكانت الدولة هي التي تمارس الانفصالية في المجتمع. ولا جرم أن هذه الأمور كان لها أوجه تشابه إلى حد ما الحاصل في تركيا. فالسياسات العلمانية المتشددة في تركيا والجهود المبذولة لتجاهل الأقليات الدينية والعرقية في البلاد، وتوحيدها تحت الهوية التركية، لم تكن بالبعد الذي يمكن قبوله من حيث الحقوق الديمقراطية. فكل الخطوات التي اتخذت في هذا الاتجاه أدت إلى ردود فعل قاسية ضد الإيديولوجية التأسيسية للدولة. والمطلب الثاني الذي وجهه الربيع العربي للعالم أجمع في هذا السياق هو الدعوات لوقف التمييز الديني والمذهبي.

### بدلاً من الخاتمة: محاولة انقلاب 15 يوليو والسياسة الخارجية التركية

من المعروف أن محاولة الانقلاب في 15 تموز (يوليو)، والتي يمكن أن نطلق عليها الانقلاب الفاشل في تاريخ الانقلابات التركية، تسببت في بعض الانقسامات في هيكل الدولة. وفي هذا السياق، لا سيما في ظل الصراع العلماني المحافظ الذي استمر لسنوات في التاريخ السياسي التركي، استغلت الدولة ذلك الصراع من أجل ترسيخ سلطتها

الأيدولوجية. ولا جرم أن 15 يوليو كان بمثابة فترة العودة لإعدادات المصنع بالنسبة للسياسة الخارجية التركية التي كانت بالفعل في أزمة قبل ذلك التاريخ.

ولا غرو، أنه مع محاولة الانقلاب في 15 يوليو، عادت من جديد كافة وقائع الهوية التي حققها حزب العدالة والتنمية من قبل كمكتسبات، لكنها عادت بنتائج عكسية، كما ظهرت مرة أخرى كافة أزمات هيكل الدولة التركية التي ذكرناها أعلاه. وفي هذا الصدد يمكننا بشكل أساسي تقييم أزمات الهوية هذه في تركيا، والتي تكاد تبعث من جديد، تحت أربعة عناوين. لأن هذه الصورة المعقدة التي ظهرت في 15 يوليو لا يمكن فهمها إلا من خلال تحليل المحاور المنهجية والسياسية والهوية والأمن، مع مراعاة العوامل الداخلية والخارجية.

وجدير بالذكر أن تركيا دخلت في تحول منهجي جديد مع محاولة الانقلاب في 15 يوليو، وما تلاها من تغيير للنظام الدستوري في مجلس الوزراء. وحقيقة كان هذا الوضع قد بدأ مع انتخاب الرئيس أردوغان كأول رئيس يتم انتخابه عن طريق التصويت الشعبي المباشر في 2014، ومع مساعي الحكومة المستمرة لإجراء التعديلات الدستورية. كما أنه مع انتقال نظام الحكم من البرلماني إلى النظام الرئاسي الذي ظهر عقب محاولة الانقلاب في 15 يوليو وما تلاه، شهدت تركيا بعض التحولات. وأول هذه التحولات أن المؤسسات التقليدية مثل القوات المسلحة، ومؤسسة الأمن القومي، ووزارة الخارجية، فقدت معانيها التقليدية داخل إدارة الدولة. وثاني تلك التحولات، أن السياسة الخارجية للبلاد أصبحت بمثابة وسيط يتم من خلاله تحقيق المزيد من الانتصارات والإخفاقات السياسية، في حين أن السياسة الخارجية في السابق كانت تحدد بناءً على المنافع والمصالح الوطنية والتي كانت توضع في مكانة تفوق الأحزاب. وهذه النقطة الأخيرة التي تم ذكرها، كانت في السنوات الأخيرة سبباً في ظهور عمليات تسييس يبرز فيها الأفراد وليس المؤسسات السياسية، وسبباً في وجود ساحة لم يعد فيها أي تمييز يذكر بين السياستين الداخلية والخارجية.

ولا شك أن هناك أزمة من أربع مستويات طرأت على السياسة الخارجية التركية سواء بسبب المحاولة الانقلابية أو بسبب التغيير الذي طرأ على نظام الإدارة. وإن كان من الممكن أن تأتي هذه الأزمات في معيتها بالعديد من الفرص، فإنها أيضاً قد تأتي بتهديدات خطيرة لا يمكن التغلب عليها. الأزمة الأولى كانت أرضيتها هي في الواقع ذات علاقة بنظام الحكم. لا سيما أنه بعد الاستفتاء الذي شهدته تركيا تحولت البلاد إلى النظام الرئاسي. ويمكننا تناول الجدل الذي دار حول النظام الرئاسي من خلال اتجاهين: الاتجاه الأول وهو أن ذلك النظام من الممكن أن يقدم نموذجاً ديمقراطياً أكثر فعالية وشعبية، وهذا ما يدافع عنه مؤيدو الحكومة؛ أما الاتجاه الثاني فإن ذلك النظام من الممكن أن يؤدي أيضاً إلى مزيد من تركيز السلطة السياسية والمزيد من السيطرة الاستبدادية على النظام السياسي ككل، وهو ما لا تريده المعارضة. ثالثاً، أنه رغم ميول الرئيس أردوغان البراغماتية، فقد حددت مشاعره الشخصية إلى حد كبير مسار العلاقات الخارجية. وكان هذا واضحاً بشكل كبير في العلاقات مع نظام السيسي بمصر، ورفضه التام التواصل مع نظام الأسد. فلا شك أن كل هذا يعيق بناء مقاربات مؤسسية معينة في المستقبل. وكنا قد أوردنا في مطلع هذا المقال أنه طيلة قرن من الزمان كانت السياسة الخارجية التركية تدار بناءً على القيم المؤسسية الصحيحة والخاطئة. أما الآن فالأمر يعتمد كلياً على المشاعر الشخصية. وهذا بالتأكيد قد يتسبب في حدوث انهيارات خلال الفترات المقبلة، وكذلك حدوث تغيير يتحدد وفقاً لنهج الشخص ومقارباته.

أما ثاني أكبر أزمة في الفترة الجديدة هي الأزمة السياسية. فأردوغان مدين للنضال الذي أبدته من الماضي للحاضر تلك العناصر البيروقراطية والأوليغارشية التي كانت موجودة في نظام الدولة، رفضاً للإصلاحات. ولقد حاولنا طيلة هذا المقال كشف اللثام عن هذا الصراع. وعند تناول تاريخ حزب العدالة والتنمية البالغ 21 عاماً، يتبين أن أردوغان لديه فهم سياسي قائم على فكرة الأغلبية. ولديه قدرة فائقة على تشكيل مطالب واهتمامات الأغلبية. وإن كان هذا المشهد يوضح سبب نجاح حزب العدالة والتنمية في صناديق الاقتراع، فإن مصير الإرث السياسي لأردوغان في السياسة التركية، سيكون



مرتبطاً بالكيفية التي سيستطيع من خلالها التحالف التركي القومي-المحافظ الكبير الذي جمعه في بوتقة واحدة، مراعاة جميع المصالح والمخاوف المتزايدة للتتويين ومن بينهم المتعلمون، والمهنيون، والعلمانيون، والأكراد، والعلويون، الذين يشعرون بأنهم يتعرضون للإقصاء داخل النظام السياسي، ودمج تلك المصالح والمخاوف داخل النظام.

أما الأزمة الثالثة في السياسة الخارجية التركية خلال الفترة المقبلة ستكون على الصعيد الأمني. فقبل الربيع العربي، كان النموذج الأمني التركي قائماً على الحل السلمي للنزاعات الإقليمية، من أجل المصالحة وإرساء الديمقراطية في الداخل، وتحقيق أقصى قدر من التكامل الإقليمي في الخارج. ومع ذلك، وخاصة بعد الربيع العربي، كان للصراعات في المنطقة، والحروب الأهلية، والسياسات النشطة والتدخلية للقوى العالمية والإقليمية، دوراً في إقحام تركيا بوضع نفسي مختلف يمكننا أن نشبّهه بتلك الحالة النفسية التي كانت سائدة قبل الحروب العالمية، وخلال سنوات الحرب الباردة.

ولقد لعبت المعادلات الجيوستراتيجية المتغيرة، دوراً مهماً في ظهور حالة الحفاظ على الذات في السياسة الأمنية. وفي هذا الصدد، يمكن فحص مناطق النزاع والحماية الذاتية القائمة على الأمن تحت أربعة عناوين.

1. كان للتدخل الروسي والإيراني في الأراضي السورية دوراً في إنهاء الدور القيادي الذي حدده تركيا لنفسها في التغيير بسوريا، ودوراً في ظهور حزب الاتحاد الديمقراطي الذي يُنظر إليه على أنه تهديد، فضلاً

2. الموقف الملتوي للولايات المتحدة حيال الأزمات الإقليمية لم يسمح بتعاون تركي أمريكي يمكن أن يعيد المنطقة إلى طبيعتها.

3. أدى انتشار الديناميكيات الطائفية التي غذتها المنافسة السعودية - الإيرانية إلى فشل خطط تركيا الشاملة الهادفة إلى الجمع بين السنة والشيعة المعتدلين.

4. وضعت الديناميكيات المتغيرة للجغرافيا السياسية العربية، تركيا في مواجهة القوى

السنية الموالية للغرب، وتحديدًا ممالك الخليج (باستثناء قطر)، التي تخشى دعم أنقرة للإسلام السياسي والإخوان المسلمين.

ولا شك أن كل هذه الأزمات الأمنية التي تم سردها، قد أدت إلى إغراق تركيا فجأة في صراع متعدد الجبهات مع الأكراد وروسيا، وإيران، والمصالح الغربية والعربية، وكذلك في صراعات متراكمة مع إسرائيل والعراق وأرمينيا واليونان، أي في المنطقة الأوسع التي تشهد خلافات طويلة المدى. وتعتبر الفترات القادمة فترة بناء وإصلاح كل هذا. وجدير بالذكر أنه في العام 2022 تم اتخاذ خطوات مهمة لهذا الغرض، لكن مضي عام ولم يتم الانتهاء من أي منها.

ولقد شكلت مسألة الهوية أرضية الأزمة الرابعة والأخيرة التي تعرضت لها السياسة الخارجية التركية مؤخرًا. في الواقع، أزمة الهوية في السياسة الخارجية للبلاد ليست بالجديدة، وتكمن جذورها التاريخية في الموقع الجيوسياسي والثقافي لتركيا. وجدير بالذكر أنه بعد محاولة الانقلاب في 15 يوليو، ركزت السياسة الخارجية التركية على ثلاثة عناوين رئيسية، وأدى ذلك إلى مناقشة مسألة صبغ هذه العناوين الثلاث بالصبغة الإسلامية أو بمعنى أدق "صبغها بالصبغة الشرقية" خلال فترة حزب العدالة والتنمية؛ وهذا يتناقض بشكل كبير مع الموقف الأساسي للدولة الممتد من الماضي للحاضر، والقائم على "الصبغة الأوروبية".

ويُذكر أن بعد المحاولة الانقلابية، كانت الأولوية القصوى للسياسة الخارجية التركية في الداخل والخارج، هي محاربة تنظيم "غولن" الإرهابي، وتدمير اتصالاته وعلاقاته داخل البلاد وخارجها من أجل تحييد قدرتها على الإضرار بسمعة تركيا الدولية. أما الأولوية الثانية فكانت العمل على تقليص قدرات حزب العمال الكردستاني، وتنظيم "داعش" داخل البلاد ووراء الحدود، للنيل من قدراتها في الإضرار بالأمن العام في الداخل. أما المحور الثالث للسياسة الخارجية التركية خلال تلك الفترة فكان الحاجة إلى دعم النمو الاقتصادي. لهذا الغرض، تبحث تركيا عن أسواق بديلة وضمانات وعلاقات تجارية.

وفي أجواء ما بعد الانقلاب، أدت محدودية فرص التعاون مع الدول الغربية إلى تفاقم أزمة الهوية بالنسبة للسياسة الخارجية التركية. وتعرض أمل أردوغان في إقامة علاقة بناءة مع الغرب، لضربة كبيرة نتيجة عدم الاستجابة للمطالب التركية بخصوص اتفاق اللاجئين المبرم بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ونتيجة للأصوات المناهضة لتركيا والمهاجرين والتي ألقى بظلالها على قضية التعاون مع أنقرة. في الواقع، كل هذا كان بمثابة نقاط الأزمة الجديدة في الهوية التي حدثت بعد التغيير المفاجئ في مقاربات السياسة الخارجية التي قامت بها تركيا على مدى قرن من الزمان. وفي الوقت المناسب سيتضح كيف سيتم التغلب على كل هذا.

المراجع :

- Akşit. B. ve Coşkun. M. K. (2004) «Türkiye'nin Modernleşmesi Bağlamında İmam-Hatip Okulları» Aktay, Yasin (Ed.) Modern Türkiye'de Siyasi Düşünce: İslamcılık İleti-şim Yayınları, pp. 394-410
- An-Na'im, A (2009). Islam and the secular state: Negotiating the future of Sharia. Harvard University Press
- Arı, A. (2002). Tevhid-i Tedrisat ve Laik Eğitim (The Law of Unification of Education and Secular Education). G.Ü. Dergisi Cilt 22
- Atabaki, T. & Zürcher, E. J. (2004). Men of Order: Authoritarian Modernisation Under Atatürk and Reza Shah.
- Ataman, M. (2002). «Özal leadership and restructuring of Turkish ethnic policy in the 1980s.» Middle Eastern Studies 38.4 pp. 123-142.
- Azak, U. (2010). Islam and secularism in Turkey: Kemalism, religion and the nation state. IB Tauris
- Bağlı M. ve Özensel E. (2013). Çokkültürlü vatandaşlık. Çizgi Kitapevi, Konya
- Balkir, C. (2007). «The July 2007 elections in Turkey: a test for democracy.» Mediterranean Politics 12.3, pp. 415-422.
- Baran, Z. (2008). «Turkey divided.» Journal of Democracy, pp. 55-69
- Burak, B. (2011). Civil-Military Relations from the Ottoman Empire up to Today. History Studies. PP. 45- 67
- Cayır, K. (2007). «The emergence of Turkey's contemporary 'Muslim democrats'. In: Cizre, Umit, ed. Secular and Islamic politics in Turkey: The making of the Justice and Development Party. Routledge.
- Chaney, E., George A., ve Blaydes, L. (2012). «Democratic Change in the Arab World. Past and Present with Comments and Discussion].» In: Brookings Papers on Economic Activity. PP. 363-414.
- Cizre, Ü. (2001). «Egemen ideoloji ve Türk Silahlı Kuvvetleri: Kavramsal ve ilişki-

sel bir analiz. » Modern Türkiye’de Siyasi Düşünce/Kemalizm

- Coskun, M.K. ve Senturk. B. (2012). «The Growth of Islamic Education in Turkey: The AKP’s Policies toward Imam–Hatip Schools. » In: İnal, Kemal. ve Güliz Akkaymak, eds. Neoliberal Transformation of Education in Turkey: Political and Ideological Analysis of Educational Reforms in the Age of the AKP. Palgrave Macmillan.
- Çetinsaya, G. (2004). «Cumhuriyet Türkiye’sinde Osmanlılık.» Modern Türkiye’de Siyasi Düşünce: Muhafazakarlık. İletişim. PP.361–401
- Döşemeci, M. (2013). *Debating Turkish modernity: civilization, nationalism, and the EEC*. Cambridge University Press.
- Esposito, J. L. ve Emad E. S. (2013). *The Oxford Handbook of Islam and Politics*. Oxford University Press
- Feroz, A. (2002). *The making of modern Turkey*. Routledge
- GorgasJ. T. (2013). «The Limits of the State: Student Protest in Egypt, Iraq and Turkey, 1948–63.» *British Journal of Middle Eastern Studies*. PP. 359–377
- Göçek, F. M. (2011). *The transformation of Turkey: Redefining state and society from the Ottoman Empire to the modern era*. Bloomsbury Publishing.
- Göktepe, C. (2000) «1960 ‘revolution’ in Turkey and the British policy towards Turkey». *Turkish Yearbook of International Relations* pp. 139–189
- Hale, W. ve Ozbudun, E. (2010). *Islamism, democracy and liberalism in Turkey: The case of the AKP*. Routledge
- Ince, B. (2012). *Citizenship and Identity in Turkey: From Atatürk’s Republic to the Present Day*. IB Tauris
- Jaber, K.S. (1991) *Politics and government in the Middle East and North Africa*. Eds. Tareq Youssief Ismael. and Jacqueline Sidonia Ismael. University Press of Florida
- Karakas, C. (2007). *Türkei: Islam und Laizismus zwischen Staats-, Politik- und Gesellschaftsinteressen*. Hessische Stiftung Friedens-und Konfliktforschung (HSFK).
- Karpat, K. H. (2004). *Military interventions: army–civilian relations in Turkey be-*

- fore and after 1980. In *Studies on Turkish Politics and Society* (pp. 353377-). Brill.
- Keddie, N. R. (2003) «Secularism & its discontents. » Daedalus pp: 14 – 30
  - Kirişçi, K. ve Winrow G.M. (2013) *The Kurdish question and Turkey: an example of a trans-state ethnic conflict.* Psychology Press
  - Kösebalaban, H. (2011). *Turkish Foreign Policy: Islam, Nationalism, and globalization.* Palgrave Macmillan
  - Kreiser, K. (2012). *Geschichte der Türkei: von Atatürk bis zur Gegenwart.* CH Beck.
  - Kuru, A. T. (2009). *Secularism and state policies toward religion: the United States, France, and Turkey.* Cambridge University Press, 2009
  - Kuru, A. T., (2013). Ideologies, Institutions, and Laws. In: Berman, Bruce J., Rajeev Bhargava, and André Laliberté, eds. *Secular States and Religious Diversity.* UBC Press
  - McCarthy, J. (1995). *Death and Exile.* Princeton, New Jersey: Darwin
  - Onur, N. (1975). *Erbakan Dosyası.* M yayınları
  - Ozgur, I., (2012). *Islamic Schools in Modern Turkey: Faith, Politics, and Education.* Vol. 39. Cambridge University Press.
  - Pelt, M. (2008). «Adnan Menderes, Islam, and His Conflict with the One-Party Era Establishment. » *Religion, politics, and Turkey's EU accession* ss. 91-117
  - Steinbach, U. (2011). *Geschichte der Türkei.* CH Beck
  - Şenses, F. (2007). *Environmentalism in Turkey: Between Democracy and Development?* edited by Adaman Fikret and Murat Arsel.
  - Taniyici, S. (2003). «Transformation of Political Islam in Turkey Islamist Welfare Party's Pro-EU Turn. » *Party Politics* 9.4 pp. 463-483
  - Tanyol, C. (1990). *Çankaya Dramı: Silahlı ordu Silahsız ordu.* Altın yayınları
  - Taşar, M. (2001). *Türkiye'nin Düşünce Gündemi.* Adım Ajans.

- Tröndle. D. (2008). «Das Verbotsverfahren gegen die Partei für Gerechtigkeit und Entwicklung (AKP), die Türkische Regierungspartei. » Konrad-Adenauer-Stiftung (Hg.). Auslandsinformationen. PP. 68-96.
- Van Dam. N. (1981). The struggle for power in Syria: sectarianism, regionalism and tribalism in politics, 1961-1980. Croom Helm, Limited
- Yavuz. M. H. (2003). Islamic political identity in Turkey. New York: Oxford University Press
- Yavuz. M. H. (2009).. Secularism and Muslim democracy in Turkey. Cambridge University
- Yayman. H. (2011). «Şark meselesinden demokratik açılıma: Türkiye'nin Kürt sorunu hafızası. » Seta
- Zeghal. M. (2013). «Competing Ways of Life: Islamism, Secularism, and Public Order in the Tunisian Transition. » Constellations

# التقرير الاستراتيجي الإيراني لعام 2022



د. محمد ابوسعدة

## مجموعة التفكير الاستراتيجي

- أسم الكاتب: د. محمد ابو سعدة
- الصفة : مختص في شؤون الشرق الأوسط.
- حاصل على دكتوراه في دراسات الشرق الأوسط من جامعة سكاريا التركية. نشرت العديد من الأبحاث في مجلات صينية وتركية وبريطانية ذات تصنيف SSCI . شغلت عدة مناصب أكاديمية. ونفذت العديد من الدورات ذات العلاقة في العلوم السياسية.



يسعى التقرير السنوي لعام 2022، إلى رصد أبرز التطورات على الساحة الإيرانية، مقدماً للقارئ المهتم بهذا الشأن رؤية شاملة خلال الفترة محل الرصد والتحليل. ويشمل التقرير على ثلاثة أقسام رئيسية، القسم الأول يهتم بالشأن الداخلي الإيراني السياسي والعسكري والاقتصادي والأمني، بينما يرصد القسم الثاني السياسة الخارجية الإيرانية وتفاعلاتها الإقليمية والدولية، بينما يتناول القسم الثالث رؤية مستقبلية للأحداث الاستراتيجية للعام 2023 ذات العلاقة بالشأن الإيراني.

### أولاً- الشأن الداخلي الإيراني:

سياسياً: قام المرشد الإيراني «علي خامنئي» بتاريخ 22-9-2022، بتعيين أعضاء الدورة الجديدة لمجمع «تشخيص مصلحة النظام» في إيران برئاسة «ايه الله الشيخ صادق املي». علماً أن مجمع تشخيص مصلحة النظام. يُعدّ من أهم المؤسسات القانونية في الجمهورية الإيرانية ويلتزم بمسؤوليتين أساسيتين: الأولى تشخيص المصلحة في حال الخلاف بين مجلس «الشورى الإسلامي» و«مجلس صيانة الدستور»، والثانية دور خاص وفعال في تحديد السياسات العامة للنظام.<sup>(1)</sup> من جانب آخر كشفت بعض التقارير الصحفية الإسرائيلية والمؤسسات الإعلامية التابعة للقوى الإيرانية المعارضة في الخارج عن تدهور في الحالة الصحية، للمرشد الأعلى في إيران، «علي خامنئي». وأن هناك نقاشاً في المطبخ السياسي الإيراني يدرس حول امكانية أن يكون السيد مجتبي «نجل علي خامنئي المرشد الإيراني الحالي» القائد العام والمرشد الجديد في إيران خلفاً لوالده. وقد أضافت التقارير أن مسألة تكليف السيد مجتبي خلفاً لوالده «علي خامنئي» أثارت انتقادات علنية شديدة على أساس أنها تتعارض مع المبادئ الأساسية للثورة الإسلامية.

(1) وكالة انباء الحوزة، الإمام الخامنئي يعين أعضاء الدورة الجديدة لمجمع تشخيص مصلحة النظام، نشر بتاريخ 22

سبتمبر 2022، الرابط <https://aaqFN/us.cutt/>

وأوضحت مصادر في المعارضة الإيرانية ان السيد مجتبي، الابن الثاني لخامنئي، يعتبر شخصا يتمتع بنفوذ كبير، ويشارك في قضايا حساسة، ويشارك في مشاورات غير رسمية في مكتب والده. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر مجتبي البالغ من العمر 53 عاما على علاقة جيدة مع النخبة الأمنية الاستخباراتية، وخاصة مع الرئيس السابق لمنظمة الاستخبارات التابعة للحرس الثوري، «حسين طائب»، الذي أقيّل في يونيو 2022 من منصبه.<sup>(1)</sup> ختاماً تبدو مسألة ترشح «مجتبي» خلفاً لوالده لمنصب المرشد الأعلى، واحدة من الملفات التي تسعى قوى المعارضة الإيرانية المدعومة من جهات خارجية إلى إثارة المزيد من الفوضى في وجه النظام الإيراني الحالي، أكثر من كونها حقيقة. خصوصا وأن ملف اختيار المرشد واحداً من ثوابت الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، والتي تشير كافة المؤشرات أن النظام السياسي الإيراني لا يزال محافظاً على ثوابت مبادئ ثورته على الرغم من الأثمان الكبيرة التي يدفعها النظام ولا يزال.

**عسكرياً:** نعرض هنا أربعة جوانب في الشأن العسكري الإيراني، أولاً، العروض العسكرية؛ في تاريخ 22-9-2022، استعرض العميد «بهمن بهمرد» قائد قاعدة الشهيد لشكري الجوية في طهران عرضاً عسكرياً للجيش الإيراني. وذلك من خلال عرض جميع أنواع الطائرات والمروحيات والطائرات المسيّرة التابعة للقوات الجوية والابتكارات الدفاعية لهذه القوة<sup>(2)</sup>. أما ثانياً، الصناعات العسكرية؛ فقد أعلنت إيران عن تصنيع محلي لسفينة حربية سميت بـ «الشهيد سليمان»، وانضمامها رسمياً للأسطول البحري الإيراني العسكري.

ومن مميزات السفينة الحربية الجديدة تمتعها بهيكل قادر على التخفي من الرادار إلى جانب قدرتها على تنفيذ مختلف أنواع العمليات في المياه البعيدة وفي ظروف صعبة في البحار والمحيطات. هذا بالإضافة إلى قدرتها على حمل وهبوط وإقلاع الطائرات

(1) Raz Zimmt. Islamic Republic or Islamic Monarchy? The Possible Transfer of Power in Iran to the Supreme Leader's Son. The institute for national security studies. September 18. 2022. link. <https://www.inss.org.il/publication/mujtaba-khamenei/>

(2) موقع بيروت تايم، اقامة معرض كبير للقوة الجوية للجيش في قاعدة الشهيد لشكري الجوية، نشر بتاريخ 20 سبتمبر 2022، الرابط. <https://www.krka.us.cutt/>

المروحية البحرية، وحمل وتنزيل وانتشال أنواع الزوارق السريعة والطائرات المسييرة العمودية. علماً أن السفينة مزودة بأحدث منظومات الكشف والتعرف والتتبع على الرادارات والاتصالات والحرب الإلكترونية. كما إنها مزودة بمدافع أتوماتيكية ونصف أتوماتيكية من عيار 20 و30 ميليمتر مضادة للأهداف الجوية والبحرية.<sup>(1)</sup> كما صرح قائد القوات الجو فضائية الإيرانية العميد «حاجي زادة» عن نجاح صناعة صاروخ باليستي يفوق سرعة الصوت لاختراق منظومات الدفاع الجو<sup>(2)</sup>. فيما أشار اللواء «عبدالرحيم موسوي» إلى إزاحة الستار عن صاروخ صياد B4 وتطوير أداء نظام «باور 373» الصاروخي، قائلاً إن مجموعة من التقنيات تم تقديمها في إطار صاروخ صياد B4 في نظام «باور 373» لتمكينا من اعتراض طائرة مسيرة صغيرة على مسافة 304 كيلومترات وارتفاع 43 ألف قدم ويحظى عدد قليل من الدول على المستوى العالمي بهذه التقنيات.<sup>(3)</sup> أما ثالثاً، المناورات العسكرية، فقد أجرت القوات الإيرانية مناورات على الشريط الحدودي مع جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان.<sup>(4)</sup>

أما رابعاً وأخيراً الهجمات العسكرية الإيرانية، فقد تعرضت معازل المعارضة الكردية إلى وابل من نيران طهران بعد أن أطلقت عشرات الطائرات المسييرة والصواريخ الباليستية عبر الحدود إلى إقليم كردستان العراق. وقد جاء القصف الإيراني لإتهامها للأكراد بأنهم يتخذون من العراق مقراً لهم ودعم الاحتجاجات المناهضة للحكومة الإيرانية التي اجتاحت البلاد منذ منتصف سبتمبر/أيلول الماضي بعد وفاة المواطنة الإيرانية «مهسا أميني» البالغة من العمر 22 عاماً. وقد صرح «خليل نادري» المتحدث باسم حزب الحرية الكردستاني، وهو واحد من جماعات المعارضة الكردية الإيرانية المسلحة المتمركزة في العراق التي تم استهدافها بقوله «يتم استخدامنا ككبش فداء». وأوضح نادري أن ما لا

(1) موقع روسيا اليوم، تقرير يرصد خصائص وأسلحة سفينة «الشهيد سليمان» الحربية الإيرانية الجديدة، نشر بتاريخ 6 سبتمبر 2022، الرابط: <https://gGp4j/us.cutt/>

(2) موقع العهد، العميد حاجي زاده: الصاروخ الباليستي الجديد يستهدف أنظمة العدو المضادة للصواريخ ويعتبر قفزة كبيرة في هذا الجيل من الصواريخ، نشر بتاريخ 10 نوفمبر 2022، الرابط: <https://fzyY8/us.cutt/>

(3) وكالة إيران برس الدولية للانباء، قدرة القوات المسلحة الإيرانية على تدمير أهداف غير مرصودة بالرادارات، نشر بتاريخ 8 نوفمبر 2022، الرابط: <https://oCzf3/us.cutt/>

(4) وكالة إيران برس الدولية للانباء، الخارجية الإيرانية ترد على تصريحات الرئيس الأذربيجاني، نشر بتاريخ 14 نوفمبر 2022، الرابط: <https://4Biq/us.cutt/>

يقل عن 19 عضواً من حزب الحرية الكردستاني قتلوا منذ بدء الهجمات الإيرانية على قواعدهم في أواخر سبتمبر/أيلول الماضي<sup>(1)</sup>.

● **اقتصادياً:** كشفت إحصاءات التجارة الخارجية الإيرانية تراجع حجم التجارة بين إيران والعراق بنسبة 29% من حيث الوزن، وأكثر من 6% من حيث القيمة، خلال الأشهر الخمسة الأخيرة من أبريل إلى أغسطس 2022م، مقارنة بنفس المدة من العام الماضي، مسجلةً 2.7 مليار دولار خلال الفترة، والتي تشكل قرابة 7% من إجمالي تجارة إيران غير النفطية، وهو تراجع كبير، خصوصاً من حيث الوزن<sup>(2)</sup>. في حين صدرت إيران أكثر من 95 مليون دولار من الفستق إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2022، وهو ما يمثل انخفاضاً آخر في مجال الصادرات الإيرانية، حيث بلغت نسبة الصادرات الإيرانية في الأشهر التسعة الأولى من العام 2021، من الفستق لدول الاتحاد الأوروبي إلى 154 مليون دولار في نفس الفترة الزمنية من العام الماضي، حيث كانت الجمهورية الإسلامية تعد ثاني أكبر مصدر للفستق إلى أوروبا بعد الولايات المتحدة في الأشهر التسعة المذكورة<sup>(3)</sup>.

كما لا يزال الوضع الإيراني الداخلي يعاني من نقص في المياه والطاقة مما أدى إلى إنكماش قطاعي الزراعة والصناعة. هذا بالإضافة إلى أن الإقتصاد الإيراني لم ينجح حتى الآن سوى باسترداد ثلث الوظائف المفقودة بسبب جائحة كورونا. مما زاد من الضغوط التضخمية. وهذا يعني أن الإقتصاد الإيراني يخرج ببطء من ركود دام عقداً من الزمان والتي ترجع إلى العقوبات الاقتصادية، وجائحة كوفيد 19<sup>(4)</sup>. وفي محاولة لتعويض المواطنين جزئياً عن الزيادات غير العادية في الأسعار، أعلن الرئيس الإيراني «ابراهيم رئيسي»، في 9 مايو/أيار، في مقابلة تلفزيونية، توزيع مساعدات مالية لمدة شهرين،

(1) موقع الجزيرة، نُستخدم كأكباش فداء... تقرير في فايننشال تايمز: لماذا تقصف طهران الأكراد الإيرانيين اللاجئيين في العراق؟، نشر بتاريخ 29 نوفمبر 2022، الرابط: [Zxdt8/us.cutt/://https](https://www.zxdt.us/cutt/)

(2) محمد بن صقر السلمي، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، تراجع التجارة بين إيران والعراق وفُرض المنافسة السعودية، 14 سبتمبر 2020، الرابط: [NSHfN/us.cutt/://https](https://www.nshfn.us/cutt/)

(3) Iran news. Over 95m of Pistachios Exported to EU in 9 Months. 29 November 2022. link: [https://cutt.us/fwjXn](https://www.cutt.us/fwjXn)

(4) The world bank. Iran's Economic Update — April 2022. APRIL 14. 2022. link: [https://cutt.us/56O5a](https://www.cutt.us/56O5a)

تتراوح بين 300 و400 ألف تومان للشخص الواحد (حوالي 15-13 دولارا)، وذلك من خلال تحويلها إلى «بطاقات ذكية»، لشراء المنتجات الأساسية بسعر مدعوم.<sup>(1)</sup>

من جانب آخر صرحت وزارة الخارجية للجمهورية الكورية الجنوبية عن سعيها لحل مشكلة أموال إيران المجمدة. واستثمرت شركة إيطالية لمبلغ 70 مليون يورو بقطاع المعادن في إيران. هذا إلى جانب التصريح الإيراني الرسمي الذي أشار إلى أن الصادرات الإيرانية الصناعية لروسيا الاتحادية زادت إلى 30% هذا العام. فيما أكد وزير الاقتصاد والمالية الإيراني والمالية الأرمني، خلال اجتماعهما على الاتفاق في رفع حجم التجارة بين البلدين إلى 3 مليارات دولار سنويا، وزيادة حجم تبادل البضائع إلى 5 ملايين طن، وتطوير وتسهيل العلاقات المالية والمصرفية والتجارية والجمركية.<sup>(2)</sup>

أمينا: شهدت عدداً من المدن الإيرانية العديد من المظاهرات وصفت على انها الأعنف منذ سقوط حكم الشاه في إيران عام 1979م، والتي انطلقت في 16 سبتمبر/أيلول بعد وفاة المواطنة «مهسا أميني» (22 عاما)، بعد 3 أيام من توقيفها من قبل «شرطة الأخلاق» في طهران لانتهاكها قواعد اللباس المحتشم.<sup>(3)</sup> وعلى الرغم أن مقتل «مهسا أميني» هو السبب المباشر لقيام المظاهرات، إلا أن هناك أسباب أخرى أدت إلى سرعة انتشار المظاهرات تتمثل في تدهور الأوضاع الاقتصادية بسبب العقوبات الأمريكية أحادية الجانب وتأثير جائحة كوفيد 19؛ بالإضافة إلى أسباب تتعلق بالفساد الإداري والمالي في المؤسسات الرسمية الإيرانية. مما أدى إلى زيادة الفقر وخفض مستويات المعيشة للملايين في إيران. وقد تعرضت استجابة الحكومة للجائحة، وخاصة خطتها الوطنية لشراء اللقاحات التي أسوء إدارتها، لانتقادات بسبب غموضها وتسييسها.<sup>(4)</sup>

(1) Raz Zimmt. . Demonstrations in Iran in Protest of the Sharp Rise in Prices of Basic Goods. The institute for national security studies. May 19. 2022. link. <https://www.inss.org.il/publication/iran-demonstrations-2022/>

(2) وكالة ايران برس الدولية للأنباء، تأكيد إيراني أرميني على ضرورة رفع حجم التجارة إلى 3 مليارات دولار، نشر بتاريخ 14 نوفمبر 2022، الرابط. <https://www.eqm3.us.cutt/>

(3) موقع الجزيرة، مظاهرات إيران.. السلطات توجه تهما لألف شخص والاتحاد الأوروبي يبحث فرض عقوبات عليها، نشر بتاريخ 8 نوفمبر 2022، الرابط. <https://www.cxgu2.us.cutt/>

(4) Human rights watch. Iran Events of 2021.2022. link. <https://www.hrw.org/world-report/2022/country-chapters/iran>

وقد لجأت قوات الأمن الإيرانية إلى تنفيذ حملة اعتقالات أمنية لا تتوفر احصائيات دقيقة الآن بشأنها. إلا أنه في الأسابيع الأولى من المظاهرات أعلن المتحدث باسم السلطة القضائية الإيرانية «مسعود ستايشي» عن توجيه تهمة إلى 1024 شخصا في محافظة طهران على صلة بالاحتجاجات الأخيرة المستمرة منذ أسابيع. وقال ستايشي إن القرارات التي تصدر في قضايا من وصفهم «بمثيري الشغب» ستكون صارمة لمنع تكرار هذه الجرائم، وفق تعبيره.<sup>(1)</sup>

وقد تزامن مع المظاهرات حدوث أعمال عنف وقتل استهدفت مواطنين ورجال أمن. فقد أفادت وسائل إعلامية إيرانية بأن رجل الأمن «مجيد يوسف»، قتل أثناء قيامه بواجبه عند نقطة تفتيش في ميناء كياشهر بمحافظة كيلان شمال البلاد.<sup>(2)</sup> وقد أعلنت السلطات الإيرانية في بيان رسمي صادر بتاريخ 29-11-2022، عن مقتل أكثر من 300 شخص خلال الاضطرابات حتى الآن.<sup>(3)</sup>

كما نشرت السلطات الإيرانية صورة لجواز سفر منفذ الهجوم الإرهابي الذي استهدف مزاراً دينياً جنوب البلاد<sup>(4)</sup> في مدينة شيراز، مركز محافظة فارس وتحديدًا على مرقد السيد أحمد بن موسى الكاظم (المعروف بـ«شاه جراح»)<sup>(5)</sup>، والذي أدى إلى مقتل 13 شخصاً، وذلك بتاريخ 26 أكتوبر، وقد صرحت السلطات الإيرانية أنهما ينتميان لتنظيم «داعش». وأن المنفذ يدعى «سبحان كمروني»، الملقب بـ«أبو عائشة»<sup>(6)</sup> فيما أعلنت وزارة الاستخبارات الإيرانية اعتقال 26 شخصاً آخر، وإنها ضبطت 600 قطعة سلاح دخلت

(1) موقع الجزيرة، مظاهرات إيران.. السلطات توجه تهمة لألف شخص والاتحاد الأوروبي يبحث فرض عقوبات عليها، مرجع سبق ذكره.

(2) موقع روسيا اليوم، إيران.. مقتل عنصر من الأمن الإيراني بعملية دهس في ميناء كياشهر، تاريخ النشر 9 نوفمبر 2022، الرابط: [E&kbH/us.cutt/](https://www.khbH.us.cutt/)

(3) موقع الجزيرة، إيران تعلن لأول مرة حصيلة قتلى الاحتجاجات على وفاة الشابة مهسا أميني، تاريخ النشر 29 نوفمبر 2022، الرابط: [awSvw/us.cutt/](https://www.awSvw.us.cutt/)

(4) موقع روسيا اليوم، طهران تنشر صور منفذ هجوم شيراز ومنسقه، تاريخ النشر 9 نوفمبر 2022، الرابط: [/us.cutt/](https://www.pucNV.us.cutt/)

(5) موقع الجزيرة، بعد هجوم شيراز الدموي.. إيران تعلن توقيف 26 مسلحاً أجنبياً وضبطت 600 قطعة سلاح خلال شهرين، تاريخ النشر 7 نوفمبر 2022، الرابط: [OSMla/us.cutt/](https://www.OSMla.us.cutt/)

(6) موقع روسيا اليوم، طهران تنشر صور منفذ هجوم شيراز ومنسقه، مرجع سبق ذكره.

البلاد خلال صيف 2022.<sup>(1)</sup>

لتعلن بعدها وكالة «ميزان» التابعة للسلطة القضائية في إيران، بأنه تم تنفيذ حكم الإعدام بحق عنصرين من «جيش العدل» المصنف إرهابيا، وهما مدانان بقتل عناصر من الشرطة عام 2016.<sup>(2)</sup> وقد أظهرت مقاطع فيديو نشرتها وسائل إعلام إيرانية وقنوات تابعة لـ«الحرس الثوري» استخدام القوات الأمنية الإيرانية لطائرات بدون طيار (مسيرة) للتعرف على المتظاهرين واعتقالهم<sup>(3)</sup>.

فيما صرح وزير الاستخبارات الإيراني «إسماعيل خطيب» إن القوات الأمنية تمكنت من إفشال مخطط من وصفهم بالأعداء للقيام بتفجير في أحد مراكز الصناعات الجوية بمدينة أصفهان وسط البلاد. وأضاف خطيب أن «الأعداء» يريدون تدمير إيران عبر الاحتجاجات، وتنفيذ المخطط نفسه الذي حدث في دول أخرى، محذرا في الوقت ذاته بريطانيا من أنها ستدفع ثمن محاولات «زعزعة الأمن»<sup>(4)</sup>. وقد دعم هذا التوجه روسيا الاتحادية من خلال اتهام سكرتير مجلس الأمن في روسيا «نيكولاي باتروشييف» أجهزة استخبارات غربية بالوقوف خلف أعمال الشغب التي شهدتها إيران<sup>(5)</sup>.

فيما هددت وزيرة الخارجية الألمانية «أنالينا بيربوك»، أن الاتحاد الأوروبي سيحاول تبني عقوبات جديدة ضد إيران ردا على «قمع التظاهرات» التي اندلعت إثر وفاة الشابة «مهسا أميني»<sup>(6)</sup>. فيما طالبت الخارجية الإيرانية، المواطنين الإيرانيين وخاصة الطلبة

(1) موقع الجزيرة، بعد هجوم شيراز الدموي.. إيران تعلن توقيف 26 مسلحا أجنبيا وضبط 600 قطعة سلاح خلال شهرين، مرجع سبق ذكره.

(2) موقع روسيا اليوم، إعدام شخصين في جنوب شرق إيران مدانين بقتل عناصر من الشرطة، تاريخ النشر، 9 نوفمبر 2022، الرابط: <https://www.oxzow.us/cutt/>

(3) موقع cnn العربية، قوات الأمن الإيرانية تستخدم طائرات بدون طيار للتعرف على المتظاهرين واعتقالهم، تاريخ النشر 8 نوفمبر 2022، الرابط: <https://www.cnn.com/2022/09/11/article/east-middle-com.cnn.arabic/protesters-arrest-and-identify-to-drones>

(4) موقع الجزيرة، إيران تعلن إفشال مخطط لتفجير مركز للصناعات الجوية وتتهم دولا أجنبية بالسعي لزعزعة أمنها، تاريخ النشر 10 نوفمبر 2022، الرابط: <https://www.00200.us/cutt/>

(5) موقع روسيا اليوم، باتروشييف يتهم أجهزة استخبارات غربية بالوقوف خلف أعمال الشغب في إيران، تاريخ النشر 9 نوفمبر 2022، الرابط: <https://www.skqvj.us/cutt/>

(6) موقع روسيا اليوم، برلين: الاتحاد الأوروبي بصدد فرض عقوبات جديدة على إيران، تاريخ النشر 9 نوفمبر 2022، الرابط: <https://www.fmvid.us/cutt/>

الجامعيين والباحثين وأساتذة الجامعات، بإعادة النظر في سفرهم غير الضروري إلى استراليا خوفاً من تعرضهم للاعتقال التعسفي وتسليمهم إلى الدول المعادية للجمهورية الإسلامية الإيرانية دون أي أدلة مبررة.<sup>(1)</sup>

## ثانياً- الشأن الخارجي الإيراني:

● **الملف النووي الإيراني:** بعد جولات من المفاوضات الإيرانية الأوروبية، والرسائل الأمريكية الإيرانية المتبادلة، صرح مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، «رافائيل غروسي»، إن المفاوضات انتهت دون نتائج<sup>(2)</sup>. فعلى الرغم من أن المحادثات النووية في فيينا تجددت منذ أكثر من عام، إلا أن التصريحات الرسمية الصادرة من الوفود المفاوضة الرسمية تشير أن العودة إلى الاتفاق ليست في الأفق القريب، مما يشير إلى زيادة التوتر في الأيام القادمة بين إيران والمجتمع الدولي. خاصة بعد إعلان إيران البدء في زيادة تخصيب اليورانيوم إلى مستويات عالية، وتركيب أجهزة طرد مركزي متطورة من شأنها زيادة إنتاجها من التخصيب، واستكمال إزالة بعض الكاميرات التي تشرف على نشاطها<sup>(3)</sup>.

ويعود فشل المفاوضات حول ملف البرنامج النووي الإيراني للعديد من الأسباب، أهمها أولاً، عدم حصول إيران على ضمانات أمريكية بعدم التوصل من الاتفاق مستقبلاً، على غرار ما فعلته الإدارة الأمريكية السابقة في عهد «ترامب». ومن الضمانات التي طلبتها إيران إزالة الحرس الثوري من قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للمنظمات الإرهابية الأجنبية (FTO) كنوع من الضمان بأن واشنطن لن تنسحب مرة أخرى من الاتفاق. ثانياً، رغبة إيران في تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها أثناء المفاوضات.

(1) اذاعة طهران، إيران تحذر مواطنيها من السفر غير الضروري إلى استراليا، تاريخ النشر 10 نوفمبر 2022، الرابط: [https://145895/news/net\\_arabicradio](https://145895/news/net_arabicradio)

(2) موقع روسيا اليوم، الوكالة الدولية للطاقة الذرية: مفاوضاتنا مع إيران في فيينا انتهت دون نتائج، تاريخ النشر 10 نوفمبر 2022، الرابط: <https://5FZk7/us.cutt/>

(3) Sima Shine and Ephraim Asculai. The Iranian Nuclear Program Advances. with only a Slim Chance of Restoring Nuclear Agreement . The institute for national security studies. June 16. 2022. link. <https://www.inss.org.il/publication/return-to-the-jcpoa/>



ثالثاً، عدم إجابة إيران على تساؤلات الوكالة الدولية عن مكان اختفاء بعض الكاميرات المخصصة لمراقبة النشاط النووي الإيراني، والتي قامت إيران بإزالتها كرد فعل على عدم إقرار الولايات المتحدة الأمريكية، باتفاق 1+5. رابعاً، شعور إيران بشيء من الطمأنينة تجاه صعوبة صدور قرارات عقابية جديدة، في ظل وجود معارضة روسية صينية هندية وباكستانية ضد أي تحرك أممي ضد إيران.

● **أزمات دبلوماسية:** قررت الجمهورية الألبانية قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران بسبب «هجوم إلكتروني كبير»، في تاريخ 7 سبتمبر 2022، بعد أن طالبت ألبانيا من دبلوماسي إيران وطاقت سفارتها مغادرة البلاد في غضون 24 ساعة. وقد عقب رئيس الوزراء الألباني «إيدي راما»، على طرد الدبلوماسيين الإيرانيين، بقوله «إن التحقيقات الألبانية والدولية توصلت إلى امتلاك أدلة دامغة تشير إلى أن إيران استعملت أربع مجموعات لتنفيذ هجوما سيبرانيا على ألبانيا، وذلك بتاريخ 15 يوليو 2022. موضحاً أن الهجوم الإيراني السيبراني كان يهدف إلى شل الخدمات الحكومية، وحذف وسرقة بيانات حكومية، والتحريض على الفوضى.<sup>(1)</sup>

من جانب آخر هدد وزير الأمن الإيراني، «إسماعيل خطيب»، بريطانيا بدفع ثمن أفعالها وسعيها لزعزعة أمن إيران. وقال خطيب، في حوار مع مكتب حفظ ونشر مؤلفات المرشد الإيراني الأعلى «علي خامنئي» حول أحداث المظاهرات الأخيرة في إيران: «لا شك أن أكبر عمليات الفوضى التي تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار في إيران، يقف خلفها كلا من أمريكا وبريطانيا ودولة الاحتلال الاسرائيلي والسعودية». وأضاف: «في الأحداث الأخيرة، كانت يد دولة الاحتلال الإسرائيلي في التنفيذ ويد البريطانيين في الإعلام ويد السعوديين في التمويل، هي الأكثر وضوحاً.<sup>(2)</sup>

● **الزيارات واللقاءات الدبلوماسية:** على هامش اجتماع الجمعية العامة الـ 77 للأمم

(1) موقع bbc العربية، ألبانيا تقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران بسبب «هجوم إلكتروني كبير»، تاريخ النشر 7 سبتمبر 2022، الرابط: <https://www.bbc.com/world/arabic/62824750>

(2) موقع روسيا اليوم، إيران تهدد بريطانيا بدفع ثمن أفعالها، تاريخ النشر 8 نوفمبر 2022، الرابط: <https://nA1Qb/us.cutt/>

المتحدة عقد الرئيس الإيراني «إبراهيم رئيسي» عدة لقاءات مع عدد من رؤساء وقادة العالم. ومن أبرز القادة التي التقى بهم الرئيس الإيراني في مقر إقامته في نيويورك الرئيس السويسري «غاي بارملين»، حيث وصف الرئيس «رئيسي» العلاقات بين إيران وسويسرا بالودية والطيبة مؤكداً على ضرورة التعاون التجاري والإقتصادي؛ وخاصة تسهيل العلاقات النقدية والمصرفية بين البلدين. وقد أكد رئيسي لكافة القادة الذين قابلهم بأن مشكلة الملف النووي تكمن في أن الأمريكيين لا يتخذون قراراً، وأضاف: أميركا هي التي انسحبت من الإتفاق النووي وليست إيران، على الرغم من وفاء إيران بالتزاماتها، كما لم تف الأطراف الغربية بالتزاماتها. كما رحب الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي بالتقارب مع السعودية، وذلك خلال لقاء عقده مع رئيس الوزراء العراقي «مصطفى الكاظمي» على هامش أعمال الجمعية العامة في نيويورك. وقال رئيسي إن إيران «تقدر حسن نية والجهود لدى الحكومة العراقية ورئيس الوزراء لتحسين العلاقات بين دول المنطقة، بما في ذلك الجهود العراقية المبذولة في تحسين العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية». وأضاف إن إيران «ترحب بتحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية، لكننا نصر على أن هذه العملية يجب أن تسير على أساس الاتفاقات والتفاهات التي تم التوصل إليها في المباحثات بين مسؤولي البلدين في العراق».

وفي لقاءه بالرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون»، على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد رئيسي بأن إيران مستعدة للتوصل إلى إتفاق عادل ومستديم حول البرنامج النووي، واعتبر انه من الضروري لتحقيق هذا الإتفاق الحصول على ضمانات مطمئنة. وأضاف: يمكن رفع مستوى التعاون والعلاقات بين إيران وفرنسا، على أن تثبت أوروبا عملياً أن سياساتها مستقلة ولا تخضع لإرادة وسياسة أميركا. كما وانتقد رئيسي طرح مشروع قرار ضد إيران من قبل الدول الأوروبية الثلاث (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) في الوقت الذي كانت المفاوضات النووية جارية، معتبراً هذه التوجهات بأنها غير بناءة وتتسبب في تعقيد الأمور. وأضاف: إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن خلال عمليات المراقبة والتفتيش، أقرت رسمياً 15 مرة بأن أنشطة إيران قائمة على التزاماتها. واعتبر

الرئيس الإيراني ازدواجية نهج الوكالة تجاه أنشطة الكيان الصهيوني النووية الهدامة مؤشرا على التسييس.

كما التقى رئيس الجمهورية الإيرانية «ابراهيم رئيسي» رئيس المجلس الأوروبي «شارل ميشال» وقد حضر اللقاء كلا من مسؤول السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، «جوزيب بوريل» ونائبه «إنريكي مورا»<sup>(1)</sup>.

● **المنظمات الدولية:** صادق زعماء «منظمة شنغهاي للتعاون» على منح إيران العضوية الكاملة فيها. وتأتي هذه الخطوة في سياق جهود طهران للتخفيف من عزلتها الدولية من خلال توسيع علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف مع روسيا الاتحادية والصين ودول آسيا الوسطى. ففي 16 أيلول/سبتمبر 2022، بدأ الرئيس الإيراني «إبراهيم رئيسي» في أول رحلة له إلى خارج البلاد لحضور قمة الذكرى العشرين لتأسيس «منظمة شنغهاي للتعاون» في طاجيكستان. وعلى الرغم أن المزايا المباشرة لهذا القرار ستكون متواضعة بالنسبة لإيران، إلا أن هذا الخبر لا يزال يمثل انتصاراً دبلوماسياً مهماً لرئيسي في وقت تواجه فيه حكومته أسئلة ملحة بشأن المحادثات النووية المتوقفة في فيينا، وسيطرة حركة «طالبان» على أفغانستان، والتحدي الدائم المتعلق بصمود النظام الإيراني واستمراريته. علما ان ايران كانت قد حصلت على صفة مراقب في عام 2005. وذلك في العاصمة «أستانا» إلى جانب الهند وباكستان. وفي العام 2008 تقدمت طهران بطلب العضوية الكاملة، لكن الصين وأوزبكستان وكازاخستان كانت تخشى الذهاب إلى هذا الحد في ذلك الوقت، ويرجع ذلك جزئياً إلى التعتن المستمر للنظام الإيراني بشأن برنامجها النووي والضغط الدولي الناتج عن ذلك. وفي قمة «طشقند» عاصمة أوزبكستان في 2010، تبنت «منظمة شنغهاي للتعاون» معايير جديدة تنص على أن أي دولة ترغب في أن تصبح عضواً في المنظمة، لا يجب أن تكون خاضعة لأي عقوبات مفروضة من قبل «مجلس الأمن الدولي»<sup>(2)</sup>.

(1) موقع قناة العالم، لقاءات الرئيس الإيراني على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، تاريخ النشر 21 سبتمبر 2022، الرابط: <https://www.klj.us.cutt/>

(2) Nicole Grajewski, Iranian Membership in the Shanghai Cooperation Organization: Motivations and Implications, The Washington institute for near east policy, Sep 15, 2021, link: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/iranian-membership-shanghai-cooperation-organization-motivations->

• **العلاقات الإقليمية:** أبرز التطورات في العلاقات الإيرانية الإقليمية، هو زيارة الرئيسان الروسي «فلاديمير بوتين» والتركي «رجب طيب أردوغان» إلى طهران؛ وهي أول زيارة من نوعها منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا في فبراير 2022. واعتبرت إيران القمة فرصة لتشديد علاقاتها الاستراتيجية مع الكرملين، ردا على فكرة تحالف دفاعي إقليمي عربي إسرائيلي بقيادة واشنطن. فيما نظرت روسيا الاتحادية إلى القمة الإيرانية التركية الروسية على اعتبارها فرصة لإظهار نفسها للعالم ولجمهورها المحلي أنها ليست معزولة؛ وأن هناك استعدادا دوليا لقبول نظام عالمي متعدد الأقطاب لا تقوده الولايات المتحدة وحدها؛ خصوصا ان كلا من تركيا والجمهورية الإيرانية تعدان دول ذات تأثير كبير في منطقة الشرق الأوسط ولهم أدوار وتأثيرات متباينة في دول الإتحاد الاوروبي. فمن بين الملفات الساخنة التي تم التباحث حولها في القمة الروسية التركية الإيرانية «الملف السوري». فقد عكست القمة اهتماما روسيا إيرانيا بثني تركيا عن محاولاتها في شن عملية عسكرية جديدة في شمال سوريا، والتي تعتبرها أنقرة مصلحة استراتيجية حيوية. ولكن على الرغم من القمة، التي تعكس التقاء جزئي للمصالح بين الدول الثلاث، الا ان العلاقات فيما بينهم لا تزال تتسم إلى حد كبير بالمنافسة والمصالح المتعارضة والشك المتبادل.

وبالتالي، فمن غير المرجح أن تتمكن الدول الثلاث من تنفيذ الاتفاقات الثنائية التي تم التوصل إليها خلال القمة، ومن غير المرجح بشكل خاص أن تتعاون في صياغة محور متماسك مناهض للغرب. علما ان الصحافة الإيرانية ذكرت أن شركة الطاقة الوطنية الإيرانية وقعت «اتفاقا تاريخيا بقيمة 40 مليار دولار» مع شركة الغاز الحكومية الروسية غازبروم للاستثمارات المتبادلة في مشاريع النفط والغاز. ومع ذلك، الا ان هناك شكوك من قدرة روسيا في استثمار مثل هذه المبالغ الكبيرة في تطوير حقول النفط والغاز في إيران. وعلاوة على ذلك، لا يزال البلدان منافسين أكثر من كونهما شريكين في مجال الطاقة<sup>(1)</sup>. الا انه بات من المؤكد ان الأزمة في أوكرانيا قد اعطت إيران فرصة

[and-implications](#)

(1) Iran front page . Iran says ready to help ease Turkey-Syria tension. November 30. 2022. link. <https://>

لتعميق تعاونها العسكري مع موسكو. فالأسلحة الإيرانية كالمطائرات دون طيار والصواريخ الباليستية التي قد كشف عنها في الحرب الروسية الأوكرانية من المرجح أنها نتيجة للمناقشات العسكرية التي قد أجريت خلال القمة الروسية الإيرانية التركية<sup>(1)</sup>، ومن دلائل ذلك ان أحد أعضاء الوفد الروسي الذي رافق الرئيس الروسي «بوتين» هو رئيس فرع الاستخبارات الرئيسي للقوات المسلحة الروسية (GRU). وان هناك اتفاق أعلن عنه في القمة يفيد إلى وجود مشروع اتفاقية للتعاون الاستراتيجي بين البلدين، تتضمن قسماً عن التعاون العسكري التقني.<sup>(2)</sup>

المشهد الاقليمي الاخر في محور العلاقات الإيرانية الإقليمية، يتمثل في توتر في العلاقات السعودية الإيرانية؛ فقد أكد «ميخائيل بوغدانوف» نائب وزير الخارجية الروسي استعداد بلاده للعب دور الوسيط بين السعودية وإيران في حال طلبت الرياض وطهران منها ذلك.<sup>(3)</sup> جاء هذا التصريح بعد أن أشارت صحيفة «واشنطن بوست» (The Was ington Post) أن القيادة الوسطى الأميركية أطلقت مقاتلات متمركزة في منطقة الخليج باتجاه إيران، كجزء من حالة التأهب الشاملة للقوات الأميركية والسعودية. وذكرت الصحيفة أن إطلاق المقاتلات جاء على خلفية صدور تقارير استخباراتية تحذر من هجمات صاروخية باليستية إيرانية وشيكة وأخرى بواسطة طائرات مسيرة على أهداف في المملكة العربية السعودية.<sup>(4)</sup>

[ifpnews.com/iran-ready-help-ease-turkey-syria-tension/](https://ifpnews.com/iran-ready-help-ease-turkey-syria-tension/)

(1) Ioannis E. Kotoulas. Iran and its weapons are what keep the Ukraine war going. Israel hayom. Non 17.2022. Link. <https://www.israelhayom.com/opinions/iran-and-its-weapons-are-what-keeping-the-ukraine-war-going/>

(2) Iran front page . Iran says ready to help ease Turkey-Syria tension.

(3) موقع الجزيرة، روسيا تعرض الوساطة بين السعودية وإيران، تاريخ النشر 9 نوفمبر 2022، الرابط. [jpRzn/us.cutt//:https](https://jpRzn/us.cutt//:https)

(4) موقع الجزيرة، ضمن حالة تأهب شاملة.. واشنطن بوست: الولايات المتحدة تطلق مقاتلات متمركزة في الخليج باتجاه

إيران، تاريخ النشر 7 نوفمبر 2022، الرابط. [233uN/us.cutt//:https](https://233uN/us.cutt//:https)

### ثالثاً- الرؤية المستقبلية:

يسعى التركيز في هذا المحور الى استشراف اهم الاحداث الداخلية والخارجية في ايران عام 2023، وذلك من خلال التركيز على جانبين في غاية الأهمية، الأول مستقبل المظاهرات والاحتجاجات في ايران والتي لاتزال مستمرة، وأما الثاني مستقبل البرنامج النووي الايراني،بالإضافة الى محاولة استشراف ايران ما بعد خامنئي.

أولاً- داخلياً- من المتوقع أن تشهد ايران في العام 2023، العديد من التحديات التي ربما تشكل حالة من الغموض على مستقبل النظام السياسي الإيراني عموماً؛ ومستقبل حكومة الرئيس الإيراني الجديد «ابراهيم رئيسي» على وجه الخصوص. وترجع هذه القراءة إلى العديد من الأسباب، أهمها أن المظاهرات الايرانية الشعبية التي بدأت في سبتمبر 2022م، لا تزال مستمرة. وان كافة المحاولات الساعية لإخمادها بائت بالفشل حتى مع نهاية العام 2022، مما يعني استمرارية المظاهرات والاضطرابات في إيران عام 2023 أيضاً مع احتمالية المزيد من انتشارها؛ ولفترة زمنية من الصعب التكهن بها قد تمتد في الغالب لأشهر إضافية من العام 2023. ومن المؤشرات التي ترجح استمرار الثورة والاضطرابات في إيران. أن الحكومات الايرانية المتعاقبة في السنوات الأخيرة لم تنجح في تقديم حلول فعلية للأزمات الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الشعب الإيراني منذ سنوات.

وبالتالي لم تعد الجماهير الإيرانية مصدقة لأي وعود حكومية، وقد ظهرت خطورة المظاهرات واضحة في مونديال كأس العالم في قطر عندما لاحظ الجميع أن هناك موقفاً موحداً بين لاعبين المنتخب الإيراني والجماهير الإيرانية في التعبير عن حالة الغضب ضد إجراءات الحكومة الإيرانية، بعد ان امتنع الجميع في المشاركة الفعلية مع النشيد الوطني الإيراني. كما لا يمكن التغافل عن اشكالية ثانية داخلية في ايران تتمثل في مستقبل المرشد الأعلى في إيران «على خامنئي» والذي انهكه المرض وتحديد هوية من يخلفه والذي يعد ملفاً مهماً وحساساً لدى النظام الإيراني؛ خصوصاً وأنه في الغالب قد

تجد إيران نفسها مجبرة على تحديد اسم المرشد الأعلى في العام القادم 2023، ويأتي هذا التحدي في ظل صعوبة تحديد من يأتي مرشداً في إيران بعد وفاة العديد من رجال الدين الذين تم تحديدهم سابقاً كمرشحين محتملين لخلافة خامنئي، بمن فيهم الرئيس السابق أكبر هاشمي رفسنجاني (توفي في عام 2017). ورئيس السلطة القضائية السابق، محمود هاشمي شاهرودي (توفي في عام 2018)؛ ورجل الدين البارز محمد تقي مصباح يزدي (توفي في عام 2021). وفي الوقت نفسه، تم رفع اسم الرئيس الحالي ورئيس السلطة القضائية السابق، إبراهيم رئيسي، باعتباره أحد المرشحين البارزين لخلافة خامنئي. بعد انتخابه رئيساً في حزيران/يونيو 2021. مما قد يفتح الباب أمام المزيد من التدخلات الخارجية الطاعنة في استقرار إيران وبالتالي إحداث المزيد من القلاقل في إيران. كما لا يمكن الاستهتار في أثر فشل المفاوضات الإيرانية النووية على معنويات الشعب الإيراني والذي كان يعول عليها كثيراً في حل أزماته الاقتصادية. إلى جانب فقدان إيران رجال مؤثرين جداً في المشهد الإيراني الداخلي والخارجي أمثال «قاسم سليمان» والذي كان يتمتع بقدرات متميزة في الإدارة والحكم والحزم، والذي ربما لو كان موجوداً لقدم حلولاً لأزمة بلاده وتحديداً في ملف المظاهرات والاحتجاجات الإيرانية.

**ثانياً: خارجياً-** من المتوقع أن تشهد العلاقات الإيرانية الخارجية مزيداً من التوتر في العام 2023. وذلك نتاج طبيعي لعدة متغيرات تشهدها إيران. الأول المظاهرات الإيرانية، فمن المتوقع أن تزيد الحكومة الإيرانية من توجيه الاتهامات لأطراف خارجية بشكل أكثر صرامة وأكثر وضوحاً ونبرات تعليلها التهديد بالقوة؛ والتي غالباً ستكون متزامنة مع المزيد من المناورات والتدريبات العسكرية الإيرانية، وستكون الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واسرائيل السعودية وبعض الدول التي تسير في مسارهم تحت طائلة التهديد سواء دول أوروبية أو اقليمية. وهذا قد يوصل إيران إلى تنفيذ المزيد من الهجمات العسكرية الفردية الغامضة كاستهداف قواعد عسكرية اجنبية في الخليج، وسفن تجارية ونفطية في الخليج العربي. أو إلى مواجهة عسكرية محدودة تقودها إيران بالوكالة، ومن المتوقع أن يكون ذلك إما في (العراق) كبورة صراع إيراني سعودي أو (سوريا) كبورة صراع

إيراني إسرائيلي، وفي كلا الحالتين تقف خلفهما الولايات المتحدة الأمريكية. الملف الثاني الملف النووي الإيراني، فمن الصعب الحديث عن عودة المفاوضات الإيرانية الأمريكية الأوروبية حول برنامجها النووي، وهذا ما قد يعزز منهجية التوتر والتسخين في العلاقات الإيرانية الخارجية. وعلى الرغم أنه من الممكن متابعة تصريحات اعلامية حول وجود جلسات مفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني، إلا أنها في الغالب لن تأتي بأي نتائج أو نجاحات. وذلك يرجع للعديد من الأسباب أهمها أولاً، إقتراب الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تبقى عليها عام واحد فقط وهذا يعني أن الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة «جو بايدن» غالباً لن تقدم أي تنازلات ملموسة في الملف النووي الإيراني لصالح إيران. ثانياً، مجئ «نتنياهو» للحكم في إسرائيل ومعه حكومة قد تعد الأكثر تشدداً والتي في الغالب ستكون متعنته تجاه الملف النووي الإيراني. ثالثاً، ان إيران تعلم يقيناً أن الأوضاع الداخلية (استمرار المظاهرات) والخارجية (الانتخابات الأمريكية والحكومة اليمينية الإسرائيلية القادمة) لا تساعد بالمطلق إيران في تحقيق أي نجاح ولو جزئي في برنامجها النووي.

**ختاماً-** تشير القراءات أن الاعوام الثلاثة القادمة، سوف تحمل العديد من المفاجآت والأحداث الساخنة ذات العلاقة المباشرة في إيران. ويعتبر العام 2023 بداية حقيقية لتلك الأحداث. فمن المتوقع استمرار المظاهرات للشهور الثلاث الأولى من عام 2023، مما قد يشير إلى وجود حالة فراغ قد تسمح لأنشطة أمنية وإعلامية معادية للنظام الإيراني الحالي ومؤثرة في المشهد الإيراني الداخلي. خاصة وأن ملف المظاهرات قد يستغل كورقة ضغط كبيرة على النظام الإيراني من قبل جهات خارجية مستهدفة بالتحديد البرنامج النووي الإيراني سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يعني وجود المزيد من الاختراقات الأمنية سواء التقليدية أو السيبرانية على أن تكون ذات تأثير عال على النظام الإيراني وبرنامجها النووي. مما قد يدفع النظام الإيراني إلى ردات فعل قد يمكن وصفها بالمتهورة سواء في أساليب اخماد المظاهرات أو الرد على التدخلات الخارجية. وفي ظل هذه الأزمات المتلاحقة والمتراكمة، فإنه بات من شبه المؤكد أن تفقد إيران المرشد الأعلى الحالي



«على خامنئي» وهذا يعني تحدى جديد؛ الا ان النظام الايراني في الغالب قادر على تجاوز هذه الأزمة. الا انه من الواضح بان ملف وفاة «خامنئي» سوف يفتح الباب الاعلامي الغربي على مصراعية من أجل إحداث المزيد من التوتر.

## «إسرائيل» 2022

### انقسام داخلي وتحديات إقليمية ودولية وتصاعد المقاومة الفلسطينية

#### مركز رؤية للتنمية السياسية

- الصفة : باحث سياسي وكاتب فلسطيني متخصص بالشؤون الفلسطينية.
- حاصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية. عمل باحثا متخصصا في وحدة البحوث البرلمانية في المجلس التشريعي الفلسطيني، ومحررا رئيسيا في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ثم عمل نائبا لأمين عام مجلس الوزراء الفلسطيني في الحكومة العاشرة، ويعمل حاليا محررا في المشهد الفلسطيني في مركز رؤية للتنمية السياسية. وقد كتب وشارك في العديد من المؤلفات والتقارير والمقالات في الشؤون السياسية الفلسطينية، وقضايا النزاهة ومكافحة الفساد، وحقوق الإنسان، والنظام السياسي الفلسطيني.



أ. عزيز كايد

- الصفة : باحث في مركز رؤية للتنمية السياسية،
- مختص في الشأن الصهيوني وقضايا الاستيطان والأراضي، ونشر له العديد من الدراسات والكتب في الموضوع.



أ. ماهر عابد

## مقدمة

في العام 2022، تصدرت قضايا الانقسام الإسرائيلي الداخلي لائحة المخاوف والتحديات في «إسرائيل»، وأرخت بظلالها على مستقبل الدولة وتماسكها، في عالم تتشكل أقطابه من جديد، وتتغير فيه التحالفات والمحاور. وبالرغم من نجاح إسرائيل في عقد اتفاقيات تطبيع وتحالف مع العديد من الأنظمة العربية، وفي نسج تحالفات إقليمية ذات أبعاد استراتيجية، إلا أن المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية تصاعدت، وتطورت أحداثها، وباتت تشكل هاجسا مؤرقا لأجهزة الأمن الإسرائيلية.

كما مثلت الأحداث الدولية وآليات التعامل معها، إحدى التحديات المركزية التي تواجه «إسرائيل»، لا سيما الحرب الروسية الأوكرانية، واحتمالات تطورها نحو حرب «كسر عظم» بين الغرب وروسيا، وانعكاسات ذلك على «إسرائيل»، التي سعت منذ البداية إلى اتخاذ موقف محايد بين الطرفين، ولكن تطورات المشهد قد تفرض عليها اتخاذ موقف يراعي كونها جزءا من المعسكر الغربي، وهو الأمر الذي سيؤثر على مصالحها الاستراتيجية مع روسيا، وتشعبات هذه المصالح، خصوصا في سوريا.

ومن أبرز التحديات الأخرى التي واجهت «إسرائيل» في عام 2022، استمرار غياب الاستقرار السياسي على الصعيد الداخلي، وتزايد الانقسامات السياسية والاجتماعية، واضطرارها لخوض جولة انتخابية خامسة في غضون عامين ونصف. وكذلك التحدي الفلسطيني المتمثل في تصاعد المقاومة في الضفة الغربية بشكل كبير مقارنة مع الأعوام السابقة، وتراجع قدرة السلطة الفلسطينية على ضبط الأمور في الضفة ميدانيا، في ظل غياب أي أفق سياسي، واستمرار حالة التوتر مع قطاع غزة، والتي تتطور إلى مواجهات مسلحة بين الحين والآخر.

ومن هذه التحديات أيضا، تصاعد الاتهامات الحقوقية الدولية لإسرائيل بأنها باتت

دولة فصل عنصري، وتحديات المشروع النووي الإيراني، وإمكانية التوصل إلى اتفاق غربي إيراني لا يأخذ بعين الاعتبار المخاوف الإسرائيلية، والتحفيزات الأمريكية على علاقات «إسرائيل» مع الصين.

أما أبرز الإنجازات التي حققتها «إسرائيل» في العام 2022، فقد تمثلت في إعادة ترتيب علاقاتها مع تركيا، وتعزيز مكانتها الإقليمية، وترسيخ علاقاتها مع العديد من الدول العربية، وتمكنها من تجاوز الأزمات الاقتصادية التي أعقبت انتشار وباء كورونا، وبكونها باتت من الدول ذات الأهمية الكبيرة في مجال الطاقة، بعد بدء استخراج غاز البحر المتوسط، مترافقا مع ازدياد الحاجة لهذا الغاز في أوروبا والعالم عموما، بسبب الحرب الروسية الأوكرانية.

## أولاً: تحديات الوضع الداخلي والانقسامات الإثنية والدينية والعرقية

يواجه الوضع الداخلي الإسرائيلي أربعة تصدعات مركزية تعاني منها الدولة، وتمثل تحدياً مستمراً، وهاجساً يقلق النخبة الحاكمة، وهي تصدعات تتنامى وتعكس نفسها على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في «إسرائيل»، وتؤدي إلى أزمات قد تصل إلى حدّ التعبير عنها بوسائل عنيفة (Ben-Shabbat, 2022). وقد حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك، من أن الانقسام الداخلي هو العدو الأخطر على الدولة الإسرائيلية، منوهاً إلى «تعاظم الكراهية بين اليهود واليهود، والتحريض والتعصب، وتزايد حدة الانشقاقات»، وأضاف محذراً: «الأمم التي لم تعرف كيف ترص صفوفها اختفت من خارطة التاريخ» (قناة الميادين، 2022).

باتت هذه التصدعات مثار قلق المجتمع الإسرائيلي الذي يلمسها في حياته اليومية، فمسائل الصراع بين اليمين واليسار، والاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين، وتصاعد التوتر بين العرب واليهود، تنصدر اهتمام الإسرائيليين وفق «مؤشر إسرائيل والديمقراطية 2021» (هرمان، 2021)، وهذا ما نناقشه في المحاور التالية.

### 1. الاستقطاب الحاد بين اليمين واليسار وغياب الاستقرار السياسي

يتجلى غياب الاستقرار السياسي في إجراء 5 انتخابات خلال عامين ونصف العام في الفترة ما بين (2019-2022)، فقد أجريت الانتخابات في نيسان/ إبريل 2019، وفي أيلول/ سبتمبر 2019، وفي آذار/ مارس 2020، وآذار/ مارس 2021، وأخيراً في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، وهو ما يشير إلى هشاشة الائتلافات الحكومية، وغياب عناصر الإجماع الوطني، وتشتت الخيارات السياسية، وتفتت القوى المجتمعية وتفاقم التباينات بينها، وإلى تزايد حدة الاستقطاب بين القوى السياسية. ويكمن الخلاف الجوهرى بين

الأحزاب الصهيونية في مسألتين استراتيجيتين هما: الصراع العربي الصهيوني، وهوية الدولة (علمانية أو دينية).

وعند مقارنة الاستقرار السياسي في «إسرائيل» بباقي دول العالم، حصلت «إسرائيل» على المرتبة 146 من بين 179 دولة، وهي مرتبة تضعها ضمن الدول الأسوأ في عدم الاستقرار خلال العام 2022.<sup>(1)</sup>

وبالرغم من أن الحكومة الإسرائيلية الحالية برئاسة نتياهو، ربما تكون أكثر استقراراً من الحكومات التي سبقتها، وذلك نظراً لتمتعها بقاعدة يمينية مكونة من 64 نائباً من أصل 120 نائباً في برلمان «إسرائيل» (الكنيست)، إلا أن هذه القاعدة المكونة من عدة أحزاب، تحمل رؤية سياسية متقاربة نسبياً، لكنها تختلف جوهرياً في الكثير من القضايا الاجتماعية، وهو الأمر الذي ربما يجعلها معرضة للتشظى والانقسام، وقد تكون في حالة صدام مع قطاعات واسعة من الجمهور الصهيوني حول القوانين ذات الطابع الديني، والقوانين المقيدة لعمل المحكمة العليا، وحول الميزانيات الضخمة التي ستدفق على مؤسسات الحرديم، واستمرار امتناع أحزابها الدينية الأرثوذكسية عن الخدمة العسكرية، إضافة إلى صدامها الداخلي بين أقطابها حول ترتيب الأولويات، ورؤية المستقبل. فهذه الحكومة التي تتكون من حزب الليكود الذي يقوده نتياهو، والأحزاب الحريدية الشرقية والغربية، وأحزاب الصهيونية الدينية، وستكون الكثير من الملفات الحكومية عبارة عن الغمام تنفجر في وجهها، وبالتالي فمن غير المتوقع استمرارها لفترة طويلة، مع أن كثيراً من المحللين يتوقعون استمرار هذه الحكومة لأربع سنوات؛ لأنها يمينية بالكامل.

## 2. الانقسام والاستقطاب الحاد بين العلمانيين والمتديين

نشأ هذا الانقسام مع ولادة الحركة الصهيونية، وبقي مستمراً في منحى تصاعدي حتى اليوم، وقد تشكلت الكثير من القضايا التي بقيت عالقة بين العلمانيين والمتديين، وباتت ساحة للتجادب السياسي وللاختلاف الجذري. ومن أهم هذه القضايا التي ما زالت قائمة

(1) للمزيد حول الاستقرار السياسي في «إسرائيل»، انظر وليد عبد الحي: مستقبل الاستقرار السياسي في «إسرائيل» سنة 2030، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2022.

حتى عام 2022، القضايا التالية:

- **مسألة من هو اليهودي:** تمثل أبرز القضايا الخلافية في «إسرائيل»، ففي الوقت الذي تُطالب التيارات الإصلاحية باعتبار كل من يعتنق اليهودية، وكل من كان له أب يهودي، بأنه يهودي، فإن المتبع في «إسرائيل» هو ما يتبناه التيار الأرثوذكسي، والذي يسيطر على الحاخامية العليا، وهو يرفض الاعتراف بإجراءات اعتناق اليهودية في الولايات المتحدة، وخارج «إسرائيل»، وترفض يهودية المعتقدين عبر المحاكم الدينية الإصلاحية، وقد أدى هذا الخلاف إلى عدم اعتراف المؤسسات الدينية الرسمية بيهودية حوالي 400-500 ألف يهودي معظمهم من الروس<sup>(1)</sup>، الأمر الذي يسبب لهم تعقيدات كبيرة في شؤون الزواج والطلاق وغيرها من القضايا الاجتماعية، كما نشأت نتيجة لذلك أحزاب علمانية، كان من أهدافها مواجهة الأحزاب الدينية لتقليص سيطرتها على المؤسسات الدينية، وهو الأمر الذي فاقم من حدة الاستقطاب.

- **مشاركة المتدينين بالخدمة العسكرية:** يُذكر أن حوالي ربع الحريديم فقط يخدمون بالجيش، وأن الآخرين يلتحقون بالمعاهد الدينية للتهرب من الخدمة العسكرية الإجبارية، حيث يحصل كل شاب يلتحق بالمعاهد الدينية على راتب شهري طوال دراسته، والتي قد تصل إلى ثلاثة أعوام. ويرى العلمانيون أن المتدينين تحولوا إلى عالة على الدولة، لحصولهم على ميزانيات ضخمة، وفي المقابل فهم لا يعملون، ولا يخدمون بالجيش، فيما يرى الحريديم أن العلمانيين يخالفون التعاليم الدينية، ويسببون غضب الرب، ويعتقدون أن خروج العلمانيين عن التعاليم الدينية يمثل الخطر الأكبر على «إسرائيل»، وأن المدارس الدينية تساهم بحماية «إسرائيل» عبر الحصول على رضى الرب.

وقد ظهرت مشكلة خدمة المتدينين في الجيش، مثلها مثل مسألة من هو اليهودي، مع قيام دولة «إسرائيل»، وانتهت عبر تسوية عقدها ديفيد بن غوريون معهم، تضمنت إعفاءهم من الخدمة العسكرية، ويبدو أن بن غوريون حاول تجنب الدخول في أزمة مجتمعية للدولة

<sup>(1)</sup> وصل عدد سكان «إسرائيل»، حسب دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية مع نهاية 2021، إلى نحو 9.449 مليون نسمة، يشكل اليهود 73% من مجملهم، ويشكل العرب 21.1%، ونحو 5% صنفوا على أنهم إسرائيليون غير يهود (هوارى، 2022).

الوليدة، كما أنه رغب بإرضاء المتدينين لتحويل «إسرائيل» كمركز لليهودية الأرثوذكسية، وقد توقع بن غوريون بأن «إسرائيل» والمجتمع اليهودي سيتطوران مستقبلاً في اتجاه تقييد الدين عن المجال العام.

ولكن في الواقع سارت الأمور بعكس توقعات بن غوريون، فبدلاً من تراجع الأحزاب الدينية وانحسارها، فإن عدد طلاب المدارس اليهودية المتمتعة أخذ بالازدياد، وابتوا يستغلون هذه التسوية لإعفائهم من الخدمة العسكرية، كما زاد النفوذ السياسي للأحزاب المتدينة والحريديّة من خلال ابتزاز الأحزاب الكبيرة، وفرض شروطها عليها أثناء مراحل تشكيل الحكومات الائتلافية، وقد استمر الوضع القائم الذي أوجده بن غوريون حتى العام 1998، حيث أصبح موضوع تجنيد الطلاب اليهود المتدينين، المطلب الأساسي لدى العديد من الأحزاب العلمانية، وبعد سلسلة من المطالبات، أصدرت المحكمة العليا قراراً، قضى بأن ازدياد عدد المتدينين الذين يتم إعفاؤهم من الخدمة العسكرية، بناء على التسوية السابقة، يستلزم آلية عمل جديدة من خلال تشريع قانوني جديد ينظم هذه المسألة، وهنا تمسكت أحزاب الحريديم بالمبدأ الديني القائل بأن تعلم التوراة أهم من الخدمة العسكرية في حماية «إسرائيل»، في حين سعت الأغلبية غير الدينية، إلى تقييد الإعفاء الممنوح للمتدينين، وإلزامهم بالخدمة العسكرية، إلا أنها وصلت إلى طريق مسدود في معظم الأحيان.

أدت طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي وتناقضاته، إلى ازدياد النفوذ السياسي لأحزاب الحريديم، وهو ما رفع من سقف طموحاتهم، فباتت ميزانيات مؤسسات الحريديم الدينية والتعليمية تلو وتتصاعد، وتطالب هذه الأحزاب بعدم تغيير الوضع القائم بالنسبة لمنهاج التعليم في مدارس الحريديم، وبسن قانون يقيّد صلاحية المحكمة العليا في النظر إلى القضايا التي تهم هذه الأحزاب، كما تطالب بإلغاء قوانين وقرارات حكومية تؤثر على هذه الأحزاب، وتعمل على إلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية على المتدينين بشكل كامل (ليبסקيند، 2202، 2022). كما باتت الأزمة ما بين المتدينين والعلمانيين تدور على شكل الدولة، ونوع الحياة المرغوب بها والمفضلة لليهود. كما أنها تحاول فرض تصوراتها ورؤيتها



على الدولة ككل، وذلك استغلالاً لتعاظم دورها السياسي، حيث تسعى لفرض القوانين ذات الطابع الديني، كقوانين الحلال المشددة، بحسب الشريعة اليهودية، وقوانين السبت والأعياد، وما يرتبط بحركة المواصلات والحركة التجارية، ويبدو أن هذا الاستقطاب تزداد حدته يوماً بعد يوم، ويتحول إلى انقسام مجتمعي عميق (7116، 2022).

يرى شموئيل إيفن، الباحث في معهد أبحاث الأمن القومي، والعضو السابق في جهاز الاستخبارات، أن تزايد الحريديم سيؤدي إلى تراجع «إسرائيل» كدولة قوية اقتصادياً، واهتزاز جوهرها كدولة يهودية ديمقراطية متطورة، وسيؤدي ذلك إلى هجرة الفئات الشابة والمثقفة التي ستجد صعوبة في التعايش في «إسرائيل» مستقبلاً، خاصة مع ازدياد الفجوات بين «إسرائيل» والدول المتطورة، وتراجع قدرة الفئات العلمانية على التأثير على مستقبل الدولة وجوهرها، الأمر الذي قد يؤدي إلى تدهور «إسرائيل» (إيفن، 2021).

### 3. الصراع الإثني بين اليهود الشرقيين والغربيين

في عام 2022، استمر التصدع الاجتماعي في «إسرائيل» بين اليهود الشرقيين والغربيين بشكل ملحوظ، كما أنه تطور، لدرجة وجود هويات فرعية إضافية، بات الولاء لها مقدماً على الولاء للدولة، ويبدو المجتمع الإسرائيلي وكأنه مجموعات متميزة ومتعارضة، مع مظاهر من التوحد القيمي والتمسك بالهوية المشتركة داخل كل مجموعة، وحدود شبه مغلقة على المجموعات الأخرى، وهذا التصدع قد يظل منضبطاً بقانون عام تضبطه الدولة، ولكن عند تفاقمه تخفق الدولة في التحكم به، وهو الوضع الذي حذر منه رئيس «إسرائيل» الأسبق رؤفين ريفلين في تصريحات متحفظة، حيث قال إن «إسرائيل» باتت مكونة من أربع قبائل تعيش في خوف وبدون لغة مشتركة، وإن الحالة تستدعي العمل من أجل المصالحة الداخلية (ynet، 2015).

تعود أسباب الانقسام الإثني إلى تعدد الأصول الإثنية والثقافية للمهاجرين اليهود، وهو ما ولد مجموعات غير متجانسة، وأبرز هذه الصراعات يدور بين اليهود الغربيين

(الإشكناز)، واليهود الشرقيين (السفارديم)، وتبدو مجموعات أخرى كالروس والإثيوبيين جزءاً من هذه الانقسامات والصراعات، وذلك في ظل الهيمنة الإشكنازية على الدولة، وتهميش بقية الفئات والجماعات الإثنية.

أدى هذا التهميش، ومنذ السنوات الأولى لقيام «إسرائيل»، إلى ظهور حركات احتجاج في صفوف اليهود الشرقيين، ضد سيطرة الإشكناز على المفاصل الرئيسية للدولة، والتي تبلورت لاحقاً لأحزاب وحركات سياسية، أبرزها حركة شاس التي تمثل اليهود الشرقيين المتدينين، وأحزاب أخرى تمثل الروس، وأخرى تمثل الإثيوبيين، وابتدت الصراعات العرقية والطبقية بين الإشكناز والسفارديم، وبين الإشكناز والفلاشا، أحد العوامل الأساسية لزيادة التشطي في المجتمع.

لا شك أن هذا الصدع العرقي يدلّ على فشل استراتيجية «بوتقة الصهر»، التي أرسى دعائمها رئيس وزراء «إسرائيل» الأول ديفيد بن غوريون، والتي أراد من خلالها جعل «إسرائيل» «بوتقة»، تضمن صهر كل الثقافات التي جلبها معهم اليهود من البلدان التي هاجروا منها، لتكون ثقافة «إسرائيلية واحدة» (معلرب اونليين، 2022). لكن، ونظراً إلى أن نخبة الحكم التي أسست وقادت «إسرائيل» منذ إنشائها وحتى اليوم، هم من ذوي الأصول الغربية<sup>(1)</sup>، فقد أوجد ذلك مناخاً طبقياً يعتلي اليهود الغربيون أعلى درجاته، فيما بات الشرقيون يعاملون على أنهم من درجات أدنى ثقافياً واجتماعياً، ومن ثم ألقى بهم إلى المواقع الدنيا للمسلم الوظيفي في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، وهو نفس الأمر الذي حصل لاحقاً مع اليهود الروس، وبشكل أشد مع اليهود الإثيوبيين. وعلى المدى المنظور، من المتوقع أن تزداد حدة هذا الصراع الإثني، وأن يأخذ أشكالاً أكثر صعوبة، في ظل غياب القدرة على معالجة الموضوع من قبل مؤسسات الدولة.

#### 4. الصراع القومي بين اليهود والعرب

يبلغ عدد المواطنين العرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر أكثر من مليوني مواطن،

(1) في الواقع كانت الحركة الصهيونية جزءاً من الرؤية الاستعمارية الأوروبية.

وهم أبناء وأحفاد 150 ألف فلسطيني نجوا من التهجير في العام 1948، وقد خاضوا سابقا عدة مواجهات شعبية مع المؤسسات الأمنية والاستيطانية للدولة، وتمكنوا من إثبات وجودهم القومي، برغم الكم الهائل من التمييز والعنصرية ومحاولات التذويب التي تستهدفهم. وقد برز دورهم بشكل كبير خلال المواجهة العسكرية التي اندلعت في شهر أيار/ مايو 2021 بين قطاع غزة وإسرائيل، على خلفية الأحداث في المسجد الأقصى والشيخ جراح، عندما تمكنوا من نقل المواجهة إلى الداخل، وشكلوا ضغطا أمنيا هائلا على الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وبالذات في مناطق يافا واللد.

انتفاضة أبناء الشعب الفلسطيني في مناطق 48، والتي تراكمت مع تحركات شعبية في القدس، وأجزاء من الضفة الغربية، ومع مواجهة عسكرية مع قطاع غزة، ومع تحرك للمواطنين العرب والفلسطينيين المهجرين على الحدود اللبنانية والأردنية، أعادت التأكيد على انتمائهم القومي، وعلى الارتباط العضوي الطبيعي بين أبناء الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، كما كشفت أن كل محاولات الأسرلة وتغييب الهوية لعرب الداخل، كان مصيرها الفشل.

تعدد ساحات المواجهة أمام «إسرائيل»، واندماج العنصر الشعبي مع العنصر العسكري في المعركة، أعاد للإسرائيليين مشاعر القلق الوجودي، مع إدراكهم أن الخطر يحيق بهم من كل الأطراف، ومن الداخل أيضا، وأن قواعد الاشتباك باتت متغيرة، مع حالة الشعور بفقدان الأمن في كل أماكن وجودهم، وتزعزع استقرار الجبهة الداخلية، وقد حاولت الحكومة الإسرائيلية معالجة هذا الوضع عبر تشكيل ميليشيات استيطانية، لتكون مستعدة لمواجهة عرب الـ 48 في أي مواجهة قادمة، وهو ما يعني المزيد من الأعباء الأمنية والسياسية الملقاة عليها.

إنشاء الميليشيات الاستيطانية المسلحة عام 2022<sup>(1)</sup>، وممارستها للعنف ضد

(1) كان لهذه الميليشيات المسلحة دور مركزي في ممارسة العنف ضد المواطنين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، وقبل عدة أشهر أعلن رئيس وزراء «إسرائيل» السابق نفتالي بينت عن نية «إسرائيل» تشكيل «قوة مسلحة» - باسم «الحرس الوطني الجديد» - تستند إلى «مدنيين متطوعين»، وجزء من البنية التحتية لمنظمة الحراسة الاستيطانية المعروفة باسم «هشومير هحداش» بالعبرية - منظمة «الحارس الجديد» بالعربية - حيث ستعمل هذه القوة في كل الأوقات.. (الديوان، 2022)

المواطنين الفلسطينيين في الداخل، وبالذات في المدن المختلطة، كان له دور كبير في تصاعد التوتر، خصوصا أن هذا التدخل كان يتم بالتنسيق بين مؤسسات الدولة الرسمية، ومع رؤساء البلديات اليهود. هذه السياسة، عدا عن أنها أجمت المشاعر القومية لدى المواطنين العرب الفلسطينيين، فإنها أدخلت «إسرائيل» في نطاق التصنيف كدولة فصل عنصري، فقد أصدرت منظمة «بتسيلم» لحقوق الإنسان الإسرائيلية، تقريرا بعنوان «نظام تفوق يهودي من النهر إلى البحر: إنه أبارتهايد» (بتسيلم، 2021)، وبعدها جاء تقرير هيومان رايتس ووتش ليؤكد أن «إسرائيل» باتت دولة أبارتهايد، وأن جريمة الفصل العنصري تمثل جرائم ضد الإنسانية (هيومان رايتس ووتش، 2021)، ثم أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا يؤكد ما جاء في تقارير المنظمات الحقوقية التي سبقتها، ويوضح بالتفاصيل والأدلة أن «إسرائيل» باتت دولة تمارس الفصل العنصري ضد مواطنيها العرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وخارجه (منظمة العفو الدولية، 2022).

تبلور المشهد الفلسطيني داخل الخط الأخضر عبر عقود من تعامل السلطات مع العرب الفلسطينيين على أنهم أقلية مفروضة على الدولة، وغير مضمونة الولاء، وأنه يجب العمل على تفكيكها واختراقها، وتغيير قيمها لتكون صالحة للعيش مع اليهود، كمواطنين من الدرجة الثانية، وأن أقصى ما يحتاجون إليه، هو ميزانيات بهدف الاندماج الاقتصادي وتطوير مستوى المعيشة.

اليوم، وفي ظل هيمنة اليمين المتطرف على الحكم، غالبا ما سيتم التعامل مع فلسطينيي الداخل على أنهم خطر وجودي، وتهديد أمني مع توجهات قومية مناهضة لصهيونية الدولة، وسيعمل هذا اليمين على مواجهة المطالب الفلسطينية الأساسية لعرب الداخل بالقمع والتهديد وتشكيل الميليشيات المسلحة، لا سيما مع تولي إيتمار بن غفير وزارة الأمن القومي، وهو الذي يحلم بدولة «إسرائيل» بدون عرب إطلاقا، ويأمل بإصلاح ما يسميه الخطأ التاريخي لبن غوريون، والذي يقصد به عدم تهجير جميع المواطنين الفلسطينيين عام 1948. ويشير الاتفاق على تشكيل الائتلاف الحكومي بين نتنياهو وبن غفير، إلى أن الطريق بات ممهدا أمام بن غفير لإنشاء ميليشيات يهودية مسلحة، ونقل ملكية الأراضي

في النقب من المواطنين العرب لسيطرة الدولة عبر قانون أراضي الغابات، ودفع البدو الفلسطينيين في النقب نحو قبول العيش في تجمعات سكانية يحددها الاحتلال للحد من انتشارهم في النقب، إضافة إلى تطبيق بعض القوانين العنصرية (القناة 13، 2022)، وهو الأمر الذي يعني في المحصلة أن التوتر سيكون سائدا بين الحكومة المتطرفة والمواطنين العرب، وأن احتمال تطور الأمور إلى مستوى العنف سيكون واردا بقوة.

### ثانياً: تحديات الملف الفلسطيني

استغلت «إسرائيل» خلال العام 2022 انشغال العالم بالحرب الأوكرانية الروسية، وتراجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، لتعزيز مشروعها الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس، ولتعزيز الهدوء على جبهة غزة، عبر المزاوجة بين الحصار والإغلاق والعمليات العسكرية، ومنح التسهيلات المحدودة، التي تمنع انفجار القطاع في وجه «إسرائيل». ولكن الظروف الجديدة التي قد تمثل تحدياً لإسرائيل، تتمثل في تصاعد العمل المقاوم في الضفة الغربية والقدس، واستمرار الغليان في الشارع الفلسطيني، وتزايد ضعف السلطة الفلسطينية، واحتمال الدخول في صراع بين أطرافها بعد مرحلة عباس، وهو ما قد يؤدي إلى انفلات الوضع الأمني في الضفة الغربية. إضافة إلى خطر تصنيف «إسرائيل» من قبل المنظمات الدولية الحقوقية، كدولة فصل عنصري. كما أن ساحة غزة مفتوحة على خيار تجدد المواجهة العسكرية طوال الوقت، ولا تنفك فصائل المقاومة فيها عن الاستعداد المتواصل لمواجهة «إسرائيل»، عبر تطوير نظم صناعة الصواريخ المحلية، وتطوير أدائها العسكري والاستخباري. إضافة إلى استمرار أسر عدد من الجنود الإسرائيليين في القطاع منذ سنوات.

ويرى جزء كبير من النخب الإسرائيلية، أن غياب الأفق السياسي للحل مع الجانب الفلسطيني، سيؤدي بالضرورة إلى فرض حل الدولة الواحدة في المستقبل، والتي تضم اليهود والعرب معاً بحقوق متساوية، وأن هذا الأمر يمثل خطراً وجودياً تسيير «إسرائيل»

إليه بوعي أو بدون وعي<sup>(1)</sup>. وبحسب تعبير جادي أيزنكوت، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، فإن حل الدولة الواحدة سيكون كارثة على «إسرائيل»، ونهاية للصهيونية (מלחמת אונגליין، 2022).

### 1. نزع الشرعية وتصنيف «إسرائيل» كدولة فصل عنصري

في 2021/4/27، أصدرت منظمة «هيومان رايتس ووتش» تقريراً مفصلاً يتهم «إسرائيل» بممارسة جريمة الأبارتهايد والاضطهاد (هيومان رايتس ووتش، 2021)، عزّزه تقرير آخر مفصّل نشرته منظمة العفو الدولية بتاريخ 2022/2/1 (منظمة العفو الدولية، 2022)، إضافة إلى صدور تقرير عن منظمة «بتسيلم» الإسرائيلية، وصف الوضع بين البحر والنهر بأنه نظام تفوق عنصري وأبارتهايد (بتسيلم، 2021).

يشير هذا الأمر الكثير من المخاوف في «إسرائيل»، حيث حذرت بعض معاهد الأبحاث الاستراتيجية الإسرائيلية من الوصول إلى هذه المرحلة، والتي أسمتها مرحلة نزع الشرعية، واعتبرتها خطراً وجودياً يهدد الدولة (سيبوني، 2019).

كما أن قرار المدّعية العامة السابقة في محكمة الجنايات الدولية فاتو بنسودا، في 3 آذار/ مارس 2021، النظر إلى «حالة فلسطين» للتحقيق في ارتكاب «إسرائيل» جرائم حرب، ابتداءً من حربها على قطاع غزة في العام 2014، زاد من مخاوف نزع الشرعية، وباتت هذه المسألة تثير الكثير من القلق الإسرائيلي، حيث تصاعدت حالات التحقيق في الكثير من القضايا من خلال مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة (الجزيرة، 2022). ولمواجهة هذه الحملات الحقوقية، وظفت «إسرائيل» عدداً من منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية اليمينية، إضافة إلى منظومة «الهبسباراه» الرسمية، التي تنفذ مشاريع دعائية هدفها تبييض صورة «إسرائيل»، واستغلال اتفاقيات التطبيع مع الدول العربية،

(1) انظر على سبيل المثال: أودي ديكال - نوى شيلو، خطر «الدولة الواحدة» اليهودية الفلسطينية: من السيناريو إلى الواقع، معهد أبحاث الأمن القومي، ترجمة الهدهد للشؤون الإسرائيلية، <https://post.com.hodhodpal/73698/>

لدحض التقارير الحقوقية الدولية، وبث صور إيجابية لـ «إسرائيل ديمقراطية ليبرالية غربية الطابع». وتعمل مؤسسات الدولة، على الانخراط مع الهيئات المدنية والاقتصادية والثقافية والأكاديمية في العالم، لفتح قنوات تواصل، وبناء روابط لمواجهة الرسائل والأفكار المعادية لإسرائيل، والسعي لاتخاذ تدابير ضد تمويل منظمات المقاطعة من خلال كشف مصادرها، ومن خلال العمل السياسي (سيبوني، 2019).

## 2. تقليص الصراع في الضفة الغربية وتغييب الحل السياسي

تشير معطيات عام 2022، إلى أن حكومات الاحتلال ما زالت تعتمد في ممارساتها السياسية مع الفلسطينيين في الضفة الغربية، رؤية قائمة على انتهاء المفاوضات وعملية السلام، التي تهدف للوصول إلى حل الدولتين، وبدلاً من ذلك فإنها اعتمدت مقاربة إدارة الصراع، والحفاظ على الاستقرار الميداني، وعلى واقع الهدوء، وترسيخ السيطرة الإسرائيلية على الضفة.

تشكل السلطة الفلسطينية أحد الأعمدة المركزية لهذه الاستراتيجية، فالسلطة حسب هذه الاستراتيجية، يجب أن تستمر، وأن ينظر لها باعتبارها ممثلة للفلسطينيين، ودورها هو إدارة حياة السكان الفلسطينيين في مناطق (أ) و(ب)، اللتين تشكلان ما مجموعه 36% تقريباً من مساحة الضفة الغربية، وتتركز فيهما غالبية الكثافة السكانية، كما أن السلطة تساهم في ضبط الوضع الأمني، وفي مواجهة قوى المقاومة، وتنسق خطواتها الأمنية مع «إسرائيل»، بغرض الحفاظ على الاستقرار داخل الضفة الغربية (سيبوني، 2019).

يشكل المشروع الاستيطاني ركناً مهماً في استراتيجية الاحتلال للسيطرة على الضفة، فهذا المشروع يتوسع ويتمدد بشكل كبير في المنطقة المصنفة (ج)، والتي تشكل ما يزيد عن 62% من مساحة الضفة، فيومياً هناك مشاريع استيطانية جديدة، والبور

الاستيطانية تتحول إلى مستوطنات كبيرة مزدهرة، والهدف الإسرائيلي في النهاية هو ضم هذه المنطقة رسمياً إلى دولة «إسرائيل»، بعد ان تتم السيطرة عملياً عليها، وذلك ضمن تصور يهدف إلى السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من أراضي الضفة الغربية بأقل عدد من السكان.

ومع أن الحكومات الإسرائيلية تغيرت عدة مرات خلال السنوات السابقة، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تتغير، فلا توجد مفاوضات سياسية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، أو لقاءات ذات طابع سياسي، واللقاءات التي تتم تتعلق بالحياة الاجتماعية والاقتصادية، والمهمات الوظيفية، والتنسيق الأمني الهادف لحصار ومواجهة المقاومة، كما تقدم «إسرائيل» محفزات اقتصادية لسكان الضفة الغربية، مثل زيادة تصاريح العمل، وغض الطرف عن الفتحات في الجدار الفاصل، والتي يستخدمها العمال الفلسطينيون للدخول إلى «إسرائيل»، وتسهيلات نسبية في السفر، من شأنها تحسين وضعهم الاقتصادي، وفق تصور السلام الاقتصادي، الذي يتبناه نتياهو واليمين الصهيوني عموماً. ومع أن الجيش الإسرائيلي يقوم بالعديد من المهام الأمنية في قلب مدن الضفة، إلا أنه يسعى قدر الإمكان إلى تخفيف نقاط الاحتكاك والتوتر مع الفلسطينيين. ولكن يبدو أن الاحتلال اليوم يمارس عكس ذلك، ونتياهو في الفترة السابقة لم يكن في الحكومة.

وجود سلطة فلسطينية ضعيفة، يعزز قدرة «إسرائيل» على إهمال أي عملية تفاوض مع الفلسطينيين، رغم مطالبة العديد من دول الإقليم والعالم بذلك، حيث أن واقع السلطة الفلسطينية الهش، والتي لا تحظى بالشرعية الشعبية، تتيح لإسرائيل التخلص من أي ضغط دولي للعودة إلى مسار التسوية القائمة على حل الدولتين، على اعتبار أن هذه السلطة لا تمثل الشعب الفلسطيني، فهي غير منتخبة ولا تسيطر على قطاع غزة، وبالتالي تعمل «إسرائيل» وفق معادلة دقيقة، حيث تسمح للسلطة الفلسطينية الضعيفة، والفاقدة للشرعية، والمرتبطة بها، بالبقاء والاستمرار بشكل مقبول، دون أن تتطور في أدائها كمشروع دولة، ويتم إضعافها عبر الاستمرار في اقتطاع أموال المقاصة والضغط المالي، وهو ما يعني عجز السلطة الفلسطينية عن سداد فاتورة الرواتب كاملة لموظفيها، والقيام



بخطوات محرجة لها، مثل الاقتحامات والاعتقالات في الضفة الغربية، وزيادة وتيرة تدخّلات «الإدارة المدنية» المباشرة في حياة الفلسطينيين، والاستمرار بمنع عقد أي لقاءات ذات طابع سياسي معها، أي أن هذه المعادلة تحافظ على بقاء السلطة، ولكن دون أن تسمح بتطورها إلى دولة.

### التوقعات المستقبلية:

في الغالب، وحسب معطيات عام 2022، فإن الاستراتيجية الإسرائيلية للتعامل مع الملف الفلسطيني في الضفة الغربية، لن تشهد أي تغييرات جوهرية في المدى القريب، حتى بعد تشكيل حكومة إسرائيلية يمينية متطرفة بزعامة نتياهو، فعمليا تم وضع هذه الاستراتيجية في عهد نتياهو وقبل حكومة بيليد وبينيت، ولكن التطورات الأخيرة في الضفة من جهة، وهيمنة المتطرفين اليهود على الحكومة الإسرائيلية من جهة أخرى، قد تؤدي إلى تغييرات في هذه الاستراتيجية. فتطورات الضفة تتمثل في محاولة قوى المقاومة استغلال ضعف السلطة، وتآكل شرعيتها، لإيجاد نقاط أمنة، يمكنها أن تتحرك فيها ضد الاحتلال الإسرائيلي، وذلك كما حدث في نموذج مخيم جنين، والبلدة القديمة في نابلس، حيث لا تسيطر السلطة الفلسطينية حتى اليوم على الوضع الأمني في هاتين المنطقتين، اللتين أصبحتا تمثلان نموذجا تسعى العديد من مناطق الضفة لتكراره، هذا الأمر، إن نجح، سيعني تزايد ضعف السلطة الفلسطينية، وربما تصل لنهايتها، وبالتالي سيكون الاحتلال في مواجهة الشعب الفلسطيني بشكل مباشر، حيث ستصبح «إسرائيل» هي المسؤولة عن إدارة حياة الناس، وهو واقع يشبه مرحلة ما قبل السلطة الفلسطينية، مع متغير جديد يتمثل بانتشار العمل المسلح المقاوم بشكل واسع.

برأي العديد من خبراء الأمن القومي الإسرائيلي، فإن هذه التطورات تفرض على الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة نتياهو، العمل على أكثر من صعيد للحفاظ على الاستقرار في الضفة الغربية، وعدم السماح بانهيار السلطة الفلسطينية، لأن الفراغ

الناشئ ستملؤه قوى المقاومة. وأهم هذه الأصعدة هي:<sup>(1)</sup>

الحفاظ على سير الحياة المدنية في مدن الضفة، والذي يهدف إلى إبعاد غالبية الجمهور الفلسطيني عن الاندماج في النضال، وتقليل وتيرة الإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب، مثل ضم المنطقة (ج)، والتي ستؤدي إلى إلحاق ضرر جسيم بالعلاقات والتعاون مع الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول السنية، وستعكس سلبا على الواقع الأمني على الأرض. ومن هذه الأصعدة أيضا، أن تبدي «إسرائيل» حساسية كبيرة تجاه قضية القدس والأماكن المقدسة، وأن تتجنب الخطوات التي يمكن اعتبارها مخالفة للتوازن الدقيق الموجود على الأرض، وتؤدي إلى اندلاع أحداث عنيفة ستصور في العالم الإسلامي والعربي كحرب دينية، وضرورة تعزيز التنسيق مع السلطة الفلسطينية والأردن بخصوص القدس والمقدسات الإسلامية لتخفيف التوتر، ولإبعاد الأطراف الأخرى عن ساحة التأثير في هذه القضية (Ben-Shabbat, 2022).

ولكن طبيعة الحكومة الإسرائيلية المتطرفة التي تشكلت حديثا، تشير إلى أن موجة التصعيد ربما سيشتد أوارها، فزعماء المستوطنين باتوا أصحاب اليد الطولى في الحكومة، وهم لا ينفكون عن التأكيد على سعيهم لضم المنطقة (ج) لإسرائيل، وعلى تعزيز الاستيطان، وعلى زيادة السلاح بيد المستوطنين، حيث أن كل واحدة من هذه القضايا تمثل صاعق تفجير للواقع الملعوم في الضفة الغربية، والذي تتصاعد فيه موجات المقاومة منذ عدة سنوات. وحسب توصيف اللواء تامر هايمان، الرئيس السابق لجهاز «أمان»، ومدير معهد دراسات الأمن القومي، لواقع الحال في الضفة الغربية والمنطقة عموما، فإن المنطقة تغلي أكثر بكثير مما يبدو في بعض الأحيان، وإن العلامات تشير إلى اندلاع عاصفة شديدة (هايمان، 2022).

(1) هذه النقاط مثلت جزءا من توصيات معهد السياسات والاستراتيجيات الإسرائيلي (IPS) الموجهة للحكومة الإسرائيلية في 11-11-2022، للمزيد انظر: معهد السياسات والاستراتيجيات (IPS)، التحديات الاستراتيجية الفورية التي قد تواجه الحكومة الجديدة، 11-11-2022، ترجمة الهدهد للشؤون الإسرائيلية <https://73962/post/com.hodhodpal/>

### 3. إسرائيل وقطاع غزة: من «الهدوء مقابل الهدوء» إلى «الهدوء مقابل الاقتصاد»

منذ العام 2007، ومع بداية الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة، طورت «إسرائيل» استراتيجيات خاصة للتعامل مع قطاع غزة الذي سيطرت عليه حركة حماس، حيث حاولت عزل القطاع عن مجمل القضية الفلسطينية، وتوفير حالة من الهدوء على الحدود مع القطاع، وذلك من خلال فرض حصار خانق عليه، وقطع خطوط تواصله مع العالم، ثم انخرطت بسلسلة من الحروب والعمليات العسكرية ضده، وكان المطلب الإسرائيلي الواضح هو «الهدوء مقابل الهدوء»<sup>(1)</sup>. وكان هذا التصور يعمل على الاستفادة من واقع الانقسام الفلسطيني، من خلال تعزيز السيطرة على الضفة الفلسطينية، ومنع تحول السلطة الفلسطينية إلى دولة، والتعامل مع قطاع غزة بصفته كيانا إرهابيا معاديا (Gilead، 2021).

اقتضى تكريس حالة الهدوء الأمني تفعيل معادلة الردع، وذلك عبر تجديد العمليات العسكرية، التي يتطور بعضها إلى حروب تدفع فيها «إسرائيل» ثمنا كبيرا، وبالتالي بات من المهم لدى صانع القرار في «إسرائيل»، المزاجية بين سياسة الإغلاق والحصار، والعمليات العسكرية، مع سياسة تقديم الحوافز الاقتصادية، وتسهيل الحركة، والسماح بدخول وخروج البضائع بشكل مقبول نسبيا، والسماح لعدد محدود من العمال بالعمل في «إسرائيل»، والاستمرار بالسماح للأموال القطرية بدخول القطاع، والبدء بمشاريع الإعمار ولو بالحد الأدنى. ورغم أن هذه الحوافز لا ترتقي إلى درجة تحسين الأوضاع الاقتصادية، إلا أنها أيضا تحول دون انفجار الأوضاع في القطاع في وجه «إسرائيل» (Ben-Sha - bat، 2022)، كما أنها تجبر صانع القرار في غزة، على إجراء موازنات دقيقة قبل خوض أي جولة قتال جديدة، أي أن معادلة «الهدوء مقابل الهدوء»، تم تعديلها لتكون «الهدوء مقابل تسهيلات اقتصادية وحياتية»، مع الحرص على إبقاء حماس وفصائل المقاومة، في

(1) مع نهاية الحرب ضد قطاع غزة في العام 2012، أعلنت «إسرائيل» عن التوصل إلى تفاهات مع القطاع برعاية مصرية، هذه التفاهات أطلقت إسرائيل عليها اسم: «هدوء مقابل هدوء»، كان من نصوصها (1) توقف «إسرائيل» كل الأعمال العدائية على قطاع غزة، برا وبحرا وجوا، بما في ذلك الاجتياحات وعمليات استهداف الأشخاص. كما توقف الفصائل الفلسطينية كل الأعمال العدائية من قطاع غزة تجاه «إسرائيل»، بما في ذلك إطلاق الصواريخ والهجمات على خط الحدود. (2) فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع. (3) حرية الصيد حتى 6 أميال بحرية. (4) تحتفظ «إسرائيل» بمنطقة عازلة تمتد من 200-500 متر. (5) فتح معبر رفح.

حالة ضعف وإنهاك، وانشغال بتحسين ظروف الحياة في غزة.

وبشكل عام، يمكن إجمال التحديات التي تواجه «إسرائيل» من قطاع غزة بالتحديات التالية:

**أولاً:** تعمل حركة حماس وفصائل المقاومة، على بناء حالة من الكينونة الفلسطينية المقاومة المنظمة، لا تستطيع «إسرائيل» التغافل عنها. إضافة إلى ذلك، فقد فشلت معادلة الردع في ضبط القطاع، بل تحولت إلى حالة من الردع المتبادل، كما أن «إسرائيل»، وبعد حوالي 26 جولة تصعيد، و5 حروب مع القطاع منذ العام 2008، لم تستطع فرض شروطها السياسية على حماس والقطاع، بالرغم من كل جولات القتال، وهو ما يعتبر انتصاراً للإرادة الفلسطينية.

**ثانياً:** تعمل فصائل المقاومة في القطاع على إعادة الاعتبار للمشروع الوطني المقاوم الذي لا يقتصر على قطاع غزة، بل يشمل معظم أماكن التواجد الفلسطيني، ويمثل البديل عن مشروع التسوية، وباتت هذه الفصائل محط أنظار الجماهير الفلسطينية والعربية الراضية للاحتلال الإسرائيلي. كما تحاول هذه الفصائل تزويد الخلايا المقاومة في أي مكان في فلسطين، بالمال والسلاح والدعاية والتدريب، وغيرها من الخدمات (- SC weitzer, 2022).

**ثالثاً:** باتت فصائل المقاومة في قطاع غزة اليوم، تمثل أحد أركان محور المقاومة، الذي يشمل أيضاً حلفاءها الإقليميين (إيران وحزب الله)، وهو الأمر الذي يجعل «إسرائيل» قلقة في حال اندلاع مواجهة شاملة، حيث ستصبح كل مناطقها، شمالاً وجنوباً، أهدافاً محتملة.

**رابعاً:** في الحرب الأخيرة التي اندلعت في 2021/5/10، والتي استمرت 11 يوماً، حققت فصائل المقاومة انتصاراً بحسب التقديرات الأمنية والسياسية الإسرائيلية؛ إذ نجحت في تقديم نفسها مدافعاً عن مدينة القدس، وحظيت بدعم وتعاطف جماهيري فلسطيني في الضفة الغربية وداخل «إسرائيل»، وفي أماكن اللجوء والشتات، حيث انخرطت جميع هذه

الساحات في المواجهة بشكل غير مسبوق، هذا الأمر يجعل «إسرائيل» تعيد حساباتها في مجمل سياساتها ضد الشعب الفلسطيني، بعد أن رأت أن فصائل المقاومة باتت مستعدة للدخول في مواجهة من أجل الثوابت الفلسطينية كالقدس، كما أن الفلسطينيين باتوا يشعرون أن هناك مشروعاً مقاوماً يمنحهم الأمل والثقة بالنفس، ويزيد من رغبتهم في الانخراط في مواجهة «إسرائيل»، وباتت أجهزة الأمن الإسرائيلية، والخبراء الأمنيون، يحذرون من القيام بخطوات استفزازية كبيرة، تحسباً لردود الفعل الفلسطينية من الضفة وغزة (هايمان، 2022).

### التوقعات المستقبلية:

على المدى القريب، وبالرغم من تشكيل حكومة يمينية متطرفة، فلا يتوقع أن يطرأ على سياسة «إسرائيل» مع قطاع غزة أي تغير جوهري، ولكن يبقى الأمر مرتبطاً بحدوث تطورات على قضية الجنود الإسرائيليين الأسرى، الذين أسرتهم حماس منذ سنوات، أو تطور الأحداث إلى مواجهة مفتوحة في القدس والضفة الغربية، أو حتى على مستوى الإقليم، حيث قد تتخرب فضائل المقاومة في قطاع غزة في المواجهة التي قد تتدحرج، وتؤدي إلى تغيرات كبيرة في الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه القطاع، حيث تنادي الأصوات الإسرائيلية المتطرفة في الحكومة الجديدة، بضرورة اجتثاث حماس من قطاع غزة، وإنهاء المشروع الوطني المقاوم، كمر إجباري لإنهاء القضية الفلسطينية.

### ثالثاً: تحديات العلاقات الدولية والإقليمية

#### 1. العلاقات الإسرائيلية الروسية وتداعيات الحرب في أوكرانيا

مع بدء روسيا عملياتها العسكرية في أوكرانيا في 2022/2/24، شهدت العلاقات الإسرائيلية الروسية توتراً تصاعد تدريجياً، وقد تمكنت «إسرائيل» في البداية من الحفاظ على توازن هش في علاقاتها مع طرفي الصراع، حيث كانت «إسرائيل» الرسمية تميل نحو الجانب الأوكراني ولكن بصورة خجولة، فترئيس الحكومة السابق نفتالي بينيت عبر عن التعاطف الإسرائيلي مع أوكرانيا دون إدانة روسيا، فيما كان شريكه في الائتلاف الحكومي مائير لابيد يوجه الاتهامات لروسيا بارتكاب جرائم حرب، وبالتالي استطاعت «إسرائيل» إدارة هذا الملف في تلك المرحلة ضمن معادلة ذكية، تجعلها قادرة على الحفاظ على التوازن في علاقاتها مع روسيا ومع أوكرانيا والغرب.

استقالة نفتالي بينيت، وتولي لابيد رئاسة الحكومة الانتقالية، والذي وجه تصريحات «هجومية» ضد روسيا، وأدان «الغزو» الروسي لأوكرانيا، واصفا إياه بـ «غير المبرر»، نقل الموقف الإسرائيلي من مربع التوازن، إلى موقف منحاز بشكل أكثر وضوحاً إلى الجانب الأوكراني والغرب، وهو الأمر الذي استدعى رداً من وزارة الخارجية الروسية بقولها: إن مقاربة «إسرائيل» لروسيا في الأشهر الأخيرة «غير مجدية، وإن القيادة في «إسرائيل» سمحت لنفسها بإطلاق تصريحات مناوئة لروسيا»، ثم تابعت تصريحات لابيد الذي اعتبر أن «اتهامات روسيا لليهود أنفسهم بمعاداة السامية هي «أدنى مستوى من العنصرية»، مطالباً روسيا بالاعتذار، لترد وزارة الخارجية الروسية على طلب لابيد الاعتذار، بالقول إن تصريحاته «مناقضة للتاريخ»، وإن «إسرائيل» تدعم نظام النازيين الجدد في كييف (روسيا اليوم، 2022).

انعكس تصاعد التوتر على نشاط الوكالة اليهودية في روسيا، فـ «إسرائيل» أصبحت بعد

اندلاع الحرب في أوكرانيا واحدة من الوجهات الرئيسية لموجة الهجرة، وهي موجة شملت عمال صناعة التكنولوجيا الروسية، كما ضمت عشرات الألوف من اليهود، الذين هرب قسم منهم خوفاً من التجنيد الإجباري بعد إعلان موسكو التعبئة الجزئية، وبات هذا الأمر يعتبر من قبل الروس بأنه مؤامرة لانتزاع «رأس المال البشري» من روسيا. وما زاد الطين بلة على صعيد العلاقات الروسية الإسرائيلية، هو طموح «إسرائيل» لبيع الغاز الطبيعي للزبائن الأوروبيين الذين يسعى الروس للضغط عليهم في ملف الطاقة، فجاءت «إسرائيل» لتقدم حبل الإنقاذ للأوروبيين، من خلال السعي لإقامة أنبوب بحري يربط حقول الغاز البحرية في «إسرائيل» باليونان، ثم بأوروبا.

استدعى هذا التطور رداً روسيا، تمثل أولاً بحظر نشاط الوكالة اليهودية على أراضيها، ثم قامت بشراء المسيّرات الإيرانية، واستخدمتها بكثافة في الحرب، ثم زار الرئيس الروسي بوتين طهران لتعزيز العلاقات مع إيران، وقامت روسيا لاحقاً بإجراء مناورة عسكرية روسية - سورية، ودعمت روسيا خطوة المصالحة بين النظام السوري وحماس، والتي قد تؤدي إلى استئناف حماس نشاطها على الساحة السورية.

السياسة الإسرائيلية المتوازنة نسبياً في مرحلة ما قبل الحرب الروسية الأوكرانية، والتي استطاعت المناورة بين المعسكرات المتضادة، فتسوّق مع روسيا في سورية، عسكرياً وسياسياً، وفي الوقت ذاته، البقاء بصفتها الحليفة الأقوى والأقرب إلى الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، يبدو أنها لم تعد ممكنة، فهي ملزمة اليوم بوقف إمساك العصا من المنتصف، حيث تنهال الضغوط الغربية والأوكرانية عليها لتعلن موقفاً واضحاً بالانحياز الكامل للمعسكر الغربي، وتحمل تبعات هذا الموقف كاملة. ويعتقد الإسرائيليون أن الكثير من القضايا الجوهرية، سيضطرون لدفع الثمن فيها نتيجة لتصاعد التوتر في العلاقات مع روسيا، وأهم هذه القضايا:

**1 - التفاهم الروسي الإسرائيلي،** والذي يتضمن غض روسيا الطرف عن الضربات الجوية الإسرائيلية لمواقع سورية أو إيرانية في سوريا، ويعتبر الإسرائيليون أن روسيا،



ومنذ عام 2015، أصبحت دولة حدودية مجاورة لـ «إسرائيل» بحكم انتشار قواتها في سوريا، وقد سبق وصرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق «بينت»، بأن «الروس هم جيراننا من جهة الشمال إلى حد ما، فمن المهم أن ندير الأوضاع الحساسة والمعقدة الموجودة هناك بسلاسة، ومن دون أي خلل» (عرب 48، 2021)، ولكن يبدو أن هذه السلاسة ستتضرر، وربما تصبح الأمور أكثر تعقيدا.

**2 - قبل هذا التوتر تحولت «إسرائيل» إلى شريك أمني استراتيجي مع روسيا، وباتت العلاقات بين الطرفين وثيقة في أكثر من مكان، وتعاون الطرفان أمنيا، لدرجة أن «إسرائيل» زوّدت روسيا بأكواد (أي شيفرات) تشغيل الطائرات من دون طيار التي باعتها لجورجيا. وفي المقابل، حصلت «إسرائيل» من روسيا على معلومات استخباراتية حول الدفاع الجوي الإيراني، ومن الواضح أن التوتر الحالي يلقي بظلاله الثقيلة على مجمل الصفقات والاتفاقات الأمنية بين الطرفين (الفييه، 2022).**

**3 - هجرة اليهود الروس بعد حظر نشاط الوكالة اليهودية بات أمرا متعذرا، بل صار يعتبر عملا عدائيا إسرائيليًا موجها لروسيا، وهو أمر سيؤثر على عدد المهاجرين القادمين إلى «إسرائيل»، والذين تعتمد عليهم لمواجهة ما تعتبره خطرا ديمغرافيا عربيا.**

وبالرغم من أن الخبراء الاستراتيجيين في «إسرائيل» يأملون وينصحون بأن تبقى «إسرائيل» قادرة على البقاء على الحياد بين روسيا وأوكرانيا، وأن لا تتجر إلى مربع الانحياز (Ben-Shabbat، 2022)، إلا أن السيناريو المرجح هو أن يزداد الانخراط الإسرائيلي وضوحا في الحرب الروسية الأوكرانية، وأن تصبح «إسرائيل» طرفا غير مباشر في هذا الصراع الذي قد يمتد ويتوسع<sup>(1)</sup>، خصوصا مع تزايد التقارير التي تتحدث عن احتمال تزويد «إسرائيل» دولة ثالثة بالأسلحة، والتي بدورها ستنتقلها إلى أوكرانيا، وهو الأمر الذي قد يستجلب ردا روسيا، حيث أن الرئيس الروسي السابق دميتري ميدفيديف حذر «إسرائيل» من أن إمداد أوكرانيا بالأسلحة سيكون خطوة «متهورة» من شأنها «تدمير»

(1) كنموذج للانخراط الإسرائيلي المتزايد في الحرب الأوكرانية الروسية، نشرت وسائل إعلام أوكرانية صورًا لمدرعات إسرائيلية في ساحات المعارك، كما أكدت وسائل إعلام عبرية أن شركة أمنية إسرائيلية باعت أنظمة مضادة للطائرات المسيرة للجيش الأوكراني، قادرة على اعتراض وتشويش الطائرات القتالية المسيرة، وأن هذه الأنظمة يتم نقلها عبر بولندا (إيلاف، 2022).

العلاقات بين «إسرائيل» وروسيا (الهدهد، 2022). يشار إلى أن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أكد أن «إسرائيل» بدأت في تبادل معلوماتها الاستخباراتية مع بلاده، مضيفاً أن «الاتجاه إيجابي» (يديعوت احرونوت، 2022). وبدون شك، فإن كل تطور في الموقف الإسرائيلي لصالح أوكرانيا، سيرفع منسوب التوتر بين «إسرائيل» وروسيا.

## 2. إيران والملف النووي

يصنف الإسرائيليون مسألة امتلاك إيران للسلاح النووي، على أنه خطر استراتيجي وجودي، لا سيما أن هذا الأمر يترافق مع بناء قدرات تسليح تقليدية متطورة، وبناء محور يمتد من أفغانستان حتى اليمن، مروراً بالعراق وسوريا ولبنان وفلسطين، وهم يعتقدون أن إيران قطعت شوطاً بعيداً في ما يتعلق بإنتاج القنبلة النووية، وأن إنتاجها بات قريباً في حال قررت ذلك، خصوصاً أنها تستغل فترة تعثر المفاوضات مع الغرب؛ لتسريع برنامجها. وتزداد المعارضة الإسرائيلية لإبرام أي اتفاق بين الغرب وإيران<sup>(1)</sup>، نظراً للاعتقاد بأن رفع العقوبات المفروضة على طهران، سيزيد قدرتها على دعمها ما تصفه بـ «النشاطات الإرهابية». وتخشى «إسرائيل» أن الاتفاق النووي إن تم عقده، فسيمنح إيران إمكانيات كبيرة للتأثير في المنطقة ودعم حلفائها. ويرى ماثير لبيد ونفتالي بينت، زعماء الائتلاف الحكومي السابق، أن الاتفاق المطروح حالياً على الطاولة هو اتفاق سيء، وسيمنح إيران مليارات الدولارات سنوياً، ستُصرف على زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، وعلى ترويج الإرهاب في كل أنحاء العالم، وعلى تعزيز حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، وتعزيز البرنامج النووي (معاريف، 2022).

ويرى الإسرائيليون أيضاً أن الوضع الحالي، حيث لا يوجد اتفاق من جهة، ولا توجد رغبة في الغرب لإعلان فشل المفاوضات من جهة أخرى، هو الأكثر خطورة وإشكالية بالنسبة لإسرائيل، وذلك لأن إيران تستطيع أن تواصل إحراز تقدم في المشروع النووي،

(1) حذر رئيس الموساد دافيد برنياع، من أن الاتفاق النووي الوشيك مع إيران «كارثة إستراتيجية»، وبحسب برنياع فإنه على المدى الطويل، سيسهل هذا الاتفاق على إيران محاولة الحصول على سلاح نووي (عرب 48، أ 2022).

وأن ترفع من مستويات التخصيب<sup>(1)</sup>، دون خوف من إجراءات عقابية من الغرب، وإذا استجابت روسيا للطلبات الإيرانية في المجال النووي، فقد يساعد ذلك طهران على اختصار الوقت الذي ستستغرقه لتطوير قنبلة (تسفي، 2022).

### الخيارات الإسرائيلية لمواجهة المشروع النووي الإيراني

تبدو الخيارات الإسرائيلية في هذا المجال محدودة، لا سيما بعد تغير الإدارة الأمريكية الجمهورية بإدارة ديمقراطية، واندلاع الصراع بين روسيا والغرب. وفيما يلي أبرز هذه الخيارات:

1 - العمل على تعطيل الاتفاق النووي المطروح بين إيران والغرب، وذلك من خلال معارضة إغلاق الملفات الإيرانية المفتوحة من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون استكمال التحقيق فيها<sup>(2)</sup>، والعمل على إدراج تطوير إيران للصواريخ كجزء من الاتفاق، وطرح مسألة دعمها للمقاومة الفلسطينية واللبنانية، كجزء من الاتفاق أيضا.

2 - عمليات القرصنة والهجمات السيبرانية: حيث يمثل الانفجار الغامض الذي وقع في منشأة «نتنز» النووية في نيسان/ إبريل 2021، والهجوم الإلكتروني على شبكة توزيع المحروقات في إيران في تشرين أول/ أكتوبر 2021، التي استهدفت البنى التحتية للخدمات العامة أيضا، وليس فقط المنشآت الإيرانية النووية الحساسة، جزءا من هذه العمليات المستمرة، مع وجود إدراك إسرائيلي، أن هذه العمليات لن تكون حاسمة في وأد المشروع النووي الإيراني (Piroti، 2021).

3 - زيادة وتيرة المضايقات البحرية، وحرب الناقلات والمناورات الحربية في مياه

(1) في 22 11 2022 أعلنت طهران أنها بدأت تخصيب اليورانيوم بنسبة 60% في منشأة فوردو النووية. وأعلنت أيضا عن عزمها على تفعيل سلسلة من أجهزة الطرد المركزي، وتركيب أجهزة طرد مركزي جديدة في منشآت فوردو ونطنز (الجزيرة نت، 2022).  
(2) الملفات التي تحقق فيها الوكالة تتعلق بالكشف عن آثار لليورانيوم المخصب في 3 مواقع إيرانية يشته بممارسة أنشطة نووية غير معلنة فيها.

الخليج، من أجل تشديد الضغط على طهران (Dorsey، 2022). واستغلال توتر الأوضاع الداخلية في إيران لإثارة المزيد من الفوضى في البلد، واستمرار الهجمات الإسرائيلية ضد أهداف إيرانية مختلفة، خصوصا في سوريا، أو حيثما أمكنها ذلك، مع السعي أن لا تتورط في مواجهة شاملة.

- 4 - عمليات اغتيال نوعية، تستهدف الأشخاص المؤثرين في البرنامج النووي الإيراني<sup>(1)</sup>.
- 5 - الترويج لحملات «توعية بخطورة النظام الإيراني» في دول الشرق الأوسط وأوروبا، مترافقة مع حملات اقتصادية ضده، ما سيؤدي إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية، وزيادة التهديد الداخلي على استقرار النظام الحاكم.

تؤكد «إسرائيل» أنها ما زالت تعد خططها لتوجيه ضربة عسكرية في حال فشلت كل المحاولات لوقف المشروع النووي الإيراني، حيث صرح رئيس أركان الجيش الإسرائيلي بأن «إسرائيل» في مرحلة زمنية حرجة، تتطلب تسريع الخطط العملياتية ضد إيران ووكلائها بالمنطقة (قناة الجزيرة، 2022)

ولكن، تبدو «إسرائيل» مغلوطة اليد في قدرتها على توجيه ضربة عسكرية استباقية ضد منشآت إيران النووية، وذلك نظرا لتوزعها الجغرافي، ولتحسب «إسرائيل» لردود كبيرة ضدها من قبل إيران وحلفائها، وأيضا بسبب انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على الإقليم والعالم، كما أن الحكومة الإسرائيلية تواجه «معضلة استراتيجية»، بسبب عدم توفر خيار عسكري تقليدي فعال وموثوق به، من شأنه أن يُحبط نويا إيران النووية في الوقت الحالي، ولا يبدو أنها ستكون قادرة على امتلاك هذا الخيار قريبا.

### 3. العلاقات مع الصين

خلال السنوات السابقة، برز اتجاهان استراتيجيان يؤثران على سياسة «إسرائيل» تجاه الصين. فمن ناحية، تتزايد العلاقات الإسرائيلية الصينية التي تركز على التكنولوجيا،

(1) فقدت إيران خلال 12 عاما الأخيرة عددا من كبار العلماء والعسكريين والسياسيين في عمليات اغتيال، وتتهم إيران «إسرائيل» بالوقوف وراءها، ومن أبرزهم العالم النووي محسن فخري زاده، نائب وزير الدفاع ورئيس إدارة منظمة الأبحاث والإبداع.

والتجارة، والبنية التحتية، والاستثمار. ومن ناحية أخرى، تشتد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، والتي أخذت تنتقل من التنافس إلى ما يشبه الحرب الباردة، بحيث باتت أحد المحركات الأكثر أهمية على المسرح العالمي في تشكل النظام الدولي المتعدد الأقطاب، وهنا وجدت «إسرائيل» نفسها، بين واشنطن حليفها الاستراتيجي المركزي، وبكين الشريك الاقتصادي، والقوة الناشئة والصاعدة بسرعة.

وقد حرصت الصين و«إسرائيل» خلال الفترة السابقة، على بناء علاقات وثيقة تخدم مصالح الطرفين، فالمصالح الصينية تكمن في رغبتها في استثمار اللوبي اليهودي النشط في الكونجرس الأميركي، لمواجهة جماعات الضغط التايوانية والتبئية وغيرها، وذلك للحيلولة دون استصدار قرارات تعمق الأزمة الصينية الأميركية المتصاعدة، كما يعتقد الصينيون أن تطوير العلاقات بين المؤسسات التجارية والتكنولوجية، ومراكز البحث العلمي الصينية، مع نظيرتها الإسرائيلية، يتيح لها الوصول إلى التكنولوجيا الغربية، التي يسهل على المؤسسات الإسرائيلية الوصول إليها، أي الحصول، بطريقة غير مباشرة، على التكنولوجيا الغربية، لا سيما العسكرية منها. كما تكمن المصالح الصينية في رغبتها في استقطاب رؤوس الأموال اليهودية في العالم للاستثمار في الصين، وتدرك الصين أن تطوير علاقاتها مع «إسرائيل»، لن يؤثر سلباً على علاقاتها مع الدول العربية، نظراً لتزايد الاعتراف العربي، المباشر وغير المباشر، بـ «إسرائيل»، وتزايد عدد الدول العربية التي طبعت علاقاتها مع «إسرائيل»، أو أقامت تحالفات معها.

في المقابل، تدرك «إسرائيل» أن الصين واحدة من القوى الصاعدة في النظام الدولي، الأمر الذي يقتضي نسج علاقات مع هذه القوة وتطويرها؛ لبناء علاقات وثيقة تجعل الصين أكثر اقتراباً من التوجهات الإسرائيلية، لا سيما في أوقات الأزمات. فالصين دولة نووية كبرى، وهي عملاق جغرافي وبشري، وتحقق نمواً اقتصادياً يؤهلها أن تصبح صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، كما أنها ذات مقعد دائم في مجلس الأمن، ولها دور سياسي مركزي في آسيا والعالم، وكل هذه المعطيات لا يمكن إغفالها من قبل «إسرائيل».

ووفقاً للمعطيات الاقتصادية، باتت الصين ثاني أكبر سوق تصدير لـ «إسرائيل»، وهي تعتبر مصدر 20 % من استثمارات الشركات الإسرائيلية في مجال التكنولوجيا الفائقة، وتستحوذ شركات صينية على النسبة الأكبر من أسهم بعض الشركات الإسرائيلية الكبرى، كشركة تنوفا، كما أشرفت شركات صينية على مشاريع البنى التحتية، مثل بناء رصيف ميناء حيفا الاستراتيجي، وسيطرت على حق استغلاله لمدة 25 عاماً، إضافة إلى مشروع بناء ميناء متكامل في أسدود بتكلفة 3 مليار دولار. وقد بلغ مجموع الصفقات التي عقدها الصين و«إسرائيل»، 507 صفقات اقتصادية، منها 492 صفقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي، كما اشترت شركات صينية شركات إسرائيلية تصنع مكونات بصرية وفق تقنيات الجيل الخامس (5G)، وتُصدّر «إسرائيل» إلى الصين سنوياً، وبمليارات الدولارات، رقائق إلكترونية من شركات متعددة الجنسيات، مثل شركة (Intel)، وهو ما يمثل أبواباً خلفية للصين للتعرف على التكنولوجيا الأمريكية. (إنترريجنال للتحليلات الاستراتيجية، 2022)

وقد أثار هذا التعاون الصيني الإسرائيلي حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالذات في هذه الفترة التي يشهد فيها العالم إعادة تموضع للقوى والتحالفات الدولية، وفي خضم تصاعد التنافس الصيني الأمريكي، وإمكانية انتقاله من مرحلة تشبه الحرب الباردة، إلى المواجهة الساخنة في منطقة المحيط الهادي. وبحسب موقع «أكسيوس» الأمريكي، فإن إدارة الرئيس «جو بايدن» عبرت عن انزعاجها من الاستثمارات الصينية في «إسرائيل»، وأجرت مشاورات مع قادة إسرائيليين بهذا الخصوص (الخليج الجديد، 2022). وقد صدرت انتقادات أمريكية بالجملة لإسرائيل تتهمها بتقويض الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى إضعاف الصين، وبتهريب الأسرار التي تتيحها عقود الشراكة بين أمريكا وإسرائيل إلى الصينيين، وبتمكين الصينيين من خلال عقود البنية التحتية في «إسرائيل»، من الوصول إلى أماكن حساسة كميناء حيفا، الذي تستخدمه القوات الأمريكية، ما يشكل تهديداً لها.

### التوقعات المستقبلية لهذه العلاقات:

شرعت الولايات المتحدة منذ فترة، بممارسة الضغط على «إسرائيل» لتحجيم علاقتها بالصين، وقد وضعت هذه الضغوط «إسرائيل» بين السندان الصيني والمطرقة الأمريكية، ويُتوقع أنها ستمثل للإرادة الأمريكية، ولن تتجاوز خطوطها الحمراء في هذا الشأن، وهو الأمر الذي قد يفقدها الكثير من المصالح المتحققة من استمرار العلاقات مع الصين وتطورها. ويمكن ملاحظة هذه الاستجابة الإسرائيلية، من خلال إنشاء المجلس الاستشاري لتقييم جوانب الأمن القومي للاستثمارات الأجنبية في «إسرائيل» في عام 2020<sup>(1)</sup>، والذي كان من نتائجه توقف الصين عن الفوز بالجزء الأكبر من العطاءات والمناقصات الإسرائيلية، ولم تفز إلا بنسبة 25% من المناقصات التي قدمت عطاءات عليها (Lavi, 2022). ويعكس هذا الأمر قوة التأثير الأمريكي على صنع القرار في «إسرائيل». وقد شعر الصينيون بحجم الضغوط الممارسة على «إسرائيل» من قبل الولايات المتحدة على صعيد علاقاتها مع الصين، ولذلك وجه ليو غيناشو، رئيس شعبة العلاقات الخارجية في الحزب الشيوعي الحاكم في الصين، رسالة تحذير إلى السفارة الإسرائيلية في بكين إيريت بن آبا، مفادها أنه في حال أضرت «إسرائيل» بمصالح الصين بسبب ضغوط خارجية، فإنها ستكون قد اتخذت قرارا خاطئا (النعامي، 2022).

ولكن في المقابل، يعتقد الكثير من الخبراء أن «إسرائيل» تتحایل على الولايات المتحدة، وهي ما زالت تقف على الحياد في معظم الملفات الصينية التي تعادىها واشنطن، وأن هذا الأمر يظهر من خلال: «مركزية إسرائيل» في المشاريع الصينية المناهضة للهيمنة الأمريكية، كالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والذي انضمت إليه «إسرائيل» على الرغم من مطالبات الولايات المتحدة لها بمقاطعته، ومشروع طريق الحرير

(1) المجلس الاستشاري لتقييم جوانب الأمن القومي للاستثمارات الأجنبية بدأ العمل في عام 2020. ورسميا فإن هذا المجلس يمثل آلية طوعية للمنظمين، وقراراته ظاهرياً غير ملزمة، ولكنه يؤدي إلى إحداث تأثير مقيد. ويشعر المنظمون الإسرائيليون بهذا التأثير، حيث يفكرون كثيراً قبل السماح بعطاءات من قبل الشركات الصينية؛ ومن قبل الشركات الإسرائيلية والأجنبية، التي قد تعيد النظر في تأثير التعاون مع شركة صينية على فرصتها في الفوز.

(Athari، 2020)، والتعاون مع شركات صينية محظورة أمريكيا، كشاومي وكوماك وهاواوي، التي أصبحت مراكز البحث والتطوير التابعة لها في «إسرائيل»، أكبر من أي وقت مضى، ووصل عدد الباحثين فيها إلى 500 شخص بحلول عام 2022 (Dor، 2022). ويرى هؤلاء الخبراء، أنه، ووفقا للنظرية الإسرائيلية بضرورة التحالف مع الأقوياء، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال الدولة الأقوى في النظام الدولي، بينما لا تزال الصين دولة صاعدة لم تصل إلى مستوى القوة الأمريكية. ينطوي هذا الوضع الغامض على عدة احتمالات، مثل: تباطؤ أفول القوة الأمريكية، أو تباطؤ صعود القوة الصينية، أو استرداد أمريكا لموقعها واستدامة هيمنتها العالمية، وهي احتمالات تفرض على «إسرائيل» ضبط إيقاع اندفاعها نحو الصين، وتبني سياسة توفر الجاهزية للانطلاق السريع مع أي احتمال يتحول إلى واقع، بحيث تكون في مقدمة المستفيدين من هذا الواقع الجديد.<sup>(1)</sup>

#### 4. العلاقات مع تركيا

في 2022/8/17، أعلنت تركيا و«إسرائيل» عودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة، وإعادة تبادل السفراء بينهما، وفتح صفحة جديدة من العلاقة، كان القلب سمتها الأساسية، وخصوصا في السنوات الأخيرة. وقد مثلت القضية الفلسطينية صاعق التفجير لهذه العلاقات عدة مرات، ولكن القضايا الخلافية بين الطرفين لم تقتصر على الملف الفلسطيني، بل باتت التعارضات في المصالح على أكثر من صعيد هي السمة الغالبة، ولعل استمرار الاحتلال الإسرائيلي في سياساته القمعية بحق الشعب الفلسطيني، وتناقضات المصالح الاستراتيجية، ستجعل من مسألة استئناف العلاقات مجرد مناورة سياسية، تمثل استجابة مؤقتة للمتغيرات الجيوسياسية في المنطقة والعالم.

بحسب النخب السياسية الإسرائيلية<sup>(2)</sup>، فإن الدوافع التركية لتحسين العلاقات مع «إسرائيل» يمكن تلخيصها في المسائل التالية:

(1) للمزيد حول هذا التصور انظر: رزان شوامرة، بروز الصهيونية، قضايا إسرائيلية، العدد 87، 2022/11/13.

Pbzg/knil.tsetrohs//:sptth

lczg/knil.tsetrohs//:sptth



1 -محاولة إضعاف الشراكة الاستراتيجية بين «إسرائيل» واليونان وقبرص، والوصول إلى الغاز الطبيعي الإسرائيلي ضمن سياستها لتتويع مصادر الطاقة لديها، ولرغبتها في أن تكون جسرا للطاقة بين أوروبا والشرق الأوسط، وذلك بديلا عن خط الغاز المقترح عبر قبرص، والذي فشل بسبب معارضة تركيا، وبسبب الأزمة القبرصية.

2 -رغبة الأتراك في إعادة ترتيب علاقاتهم مع دول الإقليم في ظل الأوضاع الجديدة (فشل الثورات العربية التي راهنت عليها أنقرة، نبذ تركيا من منتدى غاز شرق المتوسط، والسعي الإسرائيلي اليوناني المصري لعزل تركيا عن ملف غاز شرق المتوسط، الحرب الأوكرانية الروسية وتداعياتها وفرصها، تصاعد حدة الاستقطاب الدولي، الاعتقاد بأن الولايات المتحدة قد تفقد اهتمامها بالشرق الأوسط، في ظل تصاعد الصراع مع الصين وروسيا)، كل هذه المتغيرات أقنعت الأتراك بضرورة التكيف مع المتغيرات الجديدة.

3 -الرغبة التركية في دفع علاقاتها مع الولايات المتحدة إلى الأمام، والسعي لتخفيف الضغوط الغربية على الاقتصاد التركي، وذلك عبر إعادة الدفء إلى العلاقات التركية الإسرائيلية، والتأثير على اللوبي الصهيوني في واشنطن ليوقف تعاونه مع اللوبي اليوناني ضد المصالح التركية.

في المقابل، فإن الأهداف والمصالح الإسرائيلية التي قد تتحقق من هذا التقارب، تكمن في رغبة «إسرائيل» في استغلال فرصة نقص الطاقة في أوروبا، والتي قد تمنحها إمكانية أن تصبح لاعباً مركزياً في المنطقة والعالم، خصوصا إذا تم التوافق مع أنقرة على مد أنابيب الغاز عبر المياه والأراضي التركية نحو أوروبا، وقد تمنحها أيضا فرصة أن تصبح وسيطاً إقليمياً، يمكنه التأثير على تركيا بخصوص علاقاتها مع اليونان ومصر، كما أنها تأمل في إبعاد حماس عن الأراضي التركية، أو على الأقل تقييد نشاط الحركة، والحد من تمدد النفوذ التركي في القدس، والتقليل من تأثيرها واهتمامها بالقضية الفلسطينية، والسعي لتشكيل تحالف إقليمي يضم تركيا في مواجهة طهران، خصوصا إذا تم توقيع

الاتفاق النووي بين إيران والغرب (Ben-Shabbat، 2022).

نجحت «إسرائيل» خلال سنوات التوتر مع تركيا، في بناء تحالفات أضعفت من أهمية تركيا بالنسبة لها، كالتحالف الإسرائيلي مع بعض أطراف النظام الرسمي العربي، والتحالف الإسرائيلي القبرصي اليوناني، إضافة إلى صعود مكانة «إسرائيل» في مجال الطاقة.

في حين أن مكانة تركيا الإقليمية تراجعت بسبب التوترات مع الدول العربية، التي حكمتها أنظمة الثورة المضادة، وبسبب تعقيدات الوضع السوري، وانتكاسة الثورات العربية، والأزمة الاقتصادية التي تعانيها، والمترافقة مع أزمة في العلاقات مع الولايات المتحدة، ومع بعض الأطراف الأوروبية.

السؤال الآن: هل إعادة الدفء إلى العلاقات الإسرائيلية التركية، هي مجرد استدارة إجبارية للطرفين، أم تعبير عن توجه سياسي استراتيجي فرضته الأوضاع الجديدة في المنطقة والعالم؟

بحسب المحللين والخبراء الإسرائيليين والأتراك، فإن المصالح الأمنية والاقتصادية المشتركة، هي التي أقنعت الطرفين بضرورة التقارب والتعاون، ورعاية مصالحهما المشتركة بصيغة «زواج المصلحة»، في ظل مسار التوازنات المتغيرة، وحالة عدم اليقين في المعادلة الحالية لمنطقة الشرق الأوسط، واستمرار هذا التقارب مرهون باستمرار هذه المصالح المشتركة، كما أن هدوء الجبهة الفلسطينية في الضفة الغربية، ومراعاة «إسرائيل» للمقدسات الإسلامية في القدس، وعدم حدوث حرب كبيرة مع القطاع، كل ذلك سيجعل من زواج المصلحة التركي الإسرائيلي، مستمرا إلى حين.

## خاتمة

استعرض هذا التقرير التحديات التي واجهت دولة الاحتلال خلال عام 2022، وانعكاساتها المحتملة خلال عام 2023. ولا شك أن الانقسام الداخلي، وعلى الأخص الدينية والإثنية والقومية والسياسية، وباعتراف القيادات السياسية والأمنية، والأكاديميين ومعاهد الأبحاث، هو الخطر الأكبر الذي تتعرض له دولة الاحتلال، ويكاد يتفوق على الخطر الإيراني والتحديات على جبهة قطاع غزة. فالصراع داخل «إسرائيل»، الدولة والمجتمع، يشهد صراعات عميقة بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، وصراعا آخر بين اليهود المتدينين واليهود العلمانيين، وصراعا ثالثا بين اليمين واليسار، وآخر بين اليهود والعرب، لدرجة اعتبار الانقسام والاستقطاب الداخلي، بنظر الإسرائيليين أنفسهم، خطرا وجوديا يهدد الدولة نفسها والمجتمع برمته. إن إجراء خمسة انتخابات في عامين ونصف، والتي كان آخرها في 2022/11/1، وتمخضت عن تشكيل حكومة يمينية متطرفة برئاسة بنيامين نتنياهو، هو خير دليل على استحقاقات هذا الانقسام وذلك الاستقطاب، كما أن المعارضة الشديدة داخل المجتمع الإسرائيلي لهذه الحكومة، هو دليل أيضا على أن استمرارها خلال الأعوام القادمة ليس مضمونا.

وعلى صعيد الملف الفلسطيني، شهدت المقاومة الفلسطينية عام 2022 تطورا مميزا أربك الحسابات الإسرائيلية، ووضع «إسرائيل»، في دائرة الاتهام بالفصل العنصري، كما وضعها في مواجهة سياسية وقانونية مع المنظمات الدولية والمؤسسات الحقوقية. ورغم النجاحات الإسرائيلية على صعيد الاستيطان والتهويد والتطبيع، إلا أن استمرار تراجع السلطة الفلسطينية وقدرتها على ضبط الأمور في الضفة الغربية، واستمرار المخاوف من مواجهة عسكرية جديدة مع قطاع غزة، وتواصل المقاومة في الضفة الغربية، تبقى تحديات قائمة ومستمرة أمام الاحتلال خلال عام 2023.

ورغم نجاح السياسات الإسرائيلية، نوعا ما، على صعيد علاقاتها الإقليمية والدولية، لا

سيما ترتيب علاقاتها مع تركيا، والتطبيع مع بعض الدول العربية، وبناء علاقات اقتصادية مع الصين، والحضور الدولي على صعيد الطاقة والتكنولوجيا، إلا أن عوامل تفجير هذه النجاحات ما زالت قائمة، لا سيما الموضوع الفلسطيني، والحرب الروسية الأوكرانية، والملف النووي الإيراني، والموقف الأمريكي من نسج علاقات إسرائيلية صينية، وأخيرا المواجهة في محكمة العدل الدولية.

يخلص التقرير إلى أن عام 2022 حمل في طياته تحديات حقيقية أمام «إسرائيل»، داخليا وخارجيا، وأن هذه التحديات ستترك آثارا جديدا في عام 2023، وخاصة بعد تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة نتياهو، والتي من المتوقع أن تتسبب بأزمات جديدة، لا سيما بشأن المسجد الأقصى والمقدسات، وتجاه الأسرى الفلسطينيين، وهي أزمات ستضيف مواجهة سياسية محتملة مع الأردن وتركيا، إلى جانب تفجير الوضع مع الفلسطينيين، وربما التسبب باندلاع مواجهة عسكرية جديدة مع المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة. كما أن الأزمة الداخلية بين الأحزاب الإسرائيلية، واتفاقات الائتلاف الحكومي، ربما تجعل الحكومة نفسها في مهب الريح عند أي أزمة حادة بينها، دون أن يعني ذلك إنكار قدرة نتياهو على ضبط شركائه في الحكومة، ولا إنكار النجاح المحتمل على صعيد التطبيع مع دول عربية جديدة، وإفشال الاتفاق الغربي الإيراني بخصوص الملف النووي، ولا إنكار استمرار المشروع الاستيطاني والتهويد في الضفة الغربية والقدس. كل ذلك يعني أن استحقاقات 2022 ستجعل كل الاحتمالات قائمة في 2023، مع التأكيد على تفاقم الأزمات التي سيواجهها الاحتلال.

### المراجع:

- Athari, A. (2020). The Belt and Road Initiative in the Shadow of Competition Between China and the US. Retrieved from Belt & Road Initiative Quarterly: <https://briqjournal.com/en/the-belt-and-road-initiative-the-shadow-competition-between-china-and-the-us>
- Ben-Shabbat, M. (2022, 11 6). From Iran to internal divisions: Netanyahu's challenges in his 6th term. Retrieved from Israel Hayom: <https://www.israelhayom.com/2022/11/06/from-iran-to-internal-divisions-netanyahus-challenges-in-his-6th-term/>
- Dor, O. (2022, 8 8). Huawei paying top dollar for Israeli engineers. Retrieved from Globes: <https://en.globes.co.il/en/article-huawei-paying-top-dollar-for-israeli-engineers-1001420781>
- Gilead, A. (2021, 6). The conflict with Hamas: A strategic rerouting is required. Retrieved from the Institute for Policy and Strategy: <https://ips.activetrail.biz/Insights-6-6-21-E>
- James M. Dorsey .(2022) .*The Caspian Sea as Battleground* من الاسترداد . Begin-Sadat Center for Strategic Studies: <https://besacenter.org/caspian-sea-battleground/>
- Lavi, G. (2022, 6). *China and National Infrastructure in Israel: Past the Peak*. Retrieved from The Institute for National Security Studies launch: <https://strategicassessment.inss.org.il/en/articles/china-and-national-infrastructure-in-israel-past-the-peak/>
- Piroti, M. (2021). «*The Ever-Growing Iranian Cyber Threat*. telaviv: Begin-Sadat Center for Strategic Studies.

- Schweitzer, Y. (2022, 5 29). *The Cognitive War between Israel and Hamas: Implications and Recommendations*. Retrieved from The Institute for National Security Studies Brochure: <https://www.inss.org.il/publication/consciousness-hamas-israel/>
- Siman-Tov, S. E. (2022). *The Implications of Climate Change for Military Intelligence*. telaviv: The Institute for National Security Studies Brochure.
- ynet. (2015). *ריבלין: בישראל 4 שבטים והעוינות ביניהם גוברת*. Retrieved from ynet: <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4665846,00.html>
- מעריב אונליין. (2022, 1 22). *נתניהו למד את הלקח מגנן»: איזנקוט חשף מה נאמר לו לפני* <https://www.maariv.co.il/news/military/Article-892274>: تم الاسترداد من מעריב אונליין:
- קלמן ליבסקינד. (2022, 11 19). *התשובה שצריך לתת לשמאלנים שהפסידו ולימנים* <https://www.maariv.co.il/journalists/Article-959410>: קלמן ליבסקינד | *קלמן ליבסקינד*. تم الاسترداد من מעריב אונליין:
- שמואל רוזנר. (2022, 11 25). *רוח של בדלנות מרחפת מעל ישראל, אוכלת כל חלקה של* <https://www.maariv.co.il/journalists/Article-960993>: *רוח של בדלנות מרחפת מעל ישראל, אוכלת כל חלקה של*. تم الاسترداد من מעריב אונליין:
- - *والدولي في الأراضي المحتلة والقدس*. تم الاسترداد من الجزيرة نت: <https://shortest.link/gzcH>
- *الجزيرة نت*. (2022, 11 22). *إيران ترفع نسبة تخصيب اليورانيوم وتلجأ للتصعيد مقابل التصعيد.. ما الذي تخشاه أميركا؟* تم الاسترداد من الجزيرة نت: <https://shortest.link/hn8j>
- *الخليج الجديد*. (2022, 1 6). *أكسيوس: أول تحرك من إدارة بايدن ضد تنامي العلاقات الصينية الإسرائيلية*. تم الاسترداد من *الخليج الجديد*: <https://thenewkhalij.news/article/253691/aksyos-aol-thrk-mn-dar-baydn-dd-tnamy-alaalakat-alsyny-alsrayly>
- *الديوان*. (2022, 5 17). *بوصلة فلسطينية – العدد الرابع والعشرون*. تم الاسترداد من *الديوان*

- مجلة بوصلة فلسطينية: [/https://diwan-ps.com/post/4369](https://diwan-ps.com/post/4369)
- القناة 13. (26, 11, 2022). اتفاق نتنياهومع بن غفير. تم الاسترداد من الهدهد: <https://hodpal.com/post/75226>
  - المنار. (19, 9, 2022). جريدة المنار. تم الاسترداد من جنرال وباحث إسرائيلي يقدم سلة توصيات لإسرائيل تمنع تورطها في حقل ألغام: <https://www.manar.com/page-47090.html>
  - الهدهد. (4, 11, 2022). تقرير: «إسرائيل» قد تنقل أسلحة إلى أوكرانيا وروسيا تهدد بالرد. تم الاسترداد من الهدهد للشؤون الاسرائيلية: [/https://hodhodpal.com/post/73254](https://hodhodpal.com/post/73254)
  - إنترريجونال للتحليلات الاستراتيجية. (31, 8, 2022). التعاون المقيد: ما حدود التقارب بين الصين وإسرائيل؟ تاريخ الاسترداد 2022، من إنترريجونال للتحليلات الاستراتيجية:  
[D8nh/knil.tsetrohs//:sptth](https://www.manar.com/page-47090.html)
  - إيلاف. (14, 11, 2022). الجيش الأوكراني يستخدم مدرعات إسرائيلية. تم الاسترداد من إيلاف للنشر: <https://elaph.com/Web/News/2022/11/1491970.html>
  - بتسيلم. (12, 1, 2021). نظام تفوق يهودي من النهر الى البحر انه ابارتهايد. تم الاسترداد من مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة: [https://www.btselem.org/ara-bic/publications/fulltext/202101\\_this\\_is\\_apartheid](https://www.btselem.org/ara-bic/publications/fulltext/202101_this_is_apartheid)
  - تايمر هايمان. (25, 11, 2022). تزايد خطر الانزلاق إلى انتفاضة ثالثة.. هذه هي علاماته. تم الاسترداد من الهدهد: [/https://hodhodpal.com/post/75108](https://hodhodpal.com/post/75108)
  - تمار هرمان. (2021). مؤشر الديمقراطية الاسرائيلية 2021. القدس: المعهد الاسرائيلي للديمقراطية.
  - روسيا اليوم. (3, 5, 2022). الخارجية الروسية: تصريحات إسرائيل المناقضة للتاريخ هي تفسير لسياستها الداعمة للنازيين في كييف. تم الاسترداد من روسيا اليوم:  
<https://shortest.link/hn8X>
  - شموئيل ايفن. (2021). الديمغرافية في إسرائيل في مدخل عقد الجديد معان قومية.. تل ابيب: معهد ابحاث الامن القومي - جامعة تل ابيب..
  - صالح النعامي. (18, 8, 2022). الصين تحذر إسرائيل من تبني السياسات الأميركية تجاهها. تم

الاسترداد من العربي الجديد: b9nh/knil.tsetrohs//:sptth

- عاموس جلعاد وشاي هار تسفي. (13, 11, 2022). نافذة الفرص لإيقاف إيران آخذة في الانغلاق. تم الاسترداد من الهدهد للشؤون الاسرائيلية: [/https://hodhodpal.com/post/73975](https://hodhodpal.com/post/73975)
- عرب 48. (24, 10, 2021). بينيت: روسيا تعتبر جارتنا الشمالية.. وبوتين يفهم احتياجات إسرائيل الأمنية. تم الاسترداد من عرب 48: k9nh/knil.tsetrohs//:sptth
- عرب 48. (25, 8, 2022). رئيس الموساد يحذّر من توقيع الاتفاق النووي الإيراني.. «كارثة إستراتيجية». تم الاسترداد من عرب 48: x9nh/knil.tsetrohs//:sptth
- عرين هواري. (2022). المشهد الاجتماعي. تأليف هنيذة غانم- تحرير، تقرير مدار الاستراتيجي (الصفحات 156 - 181). رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية- مدار.
- غادي أيزنكوت وغابي سيبوني. (2019). توجيهات لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي. واشنطن: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.
- قناة الجزيرة. (22, 11, 2022). رئيس أركان الجيش الإسرائيلي: نحن في مرحلة زمنية حرجة تتطلب تسريع الخطط العملياتية ضد إيران ووكلائها. تم الاسترداد من الجزيرة نت: Eezg/knil.tsetrohs//:sptth
- قناة الميادين. (5, 2022). إيهود باراك: الإنقسام الداخلي هو التهديد الحقيقي لوجود «إسرائيل». تم الاسترداد من قناة الميادين الفضائية: <https://www.youtube.com/watch?v=hyynj9EThf0>
- محمد علي الفقيه. (9, 8, 2022). أسباب التوتر في العلاقات الروسية-الإسرائيلية. تم الاسترداد من قناة الميادين: Yezg/knil.tsetrohs//:sptth
- معاريف. (24, 8, 2022). تقرير: إسرائيل تكثف تحركاتها وجهودها الدبلوماسية لإحباط إعادة إحياء الاتفاق النووي المبرم مع إيران. تاريخ الاسترداد 2022، من مختارات من الصحف العبرية: 3fzg/knil.tsetrohs//:sptth
- منظمة العفو الدولية. (1, 2, 2022). لفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين: نظام هيمنة قاسٍ وجريمة ضد الإنسانية. تم الاسترداد من منظمة العفو الدولية: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/02/israels-apartheid-against-palestinians->

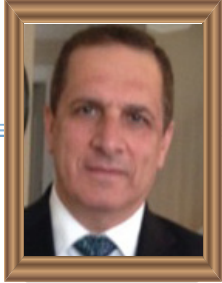


/a-cruel-system-of-domination-and-a-crime-against-humanity

- هيومان رايتس ووتش. (27 4, 2021). تجاوزوا الحد. السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد. تم الاسترداد من هيومان رايتس ووتش: <https://www.hrw.org/ar/report/2021/04/27/378469>
- يدعوت احرونوت. (4 11, 2022). تقرير: «إسرائيل» قد تنقل أسلحة إلى أوكرانيا وروسيا تهدد بالرد. تاريخ الاسترداد 2022، من الهدهد للترجمة: [/https://hodhodpal.com/post/73254](https://hodhodpal.com/post/73254)

# المتغيرات الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية

مؤسسة المصلحة الوطنية - واشنطن



## د. خالد صفوري

هو المؤسس والمدير التنفيذي لمؤسسة  
National Interest Foundation

- عمل صافوري كمدير رئيسي في Meridian Strategies ، حيث يوفر لعملائه الدوليين ، سواء القطاع الحكومي أو قطاع الأعمال ، خدمات استشارية فريدة في مجال الشؤون العامة والاستراتيجية.
- مدير التطوير في اللجنة العربية الأمريكية لمناهضة التمييز
- نائب مدير الجمعية الوطنية للأمريكيين العرب.
- عمل خالد صفوري لسنوات عديدة مع أعضاء الكونغرس، الشهادة أمام لجان الكونغرس؛ تقديم المشورة لهم بشأن القضايا الدولية؛ وقاد وفود الكونغرس إلى الشرق الأوسط.

### الملخص التنفيذي

يقدم تقرير مؤسسة المصلحة الوطنية (NIF) التالي تحليلاً لعدة متغيرات رئيسية ومجالات موضوعية نعتبرها ذات صلة خاصة بالشؤون الخارجية لعامي 2022 و2023. وهذه المجالات، المدرجة بالترتيب، والتي تم تناولها فيه في التقرير، هي: (1) الديناميكيات المتغيرة في الشرق الأوسط، (2) تغير المناخ في القرن الأفريقي والشرق الأوسط، (3) مفاوضات إعادة الاتفاق النووي الإيراني، (4) المجاعة والجفاف. كل هذه قضايا ملحة شهدت تطورات حديثة جديرة بالملاحظة تستحق المتابعة لأن أهميتها الكبيرة ستستمر في المضي قدماً مستقبلاً في عام 2023 وما يليه. وكما هو مذكور في النقاط الإرشادية للمحاور «السبعة» للتقرير، بالنسبة لكل مجال موضوعي أو مناطقي، نتعمق في التحليل عند الاقتضاء، تحليلاً يتضمن مناقشة تدور حول المتغيرات المؤثرة، وسلسلة الأحداث والتطورات الرئيسية الأخيرة، ومواقف وأدوار الكيانات المعنية، والاعتبارات الزمانية والمكانية، والتأثيرات الداخلية والخارجية، والعلاقة بين المتغيرات المتعلقة بالموضوع، والتفاعلات الإقليمية والدولية، والآفاق المستقبلية من أجل المضي قدماً.

**يتناول قسمنا الأول** المتعلق بالديناميكيات المتغيرة في الشرق الأوسط بالتحليل بعض الأنماط التي ظهرت في المنطقة، ويدرس دور المتغيرات الرئيسية المتعددة التي غيرت ديناميكيات وهيكل السلطة، بالنظر إلى الأدوار التي لعبتها الجهات الفاعلة غير الحكومية والجهات الفاعلة الحكومية في مجالات مثل المنافسة السياسية والاقتصادية، والصراعات الإقليمية، والتأثير الإقليمي، والتدخل الخارجي. ونتناول بتعمق أيضاً كيف تأثرت هذه الكيانات وما زالت بانتفاضات الربيع العربي - حيث دفعت العديد من الحكومات إلى إعادة تأكيد ميولها الاستبدادية. ويقدم هذا القسم تحليلاً لبعض التحالفات والعداوات الناشئة التي تستحق اهتمامنا في الوقت الذي ننظر فيه إلى الوراء لعام 2022 ونستشرف عام 2023، بالإضافة لجهود الجهات الفاعلة مثل إيران وتركيا لفرض نفوذها. ويتناول

التعليق أيضاً ظاهرة قيام حكومات الشرق الأوسط بوضع أعينها على «الشرق» العالمي، كما يتضح من جهود روسيا والصين الواضحة لتوسيع وجودهما في المنطقة.

**يحلل قسمنا الثاني** المتعلق بتغير المناخ في القرن الأفريقي والشرق الأوسط كيف أن هذه القضية لها أوجه متعددة ولها مجموعة من التأثيرات على ساحة الشؤون الخارجية. ولذلك حظي تغير المناخ في القرن الأفريقي والشرق الأوسط وما زال يحظى بمزيد من الاهتمام التي تزايدت في السنوات الأخيرة، وسيتواصل ذلك في المستقبل. ننظر في المتغيرات التي تزداد تعقيدا وأهمية، مثل حقيقة أن مواجهة التحدي تتطلب درجة عالية من التعاون الإقليمي والعالمي الذي يتجاوز الاقتصار على المستوى المحلي. هناك أيضاً اعتراف متزايد بالتهديد الخطير الذي يمثله تغير المناخ بسبب مدى ارتباطه بالتحديات المجتمعية الأخرى. وناقش أيضاً في تحليلنا، كيف ولماذا يعتبر القرن الأفريقي والشرق الأوسط - على وجه الخصوص - من أكثر مناطق العالم عرضة للتأثيرات الضارة لتغير المناخ. ويفحص هذا القسم بعض الأمثلة المعاصرة التي توضح ذلك. ننظر كذلك في بعض العوامل والمتغيرات البارزة التي أدت إلى تفاقم الآثار الضارة لتغير المناخ، وطبيعتها المترابطة مع تغير المناخ نفسه. وكذلك ندرس الديناميكيات الرئيسية التي تقود الزيادة الطفيفة في الجهود والاهتمام بقضية تغير المناخ، والدور الذي تلعبه وسائل الإعلام وزيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات في هذا. واستشرافاً للمستقبل، ناقش كيف أن تغير المناخ ليس هنا فقط ليبقى كمنطقة ذات أهمية قصوى، ولكن، الحق أنه سيصبح مصدر قلق كبير في السنوات المقبلة.

**يناقش القسم الثالث** بتعمق مفاوضات إعادة الاتفاق النووي الإيراني في إطار الظروف المحيطة بهذا الموضوع، ويبحث في كيفية تطور الوضع إلى ما هو عليه اليوم، ولماذا لا يزال موضوعاً يحظى بهذه الأهمية القصوى. ونقوم بتحليل بعض التطورات الرئيسية التي حدثت هذا العام، والجهات الفاعلة، وخيارات السياسة، والأحداث التي أثرت على حالة المفاوضات. وقد كانت هناك متغيرات كبيرة وأجزاء متحركة أعاقت بشكل كبير فرص إحياء الاتفاقية، فضلاً عن اتجاهات معينة أضرت بها أيضاً. يوفر القسم نظرة ثاقبة

للوضع الحالي، بالإضافة إلى المسارات المحتملة للتقدم للأمام والمجالات التي يجب مراقبتها والتي قد تكون حاسمة. نتطلع أيضاً إلى بعض التطورات الأكثر احتمالية وكيف يمكن أن تؤثر على جهود إحياء الاتفاق النووي الإيراني.

**في القسم الرابع نقدم تحليلاً** للدور الحاسم الذي تلعبه المجاعة والجفاف في الشؤون السياسية المعاصرة. نبحث في كيفية تأثير هذه المتغيرات المسببة لانعدام الأمن الغذائي بشكل كبير على مجموعة من الدول والمناطق حول العالم، كما ندرس الطرق التي ترتبط من خلالها الجهات الحكومية الفاعلة بالصراع المستمر مع هذه التحديات المجتمعية، وكيف تساهم في إحداث مشاكل أخرى. وهناك بعض العناصر الأساسية التي كان لها تأثير سلبي على تفاقم هذه الآفات بين شرائح معينة من السكان، ويمكن أن يكون المزيج الوحشي لعدد لا يحصى من تلك الآفات مدمراً للغاية، كما ظهر من بعض الأمثلة الحديثة. واستشرافاً للمستقبل، ندرس بعض المتغيرات التي يمكن أن تساعد في التخفيف من التداعيات السلبية للمجاعة والجفاف، والتحديات الأخرى.

### الديناميكيات المتغيرة في الشرق الأوسط

يتميز الشرق الأوسط، باعتباره مهد البشرية ومنطلق دياناته الثلاثة الأكبر، بالحيوية الشديدة منذ الأزل. فالتفاعل بين الشعوب والأديان المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى عوامل أخرى، قديم قدم الزمن البشري ومعقد بقدر ما هو قديم وعريق. والآن، في عالمنا المعاصر، يتحد التاريخ العميق للمنطقة مع الحداثة من أجل إنشاء مسرح شرق أوسطي أتردد في أن أصدق أن أفضل المؤرخين يمكنهم وصفه بدقة. وبالرغم من ذلك، ومع اقتراب عام 2022 من نهايته وبدء عام 2023، يمكننا أن نأمل في أن نظل على اطلاع على أنماط معينة برزت، واستمر بعضها بقوة منذ انتفاضات الربيع العربي عام 2011، في حين بدأ البعض الآخر للتو في البروز. وما زال الشرق الأوسط يواصل التعامل مع تداعيات الربيع العربي، في حين يسعى الأقوى من بينهم إلى الوصول إلى قوة إقليمية أكبر والعمل

على استغلال تحول الجهات الأجنبية لصالحهم.

الشرق الأوسط كان ولا يزال منطقة معروفة بصراعاتها، سواء كانت صراعات داخلية في البلد الواحد أو صراعات بين الدول. ومع ذلك، حافظ الشرق الأوسط لنفسه على مركز مهيمن. فظلت هناك دائماً قوى عصرية على التغيير تضعف أحياناً وتقوى أحياناً.

في عام 2011، تغير الوضع الراهن آنذاك مع صعود ما يسمى بالربيع العربي. وفجأة اهتز ميزان القوى. قسمت أحداث 2011 الشرق الأوسط، من نواح عدة، إلى ثلاث فصائل: فهناك من الناس من رأى في الربيع العربي ثورة «ناجحة»، وهناك من قاومها، وفريق ثالث لم يتأثر بها إلى حد كبير. أولى هذه المجموعات، والتي تضم دولاً مثل سوريا واليمن وليبيا، كانت ولا تزال تحت وطأة الصراع المستمر، حيث تتنافس الجهات الفاعلة غير الحكومية مع الأنظمة «الساقطة» التي أثبتت أنها أكثر مرونة مما توقعه الكثيرون، أحياناً بسبب الدعم النازل عليها من دول أخرى. والجهات الفاعلة غير الحكومية، من جانبها، كثيراً ما تتلقى دعماً من مصادر خارجية، وهذا يخلق صراعات عالية القوة تتمثل في حروب أهلية بالوكالة. وهذا هو الحال في ليبيا، على سبيل المثال، حيث تتنازع الفصائل المعارضة على اختلافات أيديولوجياتها بينما تخوض الدول ذات النفوذ المتزايد مثل تركيا والإمارات العربية المتحدة في ذات الوقت حرباً بالوكالة من خلال دعمها لأطراف مختلفة. ورداً على حالات مثل ليبيا، تحركت دول أخرى لتعزيز قبضتها الاستبدادية على شعوبها. ففي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر، على سبيل المثال، تزداد الرقابة وتستمر باضطراد. ويبدو أن هناك آخرون، كما ذكرنا أنفاً، لم يتأثروا.

والحقيقة هي أن للصعود والانحيار المستمر للتحالفات المختلفة لكلاهما تأثير حتى على الدول التي تبدو غير مشاركة. باستخدام ليبيا مرة أخرى كمثال، يمكن تفسير تصرفات الإمارات العربية المتحدة وتركيا هناك على أنها جهود لتأكيد الهيمنة الإقليمية. ففي عام 2022، استمر الوصول إلى القوة الإقليمية ولم تظهر أي علامات على التباطؤ. ويمكن وصف الشرق الأوسط حالياً بأنه يتمتع بديناميكية قوة متعددة المراكز، حيث تنهض دول

مثل تركيا وتخفض دول أخرى، مثل مصر. وضمن هذا النظام متعدد المراكز، توجد نظريات سائدة مختلفة حول كيفية محاذاة القوى المختلفة. ترى إحدى النظريات القديمة أن الدول منقسمة بسبب تركيبها الدينية، مما يضع الدول ذات الأغلبية السنية في معسكر واحد والدول ذات الأغلبية الشيعية في معسكر آخر مقابل. أي أن الشرق الأوسط منقسم إلى إيران والعراق ولبنان في مواجهة العالم العربي السني. ومع ذلك، فهذا الرأي يعتبر رأياً قديماً، ويرجع ذلك جزئياً إلى الانقسامات الحديثة بين السنة أنفسهم. فعلى الرغم من أن جروح السنة بدأت تلتئم، إلا أن قطر كانت إلى حد ما على خلاف مع جيرانها منذ أن حاصرها السعوديون والإماراتيون ووجدت نفسها أكثر ارتباطاً بتركيا، التي جاءت لمساعدتها. نتيجة لذلك، يعتقد بعض الأكاديميين أن هناك ثلاثة محاور هي: إيران وعملائها، في مقابل السعودية - الإمارات - مصر، وتركيا - قطر.

ومع ذلك، فقد ثبت مؤخراً أن الخطوط الدينية ليست كافية في وصف العلاقات بين الدول في الشرق الأوسط. فخلال الحصار الذي فرض على قطر، ساعدت إيران قطر عندما كانت تعاني من أزمة غذائية. وما زال بعض المحللين يدافع عن محور تركيا - قطر - إيران، على الرغم من أن وجهة النظر هذه قد تضاءلت مع استمرار الأطراف السنية في إعادة التوحد. فقد أعربت تركيا عن اهتمامها بالسوق الاقتصادي الإيراني وتشاركها في الإيديولوجية مع قطر، حيث أصبح كلاهما مؤخراً مؤيدين لمزيد من الديمقراطية في المنطقة، على الرغم من الأسئلة المتعلقة بهذا الأمر في بلديهما.

كما أن النشاط الإسرائيلي الأخير يقوض فكرة أن العلاقات الشرق أوسطية بأكملها تقوم على الدين والعرق. فقبل الإطاحة به في عام 2021، وقع رئيس الوزراء السابق بنيامين نتياهو اتفاقيات تطبيع مع العديد من الدول العربية، من بينها دولة المغرب والبحرين والسودان والإمارات العربية المتحدة. وفي عام 2023 وما بعده، يمكننا أن نتوقع مزيداً من الجهود الإسرائيلية لكسب حلفاء عرب استبداديين مع فوز نتياهو في الانتخابات في نوفمبر، على الرغم من استمرار الاحتلال غير الشرعي للضفة الغربية واستمرار القمع الموجه للفلسطينيين، حيث فقدت القومية العربية زخمها في السنوات

الأخيرة. وعلى الرغم من استمرار الدول العربية في دعم فلسطين، إلا أن ذلك يتم بدون بذل أي جهود ملموسة لمساعدتهم. ففي قمة جامعة الدول العربية عام 2022، دعا القادة العرب إسرائيل مرة أخرى إلى الكف عن التمييز ضد الفلسطينيين، لكنهم لم يطرحوا أي خطة لتغيير السلوك الإسرائيلي. ومع ذلك، لا يزال للعروبة تأثير ما على العلاقات مع إسرائيل. وعلى الرغم من أنه قد يُقال إن العلاقات الإسرائيلية مع المملكة العربية السعودية قد تحسنت في السنوات الأخيرة، يشير خبراء إلى أن العلاقات مع عملاق النفط لن تستمر في التحسن حتى يتم إجراء تحسينات عادلة في معاملة الفلسطينيين. ومع وجود نتياهو المدعوم من اليمين المتطرف على رأس القيادة، ستزداد العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية سوءاً. فقد حصل المستوطنون مؤخراً على مناصب رئيسية في الحكومة، مثل هيرزي هاليفي، الذي تم تعيينه مؤخراً لواء في جيش الدفاع الإسرائيلي. بالنظر إلى المستقبل، التزم نتياهو بالفعل بترقية القومي المتطرف المتعصب إيتامار بن غفير وتعيينه في حكومته.

لذلك، مع أنه من الواضح أن الدين والخلفية العرقية ليستا العوامل الوحيدة الفاصلة في الشرق الأوسط، فإن الدول التي تسعى إلى التأثير الإقليمي تستخدم هذه الانقسامات الطائفية لتبرير عدوانها ولحشد دعم شعوبها. من الناحية الواقعية، يمكننا أن نرى أن هناك عدداً لا يحصى من العوامل التي تساهم في ديناميكية القوة. فوفقاً للدكتور رافايلا أ. ديل سارتو في تقرير ممول من الاتحاد الأوروبي، «تتأثر أنماط الصداقة والعداوة هذه بعوامل أساسية مختلفة مثل التاريخ والثقافة والدين والجغرافيا، ولكنها تعتمد إلى حد كبير على المسار الواقعي وبالتالي يصبح أفضل تفسير يقدمونه لأنفسهم». هذا أيضاً إشارة إلى حقيقة أن التعاون في الشرق الأوسط غالباً ما يتكون من «تحالفات سائلة» يتم حلها سريعاً وتميل إلى أن تتشكل حول قضية واحدة محددة. ولذلك غالباً ما ينهار التحالف حالما تحل هذه المشكلة.

وبالرغم من ذلك هناك، في الوقت الحالي، عدداً من التحالفات والعداوات الناشئة التي تستحق اهتمامنا ونحن ننظر إلى الوراء لعام 2022 وللأمام لعام 2023. تستحوذ



إيران عن جدارة على الأضواء باعتبارها أهم حالة يجب مراقبتها لا سيما في ظل تنافسها مع المملكة العربية السعودية. والواقع، أن شدة الصراع على السلطة بين هذين الأمرين تكاد تؤدي إلى حجة مفادها أن الشرق الأوسط لديه مركز قوة ثنائي المركز بدلاً من متعدد المراكز. الإيرانيون والسعوديون على خلاف من خلال صراعات بالوكالة في اليمن وسوريا، وفي العراق وأماكن أخرى، حيث يحاول السعوديون إضعاف السيطرة الإيرانية عن طريق تأجيج النيران الطائفية والتحريض على الصراع. ومع حلول العام المقبل، ستبدأ بعض هذه الصراعات في التلاشي، حيث أشار بعض المحللين، مثل بروس ريدل من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، إلى أن إيران ستخرج «منتصرة»، أو تتمتع بنصيب أكبر من السلطة في بعض المناطق. ويُنظر أيضاً إلى النفوذ الإيراني على أنه متجذر بعمق في إعادة هيكلة العراق، حيث طغى الشلل السياسي على البلاد في السنوات السابقة. وقد شهد هذا الخريف اندلاع عدد من المناوشات بين الفصائل المتناحرة بعد فشل محاولة أخرى في العراق لتشكيل برلمان جديد.

لقد فشل العراقيون في تشكيل حكومة دائمة بسبب الرؤى الأيديولوجية المختلفة جذرياً للبلاد بين كل من التحالف المدعوم من إيران والمشكل من الميليشيات وجماعات المصالح بقيادة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، والتيار الصدري، بقيادة الشخصية القوية مقتدى الصدر. إن مقاومة نفوذ إيران في العراق هي عقيدة أساسية للقاعدة الصدرية، وبالتالي فإن الحل القادم للنزاع سيكون له الكثير من الآثار على علاقة إيران بجارتها. وقد تساعد احتياطات النفط والغاز الغنية في العراق في تفسير اهتمام المملكة العربية السعودية بزعزعة سيطرة إيران هناك وتوقعات الخبراء بأن العراق سيلعب مرة أخرى دوراً أكثر أهمية على الساحة العالمية.

وبغض النظر عن صراع إيران والمملكة العربية السعودية على النفوذ، فإن الجهود التي تبذلها تركيا في السنوات الأخيرة لتوسيع موطئ قدمها هي أحد الأسباب التي تجعلنا لا يمكن أن نعتبر إيران والمملكة العربية السعودية مركز قوة ثنائي القطب. فمنذ الربيع العربي، برز الرئيس التركي رجب طيب أردوغان كمستثمر في تشكيل نظام شرق أوسطي جديد،

يتعارض مع النهج التركي الكمالي العلماني والانعزالي بدوافع خارجية ومحلية. فمثل إيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، يتحرك أردوغان أيضاً للاستفادة من فراغ القوة الذي خلفه الربيع العربي في الشرق الأوسط. وفي محاولة للسيطرة مرة أخرى على شرق البحر الأبيض المتوسط، بدأت تركيا مشاريع الحفر وشاركت في الصراع الليبي، وتحركت تركيا أيضاً بشكل استباقي إلى سوريا وشمال العراق.

كانت الظروف الداخلية في تركيا أيضاً محركاً أساسياً للسياسة الخارجية التركية، وسيكون من الأهمية بمكان مراقبة ماذا سيحدث في المستقبل. فقد عززت حكومة أردوغان سلطتها بشكل مطرد وقلصت الديمقراطية على مدى السنوات العديدة الماضية. ومما زاد الطين بلة، أن تركيا تواجه بطالة شديدة وقضايا اقتصادية أخرى. وكانت السياسة الخارجية العدوانية التي تغذيها القومية بمثابة عامل موحد وعامل إلهاء للمواطنين، وهو تكتيك مشترك تستخدمه الأنظمة الاستبدادية في المنطقة.

والواقع، كما يشير بعض الخبراء إلى أن القومية العربية قد تصبح نقطة حشد للتحالفات الإقليمية مرة أخرى إذا استمرت إيران وتركيا في تحقيق النجاح مع مثل هذا الخطاب. كما سيتم تقديم جهود توسيع السلطة في الخارج كسبب لحاجة الحكومة إلى تعزيز سلطتها. وقد تم تقليص الضوابط والتوازنات، وكذلك آليات حق النقض، إلى حد كبير، وتحول نظام الحكومة رسمياً من نظام برلماني أكثر ديمقراطية إلى جمهورية رئاسية في عام 2018.

على تركيا، مثلها مثل القوى الأخرى الطموحة في الشرق الأوسط، أن تحدد أيضاً كيفية التعامل مع تدخل الدول غير الشرق أوسطية. الفراغ الذي خلفه تقلص نفوذ الولايات المتحدة في عالم اليوم، هو أهم العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار. من المبالغة الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لم تعد طرفاً مؤثراً، على الرغم من أن الولايات المتحدة قد صرفت انتباهها بعيداً. فمن الناحية الاقتصادية، بدأت واشنطن في فطام نفسها عن نفط الشرق الأوسط، على الرغم من أن مقدار ما فعلته كثيراً ما يكون مبالغاً فيه. ومع ذلك، ففي عام 2019، كانت الولايات المتحدة مُصدِّراً للطاقة. عسكرياً، سحبت الولايات

المتحدة بالفعل جميع قواتها من أفغانستان، وكانت هناك دعوات من العديد من المشرعين لسحب التمويل من الجيشين السعودي والإماراتي، خاصة في ضوء قرار أوبك بلس في أكتوبر بخفض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل لكل منهما. واعتبرت هذه الخطوة على نطاق واسع إهانة لإدارة بايدن، التي كانت تضغط على ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لأشهر لزيادة الإنتاج والحفاظ على انخفاض الأسعار. ومع أن هذه الخطوة كان لها تأثيراً طفيفاً جداً بالنسبة للولايات المتحدة، إلا أنها كانت خطوة لصالح روسيا العضو في أوبك بلس، حيث تستعد الدول الغربية لضرب موسكو في سقف أسعار نفطها.

وعلى الرغم من أنه كان غير متوقع إلى حد ما، إلا أن ازدياد أوبك بلس لم يكن سوى أحدث مثال لدولة في الشرق الأوسط تحول أعينها إلى «الشرق» العالمي، لروسيا والصين بشكل خاص. فجميع الأدلة تشير إلى استمرار هذا الاتجاه في المستقبل. فلروسيا بالفعل موطئ قدم رئيسي في سوريا، حيث قدمت وتقدم مساعدة كبيرة لنظام الأسد. ومع بقاء مساحة صغيرة فقط من البلاد تحت سيطرة الثوار، يجادل بعض الخبراء بأن روسيا من المؤكد أنها ستلعب دوراً رئيسياً في إعادة هيكلة سوريا. كما أن روسيا - التي تجد صعوبة في العثور على شركاء تجاريين مع العقوبات المفروضة عليها - مقربة من إيران وكذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وبينما كانت الولايات المتحدة مترددة في نشر القوات، تكتسب روسيا نفوذاً من خلال الترويج لنفسها كجهة إنفاذ للقانون والنظام بالنسبة للأنظمة الاستبدادية التي ترغب في قمع الثورات. فقد افتتح بوتين علاقات دبلوماسية مع كل دولة في الشرق الأوسط تقريباً، حتى حلفاء الولايات المتحدة القدامى مثل إسرائيل وتركيا أبدوا استعدادهم للعمل مع الكرملين. وعلاقة تركيا بروسيا معقدة، لكنها تشير كذلك إلى حماس أنقرة لملء فراغ السلطة الإقليمي، حيث تنتشر سياستها الخارجية إلى جهات فاعلة خارج الشرق الأوسط. فتركيا هي التي توسطت في الصفقة بين أوكرانيا وروسيا حيث سمحت لشحنات الحبوب التي تشتد الحاجة إليها بمغادرة أوكرانيا، وهو دور كان من المحتمل أن تلعبه الولايات المتحدة في الماضي.

ولكن على الرغم من عدم الاهتمام العام بشؤون الشرق الأوسط من جانب واشنطن غالباً، لا تزال الولايات المتحدة وغيرها منخرطين إلى حد كبير في محادثات إحياء المفاوضات النووية مع إيران، والمعروفة أيضاً باسم خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA). ومع ذلك، فإن كلمة «متورط» هي كلمة قوية بالنظر إلى الوضع الحالي للصفقة. ومع أن النجاح بدا وشيكاً تقريباً في مارس الماضي، فقد أدى الجمود منذ ذلك الحين إلى توقف المفاوضات. وتصريح إيران على أن تمنع الولايات المتحدة إداراتها المستقبلية من الانسحاب من الصفقة، لكن ذلك - كما أوضح الرئيس بايدن - لا توجد له مثل هذه الآلية. وعلاوة على ذلك، ترفض طهران المضي قدماً في الصفقة حتى توقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقاتها في المواقع النووية الإيرانية السوداء، وهو شرط ترفض القوى الغربية قبوله.

ما سيحدث في عام 2023 غير واضح. ففي انتخابات التجديد النصفي للولايات المتحدة، ظل مجلس الشيوخ تحت سيطرة الديمقراطيين، لكن من المرجح أن يذهب مجلس النواب إلى الجمهوريين، مما قد يعقد أجندة بايدن لمحاولة إعادة العمل بخطة العمل الشاملة المشتركة. وبغض النظر عن ذلك، لا جدال في أن التوترات ستزداد في العام المقبل إذا لم يتم تمرير الاتفاق بين الطرفين واستمرت إيران في تعزيز قدراتها النووية. التطورات الجديدة دائماً احتمالية، ومع ذلك، فمن غير المرجح على سبيل المثال، أن تبدي الصين وروسيا أي اهتمام بالمشاركة في المفاوضات، لكنهما بالتأكيد لديهما القدرة على لعب دور كبير إذا رغبتا في القيام بذلك. وعلى الرغم من عدم ذكر الصين كثيراً في هذا التقرير، سيكون من التقصير تجاهل أهميتها. فمع أن الصين لا تزال في بداية طريقها إلى ديناميكية الشرق الأوسط، إلا أنها عززت وتعزز وجودها باستمرار في المنطقة، لا سيما من خلال مبادرة الحزام والطريق، التي تهدف إلى إنشاء طرق تجارية عبر البر والبحر تذكرنا بطريق الحرير. وهكذا سوف ينتشر نفوذ بكين في الشرق الأوسط بمرور السنين.

تهتم دول مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين باختيار الخيول المناسبة لدعمها في

الوقت الذي تتدافع فيه الكيانات في الشرق الأوسط لملء فراغ السلطة الذي خلفه صعود وسقوط الدول الاستبدادية وحضور الولايات المتحدة المتغير في المنطقة. واليوم، يسلط العديد من الخبراء والمحللين الضوء على إيران والمملكة العربية السعودية وإسرائيل وتركيا كأبرز الكيانات، تليها الإمارات العربية المتحدة، التي تعد واحدة من أقوى شركاء الأعمال للصين في المنطقة. ففي عام 2022، تعتبر إعادة انتخاب بنيامين نتنياهو، والشلل السياسي في العراق، والصراعات بالوكالة في ليبيا وسوريا واليمن، وخفض أوبك بلس للنفط، وخطة العمل الشاملة المشتركة المجمدة، كلها تطورات مهمة ستشكل الشرق الأوسط في عام 2023 وما بعده. يمكننا أن نتوقع أن تتأثر التوترات الإيرانية السعودية بمستوى النفوذ الذي تتمتع به إيران في العراق وأماكن أخرى، مما قد يكون له تداعيات كبيرة على الديناميكيات الإقليمية. ومع تطلع نتياهو للعودة كرئيس للوزراء الإسرائيلي، من المرجح أن تستأنف محاولات أخرى لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والمستبدين العرب. وبالنظر إلى الدول خارج الشرق الأوسط، فإن قرار أوبك بلس بإدارة ظهرها للولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا يوحي إلى أنه في السنوات المقبلة، يمكن لروسيا والصين - اللتان تبدلان جهوداً منذ فترة طويلة للنهوض بمصالحهما - الحصول على المزيد من النفوذ.

### المصادر والمراجع:

- [https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/200824\\_MENA\\_Axis\\_Failed\\_States.pdf](https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/200824_MENA_Axis_Failed_States.pdf)
- [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=3367815](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3367815)
- [https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2019/01/FP\\_20190107\\_new\\_geopolitics\\_of\\_mena\\_final.pdf](https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2019/01/FP_20190107_new_geopolitics_of_mena_final.pdf)
- <https://www.wilsoncenter.org/publication/horizon-what-watch-2022>
- <https://www.mei.edu/publications/2022-trends-and-drivers-watch-middle-east>
- <https://fathomjournal.org/the-middle-east-in-2022/>
- <https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/14683849.2022.2085096?needAccess=true>
- <https://www.dailysabah.com/politics/1st-phase-of-turkeys-blue-homeland-2022-exercise-completed/news>
- <https://www.crisisgroup.org/b87-middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iran/restoring-iran-nuclear-deal-still>
- <https://carnegieendowment.org/sada/83771>

## تغير المناخ في القرن الأفريقي والشرق الأوسط

تغير المناخ قضية متعددة الأوجه، لها مجموعة من التأثيرات على ساحة الشؤون الخارجية، وهذا ما جعلها تكتسب تأثيراً واهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة. ومما يزيد الأمر تعقيداً حقيقة أن مواجهة هذا التحدي تتطلب درجة عالية من التنسيق الإقليمي والعالمية يتجاوز المستوى المحلي. ولا يمكن التقليل من أهمية العمل على التخفيف من حدة هذا التحدي، حيث توقع الخبراء أن الفشل في القيام بذلك بالشكل المناسب سيؤدي إلى اضطرابات كبيرة في هذا المجال، قد تشمل انهيار الدول الضعيفة، وزيادة الضغط لتحويل المساعدة من التنمية إلى الإغاثة في حالات الكوارث، وتصاعد الصراع على الموارد. ومن أجل المساعدة في إحراز تقدم في معالجة تهديد تغير المناخ. وقد أوضح المعلقون الحاجة إلى مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة ذات الصلة للمشاركة في مكافحته - سواء من الحكومات أو الجماعات غير الحكومية - للتعامل مع المشكلة بشكل مناسب باعتبارها تهديداً خطيراً يرتبط بعضه البعض الآخر بشكل متسلسل، ولها آثار على التحديات المجتمعية الأخرى. ولهذا السبب، غالباً ما يُشار إلى تغير المناخ على أنه «تأثير مضاعف» مدمر.

يسلط المحللون الضوء على أن القرن الأفريقي، على وجه الخصوص، هو واحد من أكثر مناطق العالم عرضة لتغير المناخ - حيث ترتفع درجة حرارة المناطق فيه بوتيرة أسرع من المتوسط العالمي. حوالي 70% من القرن الأفريقي إما أنه أرض قاحلة أو شبه قاحلة. والنتيجة، أن معظم الدول في القرن الأفريقي تعتبر معرضة بشدة لانفجارات مستمرة نتيجة الآثار السلبية لتغير المناخ مثل الجفاف والمجاعات والفيضانات وارتفاع درجات الحرارة لحدودها القصوى. وعلى هذا من المؤكد أن العوامل التي ترتبط بتغير المناخ تساهم في الأمراض والعلل المجتمعية التي يصاب بها المجتمع المحلي، مثل عدم

الاستقرار الحكومي وكلا من التخلف الاجتماعي والاقتصادي وانعدام الأمن الغذائي وكل هذه أشياء متشابكة بشدة. وإذا أضفنا إلى ذلك الدور البارز الذي يلعبه القطاع الزراعي في اقتصاد منطقة القرن الأفريقي وسبل عيش العديد من مواطني دوله نستطيع أن ندرك كيف تخلق كل هذه الأمور وضعاً يجعل أي آثار ضارة لتغير المناخ هناك أمراً بالغ الصعوبة.

ومثلما يحدث في القرن الأفريقي، ترتفع درجات الحرارة في الشرق الأوسط أيضاً بمعدل متسارع أكثر من بقية أنحاء العالم. فقد كشفت الدراسات أن الصيف في الشرق الأوسط أصبح أشد جفافاً وأن هطول الأمطار يحدث في نوبات أقل تكراراً. وبسبب هذا الأخير، يتوقع الخبراء أن الجفاف سيصبح أكثر شيوعاً وأكثر حدة في المستقبل. ومع ارتفاع درجة حرارة المنطقة وجفافها، يحذر المراقبون من أن إنتاج المحاصيل قد ينخفض بنسبة تصل إلى 30% خلال السنوات القليلة القادمة. ومن شأن ذلك أن يؤثر تأثيراً سلبياً على الصعيد الاقتصادي وعلى الصعيد الاجتماعي، وقد يؤدي هذا بالفعل إلى تفاقم المستويات المقلقة من انعدام الأمن الغذائي. وقد يؤدي علاوة على ذلك، كما يخشى المحللون إلى احتمال زيادة البطالة في المناطق الحضرية والضغط على الخدمات الاجتماعية التي يمكن أن تظهر، إذا اضطر الكثير من الذين فقدوا سبل عيشهم في المناطق الريفية إلى التدفق بكثافة إلى المدن بحثاً عن وظائف.

وافق مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي مؤخراً على مبادرة المياه الجوفية للقرن الأفريقي من أجل الصمود المعروفة اختصاراً بـ (HoAGWRP)، وهي مشروع متعدد المراحل يهدف إلى زيادة قدرة المنطقة على التعامل مع آثار تغير المناخ. ويشجع المشروع الذي تبلغ تكلفته 385 مليون دولار التعاون الإقليمي من أجل الوصول إلى موارد المياه الجوفية وتقليل العواقب الضارة للجفاف وغيره من ضغوط المناخ. ويظهر هذا المشروع الضخم الأولوية المتزايدة التي أُعطيت لمكافحة تغير المناخ في هذه المنطقة من العالم حيث يدرك المزيد والمزيد من المتخصصين المخاطر العالية غير المتناسبة المرتبطة به. وتشمل بعض المجالات الرئيسية ذات الأولوية المعاصرة التي يتم التركيز عليها تعزيز الزراعة الذكية مناخياً للحفاظ على الأمن الغذائي والاعتراف بأن تكلفة عدم



اتخاذ إجراء بشأن هذه القضية على المدى الطويل تفوق بكثير تكلفة اتخاذ الإجراءات.

أزمة الجوع المستمرة في الصومال هي إحدى المظاهر التي أظهرت وما زالت تظهر الآثار السلبية لتغير المناخ واضحة جلية في المنطقة خلال العام الماضي. فبعد أربعة مواسم متتالية من الأمطار القليلة وهذا متوقع تكراره أيضا في الموسم الخامس الحالي، يواجه ما يقرب من 8 ملايين شخص نقصًا حادًا في الغذاء، نزح من بينهم ما يقدر بنحو مليون شخص بحثًا عن الطعام وعن الماء.

وبسبب انخفاض معدل هطول الأمطار، يعاني غالبية مواطني تلك البلاد من نقص في الوصول إلى المياه النظيفة أيضًا، فقد جفت مصادر المياه الاستراتيجية أو تعطلت بسبب الإفراط في الاستخدام. وقد أدت السنوات المتتالية من عدم كفاية الأمطار والحصاد إلى تدمير المحاصيل، كما أدت إلى زيادة الأمراض الفتاكة مثل الكوليرا والحصبة. وبشكل عام، تعتبر ظروف الجفاف التي ظهرت في الصومال هي الأسوأ من هذا النوع منذ ما يقرب من نصف قرن، ويرى المحللون أن وقوع مثل هذا لن يزداد شيوعًا، إلا إذا لم يتم اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ.

في القرن الأفريقي، يعد استمرار العنف وعدم الاستقرار والصراع المستمر من العناصر البارزة التي أدت ومازالت، بلا شك، إلى زيادة الآثار السلبية لتغير المناخ. والواقع، أن الصراع وعدم الاستقرار وتغير المناخ جميعها عوامل مترابطة بشكل كبير وتعمل جنبًا إلى جنب في المساهمة في تفاقم بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تضائل الموارد الطبيعية إلى نشوب صراع بين المجموعات حول الوصول إليها، وفي الوقت نفسه، يمكن أن تؤدي النزاعات طويلة الأمد نفسها في كثير من الأحيان إلى نقص الموارد وعدم القدرة على توصيلها لمن هم في أمس الحاجة إليها.

وهناك العديد من الطرق التي يمكن أن تقود بها كل من هذه المتغيرات إلى متغيرات الأخرى أو تؤدي لتفاقمها. وبالتالي، كما يوضح الخبراء بشكل متزايد هناك صلة بين تغير المناخ، والصراع، وعدم الاستقرار، واصفين تغير المناخ بشكل مناسب بأنه «عامل

مضاعف للتهديد». وقد قاموا، في القرن الأفريقي على وجه الخصوص، بتسليط الضوء على كيف أن الأضرار الناجمة عن تغير المناخ مثل الطقس المتطرف والمتقلب - والتي أصبحت أكثر تواتراً وشدة - تدفع إلى الهجرة وتحث عليها وتؤدي لاندلاع صراعات عنيفة. فالعلاقة المتبادلة بين تغير المناخ والصراع تكون مدمرة بشكل خاص في السياقات الهشة مثل تلك التي نشهدها في جميع أنحاء المنطقة.

يعتبر النزاع الدائر في أوكرانيا أحد أهم العوامل التي ساهمت ومازالت، بلا شك، في تفاقم التداعيات الإنسانية الضارة لتغير المناخ مؤخراً. فقبل الغزو الروسي لأوكرانيا، كانت غالبية واردات القمح العظمى وغالبية مشتريات المساعدات الغذائية الإنسانية المتجهة إلى المنطقة تأتي من كل من روسيا وأوكرانيا، ونتيجة لذلك، أدى اندلاع الصراع بين هاتين الدولتين إلى منع الإمدادات الحيوية وتسبب في ارتفاع الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، حدث أيضاً نقص في التمويل العالمي لمكافحة الآثار الإنسانية الضارة لتغير المناخ، بسبب تركيز الكثير من اهتمام الجهات المانحة في أنحاء العالم للدعم على الوضع في أوكرانيا. ولذلك عانت الصومال، على سبيل المثال، من ذلك، فقد ذكرت الأمم المتحدة أنه في الوقت الذي تم فيه تلبية نداء أوكرانيا للحصول على الأموال بنسبة 80 %، فإن نداء الصومال، الأصغر بكثير، تم تمويله بنسبة 30 % فقط. وإجمالاً، على الرغم من حقيقة أن المانحين قد قدموا أكثر من 1.7 مليار دولار للاستجابة للوضع في أوكرانيا، فإن ميزانية المساعدات الإجمالية للصومال حالياً أقل من نصف ما كانت عليه في هذا الوقت من العام الماضي.

سُتُعد مؤتمرات الأمم المتحدة السنوية حول تغير المناخ هذا العام والعام المقبل في منطقة الشرق الأوسط، (2022 في مصر و2023 في الإمارات العربية المتحدة). وهذا سوف يسلط الضوء على ما يتم القيام به هناك في محاولة معالجة هذه القضية. فعلى سبيل المثال، من المقرر أن تفتتح قطر هذا العام في عام 2022 مشروع الخرسة للطاقة الشمسية الكهروضوئية (IPP) - وهو عبارة عن محطة طاقة شمسية بقوة 800 ميغاواط - كجزء من الجهود الوطنية لتوفير مصادر طاقة نظيفة ومتجددة ومستدامة.

وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت المملكة العربية السعودية عن خطط لمبادراتها الخضراء السعودية ومبادراتها الخضراء للشرق الأوسط، والتي تهدف إلى خفض الانبعاثات بأكثر من 4% من المساهمات العالمية، وزيادة حصتها من الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء خلال العقد المقبل، وتنفيذ مشاريع «الهيدروكربون النظيف». كما أعربت الإمارات العربية المتحدة عن نيتها تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بوتيرة تزيد عن 23% بحلول عام 2030. في المجموع، يسلط المحللون والخبراء البيئيون الضوء على كيفية نمو إجمالي الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط ليصل إلى سبعة أضعاف خلال العقد الماضي - من 960 مليون دولار إلى 6.9 مليار دولار.

وقد كانت ندرة المياه في سوريا واحدة من أهم الأزمات الحالية المتعلقة بالمناخ التي ظهرت مؤخراً في الشرق الأوسط. حدد المراقبون كيف أن أحد العوامل الحاسمة المساهمة في الأزمة الصحية هو عدم وصول السكان إلى المياه النظيفة نتيجة للصراع السوري الطويل، ذلك الصراع الذي ترك الكثيرين يعتمدون على مصادر غير آمنة بسبب تدمير البنية التحتية الوطنية للمياه. وعلاوة على ذلك، ومما زاد الطين بلة وضاعف من تفاقم الظروف، تدهور سلامة المياه في نهر الفرات - الذي شهد تدهوراً خطيراً بسبب آثار تغير المناخ، مما جعله أرض مستنقعات في العديد من المناطق ما جعل القطنين لهذه المناطق يغادرونها بشكل مكثف لأنها أصبحت قاحلة وعرضة للجفاف. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 30% من السكان السوريين يعتمدون على نهر الفرات من المصادر الأساسية لمياه الشرب. وقد كشفت أدلة علمية حديثة أيضاً أن تدفق نهر الفرات قد انخفض إلى مستويات لم يسبق لها مثيل تاريخياً، لا سيما في المناطق الشمالية الأكثر ضعفاً في سوريا، وهذا له آثار سلبية كبيرة على النظام البيئي.

إن التوسع في المعرفة حول الآثار السلبية لتغير المناخ هو عامل حاسم يعمل على تسريع جهود التعامل مع المشكلة والاهتمام بها. في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، تُبرز البيانات والمعلومات المستقاة من الدراسات الحديثة أن التغطية الإخبارية والإعلامية لتغير المناخ قد وصلت إلى مستويات عالية بشكل غير مسبوق. فقد أشارت

مجموعات مراقبة وسائل الإعلام إلى الارتفاع المستمر في الاهتمام بتغير المناخ خلال السنوات السابقة، والذي يتزامن مع زيادة الوعي العام بشأن وجوده. وبالإضافة إلى ذلك، فنظراً للعصر الرقمي الحالي، ومع زيادة إمكانية الوصول إلى الإنترنت واستخدامه في الكثير من حياتنا اليومية، أصبحت المعلومات المتعلقة بالآثار السلبية لتغير المناخ متاحة على نطاق واسع الآن أكثر من أي وقت مضى. وقد كشفت الأبحاث في هذا الموضوع عن زيادة كبيرة جداً في عدد عمليات البحث عبر شبكة الإنترنت عن مصطلحات مثل «الطوارئ المناخية» و«العمل المناخي». يعتقد الكثيرون أن الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا بين جيل الشباب من المواطنين في أنحاء العالم سيؤدي إلى استمرار توسع وصول العامة للمعرفة والوعي بالمخاطر الملحوظة لتغير المناخ في السنوات القادمة.

والأهم من ذلك أن الخبراء والمتخصصون، أوضحوا أن تغير المناخ لن يبق مجرد مجال ذي أهمية قصوى، ولكنه سيصبح مصدر قلق كبير في المستقبل. ولهذا السبب، تقوم مجموعة واسعة من الجهات الدولية الفاعلة بوضع أهداف لمعالجة المشاكل المتعلقة بتغير المناخ على مدى يتراوح بين عشر إلى ثلاثين عاماً قادمة. ويحذر المحللون من أن ضرراً لا يمكن إصلاحه سينتج إذا لم يتم اتخاذ خطوات كافية للتخفيف من الآثار السلبية خلال هذه الفترة. ويتوقع مستشرفون للظروف المستقبلية أن حوادث الطقس مثل موجات الحرارة والأعاصير والجفاف سوف تزداد سوءاً. ويربط العلماء، على نحو متزايد، بين تغير المناخ والطقس القاسي، مدركين أن تأثيرات الأول يزيد، بلا شك من تواتر الأخير.

ويؤكد خبراء المناخ على أن اتخاذ خطوات استباقية للحفاظ على النظام البيئي ضروري لضمان عدم تكرار وقوع هذه الأحداث. لذلك، قد يتوقع المرء أن يرى تصميمًا مستمرًا وتركيزًا على التعاون بين اللاعبين العالميين مع اقترابنا من العام الجديد وما بعده في محاولة للحد من التهديد الخطير الذي يشكله تغير المناخ. وسوف نسلط الضوء على القرن الأفريقي والشرق الأوسط على وجه الخصوص لأن هذه المناطق تتأثر بشكل خاص سلباً بتغير المناخ وتتطلب الاهتمام من أجل التصدي بطرق مناسبة للتهديد الخطير الذي يشكله على البشرية.

المصادر والمراجع:

- <https://foreignpolicy.com/08/12/2021/climate-security-council-africa-horn/>
- <https://www.brookings.edu/blog/planetpolicy/14/03/2022/climate-change-may-devastate-the-middle-east-heres-how-governments-should-tackle-it/>
- <https://americandiplomacy.web.unc.edu/05/2021/the-impact-of-climate-change-on-us-foreign-policy/>
- <https://www.weforum.org/agenda-3/10/2022/key-fronts-africa-climate-change/>
- <https://www.ceh.ac.uk/news-and-media/news/study-suggests-civil-action-increasing-public-awareness-climate-change>
- <https://www.nature.com/articles/d41586~#8-03346-022-text=In20%October2%C2%the20%UAE20%became%net2%Dzero20%targets20%for.202060%>
- <https://www.care.org/our-work/disaster-response/emergencies/somalia-food-insecurity-crisis/>
- <https://www.colorado.edu/today/21/12/2021/climate-change-news-coverage-reached-all-time-high-language-describe-it-shifting:~#text=While20%newspaper20%Coverage20%then20%Plateaued%from20%October%20to20%November.202021%>
- <https://www.weforum.org/agenda/07/2021/new-era-climate-action-middle-east/>
- <https://reliefweb.int/report/world/how-climate-change-driving-conflict-africa>
- <https://www.nationalgeographic.com/environment/article/deadly-heat-waves-floods-drought-will-get-worse-if-warming-continues>

## مفاوضات إعادة الاتفاق النووي مع إيران

كان إحياء الاتفاق النووي الإيراني، المعروف رسمياً باسم خطة العمل الشاملة المشتركة المعروف اختصاراً بـ (JCPOA) هو الموضوع السائد والساخن في الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة. وقد كانت هذه الصفقة أيضاً هي نقطة الخلاف طويلة الأمد بين السياسيين في داخل الولايات المتحدة بين السياسيين وخارجها مع حلفائها. وقد حدث الكثير من التطورات فيما يتعلق بهذا الموضوع في عام 2022. وبدأت بالفعل مفاوضات لإحياء الاتفاقية. وقد أثرت العديد من الجهات الفاعلة، وخيارات السياسة، والأحداث على هذه المفاوضات، ولكن لسوء الحظ، توقفت المفاوضات مؤخراً مع فرصة ضئيلة لاستئنافها في ظل الوضع السياسي الحالي. ويسعى هذا التقرير إلى تقديم بعض الرؤى التحليلية للمبادرات والجهات الفاعلة الرئيسية التي أثرت في المفاوضات المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة.

في خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، وافقت إيران والقوى الكبرى الأخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، على أن تقوم إيران بتفكيك جزءاً كبيراً من برنامجها النووي مقابل رفع العقوبات الصارمة التي تكلفها مليارات الدولارات. وقد كان قرار إيران بتمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من مراقبة مواقعها النووية من أجل ضمان امتثالها للاتفاق عنصراً حاسماً آخر في الاتفاقية. ولو بقيت إيران ملتزمة بالاتفاق لمدة 5 سنوات، فسيتم أيضاً رفع حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على إيران. وعدا الولايات المتحدة وإيران، وقعت أيضاً عدة دول أخرى - مثل الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة وألمانيا - على الاتفاقية. وقد تم التوقيع على الصفقة في الأصل في عام 2015 في ظل إدارة أوباما. وقال أنصار الخطة أنها تمنع إيران من مواصلة تطوير برنامج أسلحتها النووية. فمن شأن منع إيران من الحصول على أسلحة نووية أن يقلل بدوره من فرصة الصراع بين إيران وخصومها الإقليميين، ومن بينهم إسرائيل والسعودية. ومع

ذلك، عارضت هاتان الدولتان (إسرائيل والسعودية) الصفقة بشدة. ولكن إسرائيل كانت هي الأكثر صخباً في معارضتها للاتفاق، حيث ذهبت إلى حد القول إنها ستظل تخربه بنشاط، وإذا رأت ذلك ضرورياً، فستهاجم المنشآت النووية الإيرانية بشكل مباشر. لم تكن إسرائيل والسعودية الدولتين الوحيدتين اللتين عارضتا الصفقة. فقد رفض الجمهوريون في مجلس النواب الأمريكي بشدة الاتفاقية لأنهم اعتقدوا أن إيران ستخرق الاتفاقية وأن الولايات المتحدة ستقدم شيئاً مقابل لا شيء.

في عام 2018، انسحب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من خطة العمل الشاملة المشتركة وأعاد فرض عقوبات قاسية على إيران. وقد تمكن ترامب من القيام بذلك لأن أوباما كانت لديه مشاكل في التصديق على المعاهدة بسبب معارضة الجمهوريين في الكونجرس. وهذا يعني أن الولايات المتحدة يمكن أن تتراجع بسهولة عن الاتفاقية طبقاً لرغبة الرئيس. ورداً على انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاقية، استأنفت إيران العديد من أنشطتها النووية. ومن بين أكثر الأنشطة إثارة للقلق قيام إيران بتخصيب اليورانيوم. وتستخدم هذه العملية لإنتاج اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة النووية، لكونه مكون ضروري لها. وعلى الرغم من ذلك فالصفقة لا تزال سارية المفعول من الناحية الفنية لأن الموقعين الآخرين لم يتراجعوا. وقد كانت الولايات المتحدة المساهم الرئيسي في التنازلات المقدمة لإيران، وبالتالي، لم تر إيران فائدة من الاستمرار في الامتثال للاتفاق إذا كانت غالبية العقوبات ما زالت تطبق عليها. واعتبر العديد من منتقدي دونالد ترامب أن الانسحاب عملاً أحمق، حيث كان من المتوقع من إيران بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، أن تستغرق سنوات عديدة لإنتاج أسلحة نووية، والآن قد يستغرق الأمر فترة زمنية قصيرة قبل القيام بذلك. وكان ترامب قد هاجم الصفقة خلال حملته ووعده بسحب الولايات المتحدة من الاتفاق من جانب واحد، وإعادة ممارسة أقصى قدر من الضغط على إيران.

أوضح بايدن أنه يعتزم اتخاذ إجراءات لمحاولة إحياء الاتفاقية بعد توليه منصبه في عام 2021، شريطة أن تستأنف إيران الالتزام بالاتفاق السابق. وقد بدأت المحادثات

بشكل جيد، ولكن بعد ثماني جولات من المفاوضات، لا تزال العقبات قائمة. وقد بدا الطرفان وكأنهما على وشك التوصل إلى اتفاق في عام 2022 بعد شهرين من المفاوضات المحمومة. وللأسف، وقع انسداد آخر، وألقت كل من طهران وواشنطن باللوم على الآخر متهمه إياه باللامبالاة. وتم تأجيل المزيد من المناقشات إلى ما بعد انتخابات التجديد النصفي للولايات المتحدة. وكانت المفاوضات قد بدأت في مراحلها الأولى بين الولايات المتحدة وإيران من خلال وسطاء. وعلى الرغم من أن هذين كانا المفاوضين الرئيسيين، إلا أن دولاً أخرى، وهي، بشكل أساسي إسرائيل والمملكة العربية السعودية وروسيا، شاركت كل منها بشكل ما خلال المحادثات. وقد عارضت كل من إسرائيل والمملكة العربية السعودية بشدة احتمال إحياء الصفقة. فقد اعتقدوا أن الصفقة ستسمح لإيران بالحصول على المزيد من الأموال والسماح لهم بتمويل مجموعات تعمل بالوكالة عن إيران بشكل أفضل في المنطقة. وقد ظلت إسرائيل هي الأعلى صوتاً في الأطراف المعارضة للصفقة، قائلة إنها ستقوم بتوجيه ضربات لإيران إذا شعرت أنها مهددة. وقد شكل هؤلاء الحلفاء الإقليميون للولايات المتحدة عبئاً على المحادثات والمفاوضات مما جعل من الصعب على أي من الجانبين التفاوض بحسن نية.

قبل بدء هذه المفاوضات، ألقت «شرطة الآداب» القبض على امرأة تبلغ من العمر 22 عاماً تُدعى مهسا أميني لانتهاكها القواعد الإيرانية الصارمة التي تتطلب من النساء تغطية شعرهن بالحجاب. وقد قُتل مهسا أميني أثناء احتجاجها، الأمر الذي أثار حفيظة واحتجاجات الكثير من الإيرانيين. في البداية، تركزت الاحتجاجات حول اعتقال وقتل أميني، لكنها تطورت في النهاية إلى احتجاجات تطالب بمزيد من الحريات. بل تصاعدت بعض الاحتجاجات مطالبة بإسقاط النظام. مع استمرار وانتشار الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد، قامت أعداد كبيرة من النساء بحرق حجابهن قص شعورهن. وانتشرت هتافات مثل «المرأة، الحياة، الحرية» و«الموت للديكتاتور». لدرجة أن حجم ونبرة الاحتجاجات يكادا يعكسان تلك التي حدثت أثناء الثورة الإيرانية في السبعينيات. لم تعد الاحتجاجات تدور حول عدم الرضا بسبب سياسات وممارسات معينة، بل تحولت إلى حالة من عدم



الرضا عن حالة المجتمع والحكومة ككل. وقد كان رد فعل إيران وحشياً وقمعيًا، ولم يكن هذا مفاجئاً. أدانت الولايات المتحدة القمع الوحشي وأعلنت في النهاية عن عقوبات جديدة تستهدف تجارة النفط الإيرانية. وألقت إيران، من جانبها، باللوم على إسرائيل والولايات المتحدة في الاحتجاجات. ولكن على الرغم من انتشار التظاهرات المناهضة للحكومة، إلا أن المفاوضات الهادفة إلى محاولة إحياء خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA) ظلت مستمرة في محاولة لشق طريق للحل.

وفي أكتوبر 2022، تم اكتشاف أن إيران بدأت في تزويد روسيا بطائرات بدون طيار وذخائر أخرى للحرب في أوكرانيا. استخدمت القوات الروسية «طائرات كاميكازي بدون طيار» لمهاجمة المدنيين والبنية التحتية المدنية في أوكرانيا. كما تواجد أعضاء من الحرس الثوري الإسلامي الإيراني في أوكرانيا لتدريب الأفراد الروس على كيفية استخدام هذه الأسلحة. وقالت الولايات المتحدة إن تصدير الأسلحة هذا يمكن أن يشكل خرقاً للقرار. فقد حظرت خطة العمل المشتركة الأصلية صادرات الأسلحة التقليدية من قبل إيران حتى أكتوبر 2020، وشملت حظر آخر على الأنشطة المتعلقة بالصواريخ الباليستية، والتي من المقرر أن تنتهي صلاحيتها في أكتوبر 2023. وقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الانتهاك، وكذلك الموقعين الآخرين إشارة واضحة على أن إيران لم تكن مهتمة بإحياء خطة العمل المشتركة بصدق.

إمداد روسيا بالطائرات بدون طيار ما هو إلا مجرد جزء من الاتجاه المتنامي لشراكة إيران وروسيا مع بعضهما البعض. فإلى جانب مبيعات الأسلحة، كانت هناك مناسبات متعددة حيث ناقش قادة البلدين، فلاديمير بوتين وعلي خامنئي، كيف يمكنهم تعزيز علاقتهم. ويعتقد تقرير استخباراتي أمريكي آخر مؤخراً أن إيران تسعى حالياً للحصول على مساعدة روسيا في محاولة لتعزيز برنامجها النووي. وبحسب ما ورد طلبت إيران من روسيا المساعدة في الحصول على مواد نووية إضافية، ومساعدتها في تصنيع الوقود النووي. ولكن ليس من الواضح حتى الآن ما إذا كانت روسيا قد وافقت على المساعدة أم لا، حيث كان الكرملين في الماضي يعارض، ظاهرياً، أن تصبح إيران دولة نووية. وقد يتغير

هذا مع استمرار تزايد الأدلة على تقارب إيران وروسيا. وقد تقدم موسكو أيضاً المشورة المحتملة لطهران حول كيفية قمع حركة الاحتجاج الأخيرة.

بسبب هذا الاكتشاف الأخير، أصبح إحياء خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA) في مأزق خطير، ويبدو أنه من غير المحتمل أبداً إعادته في ظل الظروف الحالية. لا يبدو أن أيًا من الأطراف الرئيسية على استعداد لمواصلة المفاوضات بسبب هذه الأحداث الأخيرة. ولذلك قد يكون تغيير النظام أحد المسارات المحتملة للمضي قدماً. فقد تؤدي الاحتجاجات الواسعة النطاق والاستياء الشديد من الحكومة الحالية في النهاية إلى ثورة مماثلة لتلك التي حدثت في السبعينيات. هذا يطرح سؤالاً كبيراً جداً «ماذا لو؟» ولكنه سيناريو محتمل تماماً. فقد يعني النظام الجديد، نظاماً أكثر ودية تجاه الولايات المتحدة، أو على الأقل أكثر تقبلاً للشروط الموضوعية. ما يحدث في إيران هو إلى حد كبير خارج سيطرة الولايات المتحدة. الوضع في إيران لا يمكن التنبؤ به بشكل كبير. عدم القدرة على التنبؤ هذه إلى جانب العلاقة المتنامية بين إيران وروسيا يجعل من الصعب رؤية أي مسار للمضي قدماً مع الحكومة الحالية في إيران. وكما شهدت الانتخابات النصفية الأخيرة في الولايات المتحدة استيلاء الجمهوريين على السلطة في مجلس النواب، من المرجح أن يدفعوا بايدين لاتخاذ مواقف أكثر تشدداً تجاه إيران وإظهار المزيد من الدعم للمتظاهرين هناك. ومن المتوقع أيضاً أن يقدموا العديد من مشاريع قوانين العقوبات في العامين المقبلين. تطور آخر حديث قد يردع أي محاولات أخرى، هو إعادة انتخاب بنيامين نتنياهو رئيساً لوزراء إسرائيل. فيمكن لائتلافه اليميني المتطرف أن يلعب أيضاً دوراً مهماً في تخريب مفاوضات إحياء خطة العمل المشتركة الشاملة المحتملة.

في النهاية، من غير المرجح أن يكون هناك اتفاق قادم مع إيران للحد من برنامجها النووي. ومن المرجح أن تطور إيران أسلحة نووية قريباً، مما يجعل محاولة إحياء خطة العمل المشتركة المشتركة موضع نقاش. فقد يؤدي ذلك إلى تصاعد التوترات بين إيران وخصومها في المنطقة، وقد يؤدي إلى مزيد من زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

المصادر والمراجع:

- <https://www.cnn.com/2022/10/31/politics/malley-iran-deal-comments/index.html>
- <https://www.aljazeera.com/news/2022/10/24/could-iran-alleged-drone-sales-to-russia-impact-the-nuclear-deal>
- <https://www.cnn.com/2022/11/04/politics/iran-russia-nuclear-program/index.html>
- <https://www.reuters.com/world/iran-nuclear-deal-has-no-future-senior-german-coalition-party-official-2022-11-02/>
- <https://www.reuters.com/world/iran-nuclear-deal-has-no-future-senior-german-coalition-party-official-2022-11-02/>
- <https://www.reuters.com/world/iran-nuclear-deal-has-no-future-senior-german-coalition-party-official-2022-11-02/>
- [https://www.cfr.org/backgrounder/what-iran-nuclear-deal?gclid=CjwKCAiA9qKbBhAzEiwAS4yeDVSNRuRq1rVdld-Wy-gP-Vw-FUyV87f\\_ZgG\\_YMzh9yF1AHdLOGtSSxoChEMQAvD\\_BwE](https://www.cfr.org/backgrounder/what-iran-nuclear-deal?gclid=CjwKCAiA9qKbBhAzEiwAS4yeDVSNRuRq1rVdld-Wy-gP-Vw-FUyV87f_ZgG_YMzh9yF1AHdLOGtSSxoChEMQAvD_BwE)
- <https://www.nytimes.com/2022/11/05/us/politics/biden-ukraine-mid-term-elections.html>
- <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-63240911>
- <https://www.armscontrol.org/factsheets/Timeline-of-Nuclear-Diplomacy-With-Iran>

## المجاعة والجفاف

المجاعة هي أكثر أنواع انعدام الأمن الغذائي كارثية وأخطرها من حيث الحجم والشدة. يحدث ذلك عندما يموت عدد كبير من الناس بسبب نقص الغذاء، وعندما لا يستطيع أكثر من 20% من الأسر تناول الطعام، وعندما يتجاوز سوء التغذية الحاد 30%، وعندما يرتبط الموت بالجوع. يواجه حوالي 30 مليون شخص جوعاً مقلقاً ومستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في شمال شرق نيجيريا وجنوب السودان والصومال واليمن. 10 ملايين منهم يواجهون ظروف مجاعة طارئة. هناك أيضاً العديد من البلدان الأخرى مثل ملاوي والسودان وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسوريا حيث لا يملك ملايين الأشخاص في تلك الدول ما يكفي من الغذاء لإطعام أسرهم. ويؤدي الجفاف الشديد وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع إلى تدمير مجتمعات بأكملها في كينيا وإثيوبيا والنيجر وتشاد والكاميرون وأجزاء من المنطقة الجغرافية لجنوب إفريقيا، وفقاً لشبكة أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعة. ويتوقع العلماء أن 1.8 مليار شخص إضافي سيعانون من الجوع إذا زادت درجة حرارة الأرض بمقدار 4 درجات مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة.

لكل فرد الحق في الحصول على غذاء كافٍ ومناسب للعيش حياة صحية ونشيطة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولحماية هذا الحق، تلتزم الحكومات بسن سياسات وتقديم الدعم المناسب لضمان أن يتمكن جميع الناس من تحمل تكاليف الغذاء الآمن والمغذي في جميع الأوقات. ويتم تعريف مفهوم الأمن الغذائي من خلال أربعة أبعاد. الأول هو التوافر، والذي يشير إلى الإمداد بالغذاء محلياً أو دولياً. يأتي بعد ذلك الوصول، الذي يستكشف عدد الموارد التي يتعين على الأسر الحصول عليها ليحصلوا على كمية مناسبة من الطعام. ثالثاً، الاستخدام، والذي يشير إلى جودة الطعام المطلوبة للحصول

على تغذية كافية. أخيراً، الاستقرار، ويُعرّف بأنه القدرة على الوصول المستمر إلى مصادر الغذاء عالية الجودة. وقد كان للحرب المستمرة في أوكرانيا تأثير سلبي على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على وجه الخصوص، حيث رفعت أسعار الخبز والمواد الغذائية الأساسية الأخرى. وكانت أسعار المواد الغذائية قد ارتفعت بالفعل بسبب جائحة كورونا، وقد أضاف الصراع عبئاً ثقيلاً إلى ذلك فقط.

لا يشكل الصومال وإثيوبيا وكينيا سوى 2 في المائة من سكان العالم، ومع ذلك فمن المثير للقلق أنهم يشكلون حوالي 70% من أشد حالات انعدام الأمن الغذائي خطورة في العالم بين البلدان التي واجهت مشكلة الجوع والجفاف الحاد هذه. أحد المتغيرات التي أدت إلى تفاقم هذا الأمر هو حقيقة أن العديد من هذه الأماكن قد دمرها الصراع، مما ترك الآلاف دون وصول كافٍ إلى الغذاء وأجبرهم على الهجرة إلى مناطق أخرى على أمل العثور على مصادر غذائية أكثر استقراراً. في الصومال على سبيل المثال، حددت الوكالات ست مناطق مختلفة تواجه نسب كبيرة من السكان فيها ظروف المجاعة. وقد تأثرت إثيوبيا أيضاً بشكل كبير بالنزاع والجفاف، مع تزايد عدد الأسر غير القادرة على الحصول على المياه العذبة أو المنتجات الغذائية. ويقدر عدد الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة بحوالي 5.7 مليون شخص.

هناك أكثر من 11 مليون شخص في الصومال في حاجة ماسة إلى الضروريات الأساسية نتيجة للصراع، وارتفاع تكاليف الغذاء، والجفاف المفرط الناجم عن أربعة مواسم مطيرة متتالية فاشلة. وفي كثير من الحالات، تموت الحيوانات من الجوع والعطش، وجفاف الحقول، وأقرب مصادر المياه النظيفة على بعد أميال. ومما يزيد الأزمة سوءاً حقيقة أن 90% من واردات القمح الصومالية تأتي من روسيا وأوكرانيا، وبالتالي أدى اندلاع الحرب بين البلدين إلى منع الإمدادات وتسبب في انفجار أسعار المنتجات. أُجبر أكثر من 800 ألف شخص على الفرار من ديارهم بسبب الجفاف منذ بداية العام الماضي في الصومال. الصومال ليست فقط واحدة من أكثر البلدان تضرراً من الجفاف في القرن الأفريقي، بل هي واحدة من الدول التي تعاني في أنحاء العالم. يعاني حوالي 1.4 مليون طفل في

الصومال دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. وقد تسبب الجفاف في نفوق ما يقدر بنحو 7 ملايين رأس من الماشية، مما أدى إلى فقدان الغذاء والدخل للعديد من الأسر. في هذه البلدان وحدها، يعاني حوالي 1.4 مليون طفل من سوء التغذية الحاد. فقد شهدت كينيا أيضاً مشكلة جفاف متفاقمة، حيث يواجه أكثر من نصف مليون شخص من المجاعة، على غرار الصومال، ولكن ليس على نفس النطاق، واجهت كينيا أيضاً نقصاً في هطول الأمطار في مواسم عديدة متتالية. والآن تؤدي الزيادة الحادة في تلاشي المحاصيل وتقلصها إلى تفاقم الجوع في وسط كينيا، التي شهدت لفترة طويلة فائضاً في إنتاج الغذاء. نتيجة موت مئات الحيوانات من العطش، ويكافح الرعاة الذين يعتمدون على الماشية هناك من أجل البقاء. وعندما تموت الحيوانات، كثيراً ما يتشاجر جامعو الجلود والمخلفات على جثثهم.

يعتبر الجفاف والجوع وانعدام الأمن الغذائي من القضايا الرئيسية في الشرق الأوسط الآن، وهو يؤثر على دول مثل اليمن ومصر ولبنان وفلسطين.. فالمنطقة تستورد حوالي 50% من قمحها من روسيا وأوكرانيا، وبالتالي فإن اندلاع القتال منذ فترة طويلة بين البلدين قد ترك نقصاً كبيراً في الغذاء. في مصر، يعتبر الأمن الغذائي هشاً للغاية، حيث لا يستطيع القطاع الزراعي في البلاد إنتاج ما يكفي من الحبوب لإطعام السكان، وهذا ينطبق بشكل خاص على الحبوب مثل القمح والبنجر الزيتية. ونتيجة لذلك، أصبحت البلاد واحدة من أكبر المستوردين في العالم، ولكن لسوء الحظ، يأتي 85% من القمح المصري و73% من زيت عباد الشمس من روسيا. في لبنان، يعاني مليوني لبناني من نقص في الغذاء، ويتأثر ذلك بشكل كبير باعتماد البلاد الكبير على واردات القمح - حيث يأتي حوالي 66% من أوكرانيا و12% من روسيا. وعلاوة على ذلك، لا تزال سعة تخزين لبنان للاحتياطيات عند حوالي 50% فقط، بعد أن تضررت بشدة في عام 2020. في سوريا، أدت أزمة الغذاء والمياه هناك إلى نزوح ما لا يقل عن 12 مليون شخص وتركت 65% من السكان يعانون من أزمة إنسانية مفاجئة. يعاني طفل واحد من بين كل خمسة أطفال من سوء التغذية في شمال سوريا وحده. وقد صرحت مديرة منظمة كير سوريا،

جوليان فيلدويك، أن «الحرب الحالية في أوكرانيا تضيف إلى الآثار المدمرة بالفعل للوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والنازحين داخل سوريا». ويواجه اليمن منذ سنوات أسوأ أزمة إنسانية في العالم، حيث كان هناك حوالي 31 ألف شخص يعانون من مستويات شديدة من الجوع في الماضي، ومع ذلك، فقد تضاعف ارقم اليوم إلى خمسة أضعاف، ما يقدر بنحو 161 ألف شخص<sup>(1)</sup>. وأدت الآثار المدمرة للصراع اليمني إلى تفاقم المجاعة هناك.

منطقة الشرق الأوسط والقرن الأفريقي ليستا المنطقتين الوحيدتين اللتين تواجهان أوضاعاً معاصرة حرجة من حيث انعدام الأمن الغذائي، فهناك معاناة أيضاً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. هناك ارتفاع بنسبة 79 % تقريباً في عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع من عام 2014 إلى عام 2020. وتتجاوز معدلات سوء التغذية 10 % في بلدان مثل بوليفيا، وجمهورية الدومينيكان، والإكوادور، والسلفادور، وجواتيمالا، وهايتي، وهندوراس، ونيكاراغوا، وباراجواي، وفنزويلا. ويعتبر الوباء أحد المتغيرات الرئيسية والبارزة التي أدت بالتأكيد إلى تفاقم الوضع. في أمريكا الجنوبية، يؤثر الجوع على 33.7 مليون شخص، أو حوالي 7.8 % من السكان. وقد عانى 4 من كل 10 أشخاص في المنطقة من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2020، وهو رقم يعادل 60 مليوناً أكثر من عام 2019، بزيادة قدرها 9 نقاط مئوية. ولا يؤثر انعدام الأمن الغذائي على الرجال والنساء بشكل متساوٍ في تلك المنطقة، إذ في عام 2020، عانى 41.8 % من النساء في المنطقة من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، مقارنة بـ 32.2 % من الرجال.<sup>(2)</sup>

التدهور المتسارع في حياة الناس اليومية لم يمنحهم سوى القليل من الخيارات، لم يترك لهم سوى مغادرة مجتمعاتهم. أحد الأمثلة على ذلك هو موجة المهاجرين الهايتيين

(1) Data from <https://www.care.org/news-and-stories/press-releases/the-hunger-clock-is-ticking-across-the-middle-east-and-north-africa-three-weeks-into-the-ukraine-conflict-people-are-already-feeling-the-impact/>

(2) Data from <https://www.paho.org/en/news/-2021-11-30new-report-hunger-latin-america-and-caribbean-rose-138-million-people-just-one-year>

الذين سافروا خلال جائحة كورونا إلى البرازيل وشيلي، من بين أماكن أخرى. يلعب ارتفاع معدلات الفقر أيضاً دوراً رئيسياً في التأثير سلباً على وصول المدنيين إلى الغذاء، حيث تعني الزيادة في هذا أن عدداً أكبر من الناس لديهم موارد أقل للقيام بذلك. هذه ديناميكية تثير قلقاً خاصاً، حيث ينفق الناس في هذه المنطقة ما بين 20 و 59% من دخلهم على الغذاء. كمقارنة لوضع هذا في المنظور الصحيح، ينفق الناس في الولايات المتحدة في المتوسط أقل من 10% من ميزانيتهم على الطعام. من الأمازون إلى جبال الأنديز، ومن مياه المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي إلى الأعماق الثلجية في باتاجونيا، يعتبر الطقس المتطرف وتغير المناخ أيضاً من المتغيرات التي تؤثر على الجفاف - كما يتضح من هطول الأمطار الغزيرة وموجات الحر البرية والبحرية وذوبان الأنهار الجليدية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

بالإضافة إلى ذلك، تُظهر بيانات عام 2021 أن معدلات إزالة الغابات كانت الأعلى منذ عام 2009، وهذا يضر بالبيئة والجهود المبذولة للتخفيف من تغير المناخ. فمنطقة أمريكا اللاتينية تشهد اتجاهاً نحو الاحترار، حيث يبلغ متوسط ارتفاع درجة الحرارة 0.2 درجة مئوية. كما أدى الجفاف الضخم في وسط شيلي إلى إعاقة المنطقة، وقد شهد عام 2022 مرور أكثر من 13 عاماً منذ أن بدأ هذا. يرى العلماء أن هذا هو أطول جفاف حدث منذ ألف عام، وقد وضع هذا الجفاف شيلي في طليعة أزمة المياه في المنطقة.

هناك أمل في مناطق معينة، لحسن الحظ، حيث أن منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية لديها ما يكفي من الغذاء لضمان عدد كافٍ من السعرات الحرارية للسكان، بمعدل اكتفاء ذاتي يبلغ 117%. والدولة الوحيدة في المنطقة التي يقل معدلها عن 100% هي هايتي، بنسبة 95%<sup>(1)</sup>. وتعد زيادة الإنتاج الزراعي والتجارة بين البلدان أحد العوامل التي يمكن أن تساعد في الحفاظ على توافر الغذاء واستقراره. وهذا متحقق بشكل خاص فيما يتعلق بالحبوب واللحوم والفواكه والخضروات. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات

(1) Data from <https://www.iadb.org/en/improvinglives/will-latin-america-face-food-crisis-future>



مستمرة مثل تشجيع الممارسات الزراعية التي لا تستنفذ الموارد الطبيعية وتقلل من خسائر الغذاء. إن تقديم المساعدات الإنسانية للمناطق التي تعاني من مشاكل غذائية هو الطريقة الأساسية للتخفيف من هذه المشاكل. إن الأماكن التي مزقتها الحرب مثل اليمن في حاجة ماسة إلى المساعدة، حيث يعتمد الكثير من الناس هناك على المساعدات من الدول الأخرى لتوفير الإمدادات والموارد الأساسية. الخلاصة، لا مفر من وقوع المجاعات وحدوث الجوع، لكن التخطيط السليم يمكن أن يساعد في إنقاذ الأرواح وحماية الملايين من هذا المرض المجتمعي. من الصعب التخفيف من حدة الجفاف، ولكن من مسؤوليتنا التأكد من أن لدينا خطة للسيطرة على الآثار التي يخلفها البشر على تغير المناخ من أجل الحد من تكرار وشدة هذه الأنواع من الكوارث.

**المصادر والمراجع:**

- <https://www.iadb.org/en/improvinglives/will-latin-america-face-food-crisis-future>
- <https://www.redcross.org.uk/stories/disasters-and-emergencies/world/africa-hunger-crisis-100-million-struggling-to-eat>
- <https://www.dw.com/en/east-africas-drought-threatens-millions-with-starvation/a63540640->
- <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/hunger-clock-ticking-across-middle-east-and-north-africa-three-weeks>
- <https://www.theguardian.com/world/2022/aug/20/drought-in-horn-of-africa-places22-m-people-at-risk-of-starvation-says-un>
- <https://www.paho.org/en/news-2021-11-30/new-report-hunger-latin-america-and-caribbean-rose-138-million-people-just-one-year>

## روسيا

### الحرب الروسية-الأوكرانية



#### مجموعة التفكير الاستراتيجي



#### أ. فايز الجولاني

الصفة : مُشرفٌ عامٌ على التحرير والمحتوى  
في فضائيتين إعلاميتين (إنفينيتي وأزهري)

- عمل مستشاراً في إعادة هيكلة العديد من المؤسسات المختصة بالإنتاج التلفزيوني والسينمائي؛ وشارك في تأسيس العديد منها.
- ساهم في تأسيس مراكز بحثية تُعنى بالتحليل السياسي والدراسات المستقبلية.
- ترجم كتاب «تاريخ اللغة» (ستيفن روجر فيشر).
- راجع ترجمة كتاب «يوميات عام الطاعون» (دانييل ديفو).
- عضو «مجموعة التفكير الاستراتيجي»، وله عشرات الملفات التحليلية الصادرة عن «المجموعة» خلال الأعوام الستة الأخيرة. درس الهندسة واللغة والنقد الأدبي.

## الملخص

تبوأ الحرب الروسية-الأوكرانية مركز الصدارة في قلب المتغيرات الروسية، وبؤرة الأزمات الدولية وانعكاساتها العالمية بعامة، والشرق أوسطية بخاصة. وكانت المتغير الأقوى فاعلية وتأثيراً وحضوراً في المشاهد كافة: العسكرية، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها.

ولعل الملف الاقتصادي هو الأخطر، والأشد تأثيراً في المشهد الأوروبي والشرق أوسطي، في ظل الأزمة الأوكرانية. أما دبلوماسية الوساطات، فكادت تستأثر المنطقة بها، بحيوية الدور التركي (لاسيما الأمن الغذائي). وبرزت إشكالية الطاقة تحدياً نوعياً للقارة الأوروبية «العجوز»، وبخاصة مع حلول الشتاء «الأبرز في إشكالية تقلباته المناخية، عالمياً وإقليمياً». وقد لعبت دول الخليج دوراً بارزاً (فاعلاً ومؤثراً) في ملف الطاقة (النفطية والغازية).

من بوابة الاقتصاد، إذن، لعبت عدة دول من إقليم الشرق الأوسط (تركيا، السعودية، قطر، الإمارات) أدواراً بارزة، وفاعلة، ومؤثرة في المسرح العالمي الدبلوماسي والاقتصادي.

ترتبط الحرب الروسية-الأوكرانية بالعديد من السياقات والأبعاد التي كان لها أهميتها في تطورات وتداعيات الحرب. وتُعد المواجهة الروسية-الغربية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا مجرد فصل من فصول مواجهة ممتدة، وكانت بدايات هذا الفصل مع انهيار الاتحاد السوفيتي، 1991، والتحويلات من الكتلة الشرقية إلى المعسكر الغربي، سواء بالانضمام إلى حلف «الناتو»، أو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

إن الغزو الروسي لأوكرانيا، بالنسبة للواقعيين (وكذلك الغزو الأميركي للعراق، عام

(2003) يؤكد أن القوى العظمى تتصرف أحياناً بطرق تتسم بـ«الفضاعة والحمق» عندما تعتقد أن مصالحها الأمنية الأساسية معرضة للخطر. كما توضح الحرب في أوكرانيا أيضاً مفهوماً واقعياً كلاسيكياً آخر هو فكرة «المعضلة الأمنية»، التي تنشأ بسبب أن الخطوات التي تتخذها دولة ما لزيادة وتعزيز أمنها غالباً ما تجعل الآخرين أقل أماناً.

لقد عجز القانون الدولي ومؤسساته أمام ممارسات وطموحات القوى العظمى. ولم يَحُلْ الترابط الاقتصادي ولا فلسفة الاعتماد المتبادل، ولا تجليات القوة الناعمة كلها، دون موسكو وشنّ غزوها على أوكرانيا، مهما كانت التداعيات والأكلاف. كما أن أصوات الجمعية العامة للأمم المتحدة (التي أدانت الغزو: 141 مقابل 5، مع امتناع 35 عن التصويت) لم تؤثر جوهرياً في مسار الصراع.

أما المسارات المتوقعة للأزمة، فهي: سيناريو غروزني؛ سيناريو التفاوض السياسي؛ السيناريو الأفغاني؛ السيناريو النووي؛ سيناريو الحرب العالمية الثانية (صعود الصين).

ولكن، سواء نجحت المغامرة الروسية في أوكرانيا أو أخفقت، فإنّ عملية إدماج روسيا في المجال الأوروبي قد توقفت. وقد تعود أوروبا إلى الانقسام من جديد، وإنّ على أساس خطوط تختلف إلى حدّ كبير عن حدود الحرب الباردة؛ حيث خسرت روسيا أغلب حليفاتها السابقات في حلف وارسو، وجمهورياتها الأوروبية السوفيتية السابقة، لصالح الناتو والاتحاد الأوروبي.

أوروبا هي بؤرة الحروب الأكبر في التاريخ الإنساني الحديث، والسلم الذي عاشته القارة في العقود القليلة الماضية كان سلباً استثنائياً. لكن، وبالرغم من أن هذه الأزمة الأوروبية هي الأكثر تعقيداً منذ الحرب العالمية الثانية، فإنّ حلاً تفاوضياً، يحفظ ماء وجه الطرفين، لم يزل ممكناً.

إن لم يحدث التوصل إلى حل تفاوضي، فالأرجح أن الساحة الدولية برمتها ستتحرك نحو تبلور ثلاث دوائر من النفوذ: روسية، وصينية، وأورو-أطلسية (على أساس أنه من

المبكر جداً توقع قيام تحالف روسي/صيني). ولكن الحدود الفاصلة بين هذه الدوائر ستظل مرنة نسبياً، نظراً لمحاولة الأطراف المختلفة جذب حلفاء جدد. ولا بد أن دول الشرق الأوسط المنتجة للطاقة، من قطر إلى الجزائر، ستعود لتحتل موقعاً أكثر أهمية في موازين القوى العالمية، لاسيما في ظل شروع دول أوروبا في التحرر من الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية. كما ستستعيد تركيا ثقلها الاستراتيجي في منظور أقطاب التدافع الدولي كافة، طالما اعتمدت موقفاً متوازناً من الصدام الروسي-الغربي، حتى مع حفاظها على التزاماتها في حلف الناتو، وهو تحدٍّ تركي إشكاليّ.

ومن جهة أخرى، إن كانت التوجهات الغربية نحو عزل روسيا قد غدت واضحة، فليس من الواضح كيف ستتطور السياسات الغربية بعامة، والأميركية منها بخاصة، تجاه الصين، التي أصبحت مصدر قلق كبير للاستراتيجية الأميركية العالمية منذ تبنيّ أوباما سياسة المحور الآسيوي.

## روسيا

تتمركز الحرب الروسية-الأوكرانية في قلب المتغيرات الروسية.. بحيث اصطبغت بها المتغيرات الروسية كافة، وتأثر بها الحراك السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي الروسي تأثراً حاسماً. ولذا، ستقتصر الدراسة على تحليلها، بوصفها المتغير المهيمن داخل روسيا، وفي سياستها ووشائج علاقاتها ورهاناتها «القيصرية» الدولية.

كما شكلت الحرب بؤرة الأزمات الدولية وانعكاساتها العالمية بعامة، والشرق أوسطية بخاصة. وكانت المتغير الأقوى فاعلية وتأثيراً وحضوراً في المشاهد العالمية كافة: العسكرية، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية،... وغيرها.

## الحرب الروسية-الأوكرانية

السلاسل الزمنية للأحداث:

### أ. مهاد تاريخي:

لا يخفى على المتتبع للشؤون الدولية عمق الأزمة الأوكرانية وإشكالياتها. إذ تضرب جذورها في العمق التاريخي للعلاقة بين روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا ذات القومية «السلافية»، من جهة، وبين «روسيا-الاتحاد السوفييتي» و«أمريكا-العالم الغربي» من جهة أخرى.

تتشرك روسيا وأوكرانيا في الجذور التي تمتد إلى الدولة السلافية الشرقية «كييف روس»؛ مما حدا بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى أن يُشير إلى البلدين على أنهما «شعبٌ واحد». وتعود البداية إلى القرن الحادي عشر، عندما وُحِدَ أميرٌ يدعى «ياروسلاف الحكيم» المناطق الواقعة بين بحر البلطيق والبحر الأسود «روس كليف»، وتشكيل أول دولة سياسية ذات قوانين للسلاف الشرقيين. ويتفق الطرفان على تصنيفه بـ«المؤسس الأول»<sup>(1)</sup>.

وقد تراجع اتحاد روس كليف مع الغزو المغولي في القرن الثالث عشر. وتحولت أوكرانيا لجزء من الإمبراطورية الروسية، في القرن السابع عشر. وعُرفَت كليف بأنها «أمّ المدن الروسية»، على قدم المساواة من حيث التأثير الثقافي مع مدنٍ أخرى روسية كاملة مثل: موسكو وسانت بطرسبرغ.

وكانت أوكرانيا حجر الزاوية في دول الاتحاد السوفييتي. كما كانت ثاني أكثر الجمهوريات السوفييتية الخمس عشرة من حيث عدد السكان بعد روسيا. وبحكم موقعها، كانت موطناً

(1) تمنح أوكرانيا «وسام الأمير ياروسلاف الحكيم» لخدمة الدولة، بينما تحمل فرقاطة روسية في بحر البلطيق اسمه، وتظهر صورته على نقود الدولتين.





وقد منح الزعيم السوفييتي نيكيتا خروتشوف شبه جزيرة القرم إلى أوكرانيا عام 1954؛ لتقوية «العلاقات الأخوية بين الشعبين».

ومنذ تفكك الاتحاد السوفيتي، يتوق العديد من القوميين الروس إلى عودة شبه الجزيرة إلى روسيا، حيث تقع مدينة «سيفاستوبول»، الميناء الرئيسي لأسطول البحر الأسود الروسي، القوة البحرية المهيمنة في المنطقة.

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1991، وقّعت أوكرانيا وروسيا وبيلاروسيا اتفاقية أدت فعلياً إلى حل الاتحاد السوفييتي. وكانت موسكو حريصة على الحفاظ على نفوذها في المنطقة واعتبرت كومنولث الدول المستقلة (CIS) الذي تم تشكيله آنذاك أداة لتنفيذ رغباتها. كما اعتقد «الكرملين» أيضاً أن إمدادات الغاز الرخيصة ستبقي أوكرانيا في فلكها السياسي. لكن الأمور سارت بشكل مختلف تماماً. وبينما شكلت روسيا وبيلاروسيا تحالفاً وثيقاً،

كانت أوكرانيا تتجه رويداً رويداً إلى أحضان الغرب.

وفي العام 1997، وقعت روسيا وأوكرانيا معاهدة الصداقة والتعاون والشراكة، (المعاهدة الكبيرة). واعترفت موسكو وفقها بحدود أوكرانيا الرسمية، بما في ذلك شبه جزيرة القرم، موطن الأغلبية العرقية الروسية. علماً بأن ما يقرب من 8 ملايين أوكراني من أصل روسي يقطنون في أوكرانيا من إجمالي 48 مليون نسمة، وفقاً لتعداد عام 2001، معظمهم في الجنوب والشرق.

## ب. التتبع الزمني للأزمة قبل اندلاع الحرب:

### بداية الأزمة:

وقعت أول أزمة دبلوماسية كبيرة بين الجانبين خلال رئاسة فلاديمير بوتين في خريف عام 2003، عندما شرّعت روسيا ببناء سد في مضيق كيرتش بالقرب من جزيرة توزلا في أوكرانيا. وفضّ النزاع بقاء الرئيسين. ثم تصاعدت التوترات خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2004 في أوكرانيا، حينما أُلقت موسكو بكل ثقلها خلف مُرشحٍ يُؤيِّدها (فيكتور يانكوفيتش). وانتصر المرشح الموالي للغرب «فيكتور يوشينكو»، وغداً رئيساً للبلاد؛ إثر «الثورة البرتقالية» التي مَوَّلتها أمريكا. فقطعت روسيا شحنات الغاز إلى أوكرانيا في العام 2006 والعام 2009، كما أوقفت إمدادات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي العام 2008، دعم «جورج دبليو بوش» مشروع ضمّ أوكرانيا وجورجيا إلى الناتو، على الرغم من احتجاجات «بوتين». فيما أحبطت ألمانيا وفرنسا خطة بوش، خوفاً من تأثيرها المدمر على العلاقات مع روسيا. وصرح الأمين العام لحلف الناتو «ياب دي هوب شيفر» آنذاك أن الحلف بحاجة إلى تطوير استراتيجية جديدة طويلة المدى تتضمن الحوار البنّاء والتعاون مع روسيا.

وفي العام 2010، حصل يانكوفيتش على العدد الأكبر من الأصوات في الجولة الأولى من

انتخابات الرئاسة الأوكرانية، وواجه «يوليا تيموشينكو» في الجولة الثانية من الانتخابات وتفوق عليها .

### اندلاع الأزمة:

ثم أُطيح به إثر مظاهرات شعبية عارمة دعمها الغرب، في العام 2014 وهرب إلى روسيا. وامتدت فترة حكمه رئيساً من: «2010/2/25 – 2014/2/22»<sup>(1)</sup>.

وفي آذار/مارس 2014، استغل الكرملين فراغ السلطة في كييف وضمّ شبه جزيرة القرم؛ ممّا مثّل نقطة تحول في العلاقات بين البلدين وبداية حرب غير معلنة.

أُعلن، في مايو/أيار 2014، عن دونيتسك ولوهانسك بوصفهما جمهوريتين شعبيتين، يتراأسهما روس (لم يعترف أي طرف بهاتين «الجمهوريتين»)، وتعرضت الفرق العسكرية الأوكرانية، قرب بلدة إيلوفاييسك (شرق دونيتسك)، لهزيمة مثّلت منعطفًا محوريًا، لأن الحرب على جبهة موسعة قد أفضت، في 2014/9/5، إلى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في «مينسك». كما منيت القوات الأوكرانية بهزيمة في مدينة «ديبالتسيفي» الاستراتيجية، واضطر الجيش الأوكراني للتخلي عنها. ووُقّع آنذاك- وبرعاية غربية- الاتفاق على «مينسك 2»، في 2015/2/14.

بلغ الإنفاق الروسي على الدفاع، في 2018، حوالي ثلث الميزانية، حسَبَ أنا بورشفسكايا. وخلال تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أذن بوتين بتخصيص مبلغ 324 مليار دولار لبرنامج تسليح حكومي للفترة 2018-2027، مشيراً إلى أن «قدرة الاقتصاد على زيادة حجم المنتجات والخدمات الدفاعية بسرعة وفي الوقت المناسب، هي إحدى أهم الشروط اللازمة لضمان الأمن العسكري للدولة»، وأضاف أنه ينبغي إعداد جميع المؤسسات، العامة والخاصة، في هذا المجال، الأمر الذي أثار وابلًا من التعليقات والمخاوف المحلية

(1) تولى يانكوفيتش «الأرثوذكسي» منصب رئيس الوزراء ثلاث مرات في خمس سنوات خلال ثلاث فترات رئاسية، بإجمالي تجاوز بأيام: ثلاث سنوات، وخمسة أشهر، قبل تقلده المنصب الرئاسي: الأولى (2002/11/21 – 2004/12/7)؛ الثانية (2004/12/28 – 2005/1/5)؛ الثالثة (2006/8/4 – 2007/12/18).

بشأن احتمال اندلاع حرب كبرى<sup>(1)</sup>.

ثم انعقدت قمة «النورماندي» في باريس، في كانون أول / ديسمبر عام 2019. ومنذ كانون أول عام 2021، طلب الرئيس الروسي من الولايات المتحدة على نحو علني ألا تسمح بانضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو أو تتلقى مساعدات عسكرية.

وفي المقابل، تحول دعم أوكرانيا إلى هدف استراتيجي لحلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية، عبر توفير السلاح والدعم والتدريب فضلاً عن المناورات وتكثيف الوجود العسكري للحلف في البحر الأسود؛ وحمل ذلك أبعاداً اقتصادية -أيضاً- بالضغط على دول الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها ألمانيا، لإقناعها بالانضمام لحملة العقوبات التي تقترحها الإدارة الأمريكية على روسيا بحجة ردعها عن أي إجراء يستهدف أوكرانيا.

وقد أبدت ألمانيا، بعد لقاء (ريغا) عاصمة لاتفيا<sup>(2)</sup>، مرونة وتقبلاً لوقف العمل بالناقل الجنوبي للغاز الروسي (نورد ستريم) في حال صعّدت روسيا إجراءاتها على الحدود الأوكرانية.

وتحولت القمة في العاصمة (ريغا) إلى استعراض قوة أمريكي بفرض قائمة طويلة من العقوبات المسنودة من دول الاتحاد الأوروبي على روسيا تفوق في خطورتها الدعوات لإعادة نشر الأسلحة النووية الأمريكية في بولندا<sup>(3)</sup>؛ سياسة الممكن أن تفوق آثارها المدمرة الشراكة الاستراتيجية المقترحة بين أوكرانيا وحلف الناتو.

شملت العقوبات الأمريكية، الهادفة للرد على أي محاولات روسية لاجتياح أوكرانيا،

(1) روسيا والشرق الأوسط بعد انتخابات 2018، أنا بورشفسكايا، مختارات المعهد المصري للدراسات، 2021/4/12، من إصدارات معهد واشنطن، 3/2018/12.

(2) ينس ستولتبيرغ الأمين العام لحلف الناتو علق على التهديدات الروسية لأوكرانيا بالقول أن ذلك يدفع الناتو إلى أن يركز في رؤيته الاستراتيجية الجديدة على «الدفاع عن المنظومة والقيم الديمقراطية» عبر العالم، وكذلك «رفع قدراته العسكرية في وجه النظامين الاستبداديين»، في إشارة إلى روسيا والصين وبدأ وزراء خارجية الناتو مناقشة «الرؤية الاستراتيجية» الجديدة للحلف في العاصمة اللاتفية ريغا، 2021/12/1، على أن يتم تبني هذه الوثيقة رسمياً من قبل قمة الناتو في مدريد في يونيو 2022. (المصدر: الأمين العام للناتو يستخدم كلمة «النظام» في الإشارة إلى روسيا، موقع روسيا اليوم-عربي، 2021/11/30).

(3) مشروع قانون تقدم به الحزب الألماني للبنودستاغ البرلمان الألماني بعد فوز شولتز كمستشار لألمانيا، يقضي بسحب الأسلحة النووية الأمريكية من ألمانيا، مما دفع الإدارة الأمريكية لاقتراح إعادة نشرها في بولندا، الأمر الذي أدى إلى تهديد روسيا بنشر صواريخ نووية في روسيا البيضاء المحاذية للحدود البولندية الأوكرانية واللاتفية والروسية.

إجراءات جديدة ضد أعضاء الدائرة المقربة من بوتين ومنتجي الطاقة الروس، وخياراً محتملاً بفصل روسيا عن نظام الدفع الدولي (SWIFT Code)، الذي تستخدمه البنوك في جميع أنحاء العالم؛ ورقة لوح بها بايدن في قمة الاتصال المرئي التي جمعتها بالرئيس الروسي بوتين في 2021/12/7. وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تحويل التهديدات الجيوستراتيجية لروسيا إلى تهديدات جيو-اقتصادية بانضمام ألمانيا إلى تحالف الدول الراغبة بفرض عقوبات على روسيا؛ تهديدات دعمتها حالة الاحتقان السياسي والأمني المتولد عن أزمة المهاجرين على الحدود البيلاروسية-البولندية، التي تستهدف الأراضي الألمانية (الشريك التجاري الثاني لروسيا بعد الصين)؛ علماً بأن التبادل التجاري بين البلدين تضاعف مرتين خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2021 عما كان عليه في العام 2020؛ فروسيا تعول كثيراً على ألمانيا لتحقيق التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا والانهيال الكارثي لأسعار النفط في العام 2020؛ برفع ناتجها القومي من ترليون و400 مليار دولار إلى ترليون و600 مليار دولار مع توقعات بنسب نمو تصل إلى 3.2% خلال العام 2022 القادم.

أعلن الرئيس الروسي بوتين، بعد ساعتين من الحوار مع نظيره الأمريكي، أن روسيا ستقدم للولايات المتحدة اقتراحاتها بشأن الأمن في غضون أسبوع؛ مقترحات تتعلق بالاستقرار الاستراتيجي والأمن السبراني؛ فالملفات العالقة بين البلدين تفوق أوكرانيا ومحيطها الجغرافي نحو أبعاد استراتيجية تمتد إلى الصين ووسط وغرب آسيا وإفريقيا والدائرة القطبية الشمالية؛ والفضاء السبراني والجو فضائي.

فيما دفعت الضغوط الأمريكية على موسكو وبكين روسيا والصين لمزيد من التقارب الذي عبر عنه في قمة الاتصال المرئي بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الصيني شي جين بينغ في 15/12/2021.

بعد أسبوع من انعقاد القمة الروسية الأمريكية التي جمعت الرئيس الأمريكي بايدن بالروسي فلاديمير بوتين عبر تقنية الاتصال المرئي؛ جاءت قمة بوتين مع نظيره الصيني

شي جين بينغ كرد عملي يستبق العقوبات التي هددت بها الإدارة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي روسيا حال غزوها أوكرانيا؛ والصين حال اجتياحها جزيرة تايوان بهدف ضمها للبر الصيني.

وكان من نتائج تفاعل متغيرات السياسة الروسية للعام 2021 مع متغير العلاقة الصينية الروسية الآتي:

**1- آلية (SWIFT) والمنظومة المالية المستقلة:** جاء الرد العملي والاستباقي لكل من الصين وروسيا، على الضغوط الأمريكية والأوروبية، سريعاً على شكل إعلان صادر عن الكرملين؛ كشف عنه مساعد الرئيس الروسي يوري أوشاكوف؛ أعلن فيه اتفاق الزعيمين (بوتين) و(شي جين) على إنشاء منظومة مالية مستقلة لا يمكن أن تتأثر بالدول الأخرى، لخدمة العمليات التجارية بين البلدين المقدر لها أن تتجاوز الـ 200 مليار دولار.

الاتفاق جاء كخطوة استباقية للرد على التهديدات الأمريكية والأوروبية بعزل روسيا مالياً عبر حرمانها من آلية الـ«سويفت» (SWIFT)، وتوسيع نطاق العقوبات المفروضة على تجارة الديون السيادية الروسية في السوق الدولية في الآن ذاته.

لم تقتصر الردود الاستباقية على المنظومة المالية المقترحة، إذ كشف أوشاكوف أن بوتين وشي جين أيدا مسألة زيادة حصة التعاملات بالعملة الوطنية في التسويات التجارية بين روسيا والصين؛ كما تبادلوا وجهات النظر في مجال العملات الرقمية للبنوك المركزية.

**2- «نورد ستريم» وقوة سيبيريا؛** جاءت القمة الروسية الصينية للاتصال المرئي في 15 ديسمبر بعد يوم واحد من بيان قمة دول (G7) <sup>(1)</sup> للدول الصناعية الكبرى، التي كررت التحذيرات والتهديدات لموسكو؛ والتي انضمت إليها برلين مجدداً ولكن برسالة أكثر وضوحاً، بعد أن حذرت من إمكانية وقف العمل بأنبوب غاز نورد ستريم 2، حال تصعيد

(1) أصدر وزراء خارجية مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى تحذيراً إلى روسيا، متعهدين موسكو بعواقب وخيمة إذا هاجمت أوكرانيا، وهي خطوة يُخشى منها، بسبب الحشد الضخم للقوات الروسية بالقرب من حدود البلاد. وذلك في مدينة ليفربول البريطانية يوم 12 ديسمبر كانون اول 2021

موسكو إجراءاتها ضد كييف؛ جاء ذلك على لسان المستشار الألماني الجديد (أولاف شولتز) أثناء زيارته بولندا في 12/12/2021.

دفعت التحذيرات والضغطات الزعيمين الروسي والصيني لمناقشة مشروع أنبوب (قوة سيبريا)، الذي يُتوقع أن يصل حجم صادرات الغاز الروسي عبره للصين إلى (50 مليار متر مكعب) في العام؛ فالأنبوب يمثل سوقاً بديلاً لروسيا حال إغلاق نورد ستريم 2، موفراً مصدراً للطاقة بالنسبة للصين حال فرض عليها عقوبات من جهة أخرى<sup>(1)</sup>.

### اندلاع الحرب:

بعد أشهر من حبس الأنفاس وتباين التوقعات بشأن اقتحام روسي محتمل لأوكرانيا، ووسط تصاعد التوترات بين روسيا وأوكرانيا مطلع العام 2022، تقاطرت حشود عسكرية روسية واسعة في شمال أوكرانيا وشرقها وجنوبها في 21 شباط / فبراير، تبعها دخول القوات الروسية إقليم دونباس من الشرق.

وسخّرت المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، في 2022/2/16، من تقارير وسائل الإعلام الغربية التي حددت موعداً للغزو الروسي المزعوم ضد أوكرانيا. وقالت زاخاروفا عبر حسابها الموثق في موقع «فيسبوك»: «نرجو من وسائل التضليل الإعلامي الأمريكية والبريطانية مثل بلومبيرغ ونيويورك تايمز وذا صن وغيرها نشر جدول «الغزوات» الروسية لهذا العام». وتابعت: «أود أن أخطط لقضاء إجازة...!! ثم ما لبثت روسيا أن اعترفت رسمياً بجمهورية لوغانسك ودونيتسك الشعبيتين، في 21 فبراير 2022. ثم أعلن فلاديمير بوتين بعد هذا القرار بيوم، في 22 فبراير 2022، أن اتفاقيات مينسك «لم تعد موجودة»، وأن أوكرانيا، وليس روسيا، هي المسؤولة عن انهيارها. وجاء تاريخ 24 فبراير حاسماً، عندما أعلن بوتين عن بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا. وقال إنه يستهدف «نزع السلاح من أوكرانيا واجتثاث النازية منها».

(1) تقرير روسيا 2021، حازم عياد، التقرير السنوي الصادر عن مجموعة التفكير الاستراتيجي.

وتتلخص أهداف روسيا من الحرب فيما يلي:

- نزع سلاح أوكرانيا.
- حماية سكان إقليم دونباس من الإبادة.
- منع حصول السلطات الأوكرانية على السلاح النووي.
- منع تمدد حلف شمال الأطلسي قرب حدود روسيا.

### ت. تطورات الحرب:

تمكنت القوات الروسية، في بداية الاجتياح، من السيطرة على نطاقات واسعة من مقاطعة خيرسون الاستراتيجية الواقعة جنوبي أوكرانيا. وبدأ الجيش الروسي، منذ 26 فبراير، توسيع نطاقات هجماته في أوكرانيا «على الاتجاهات كافة»، بعد صدور أوامر عليا ..

وفي اليوم نفسه، أعلن الاتحاد الأوروبي -في خطوة غير مسبوقه آنذاك- عن الشروع في شراء أسلحة لتسليمها لأوكرانيا. كما بدأ في فرض عقوبات على موسكو تصاعدت حدتها حتى نهاية العام بحزم متتالية من العقوبات.

دخلت روسيا وأوكرانيا في مفاوضات، في 2022/2/28، ووضع كل من الطرفين خلالها اشتراطاته، وحددا سلسلة الأولويات، لكنها تعثرت لاحقاً ولم تصل إلى تكريس التهدئة أو تجميد الصراع.

وسيطر الجيش الروسي على «خيرسون» في جنوب البلاد، أولى المدن الأوكرانية الكبرى التي تسقط بيد الروس منذ بداية الحرب<sup>(1)</sup>.

(1) روسيا وأوكرانيا: سقوط مدينة خيرسون بيد روسيا ولافروف يقول إن حرباً عالمية «لن تكون إلكترونية»، 2022/3/3.

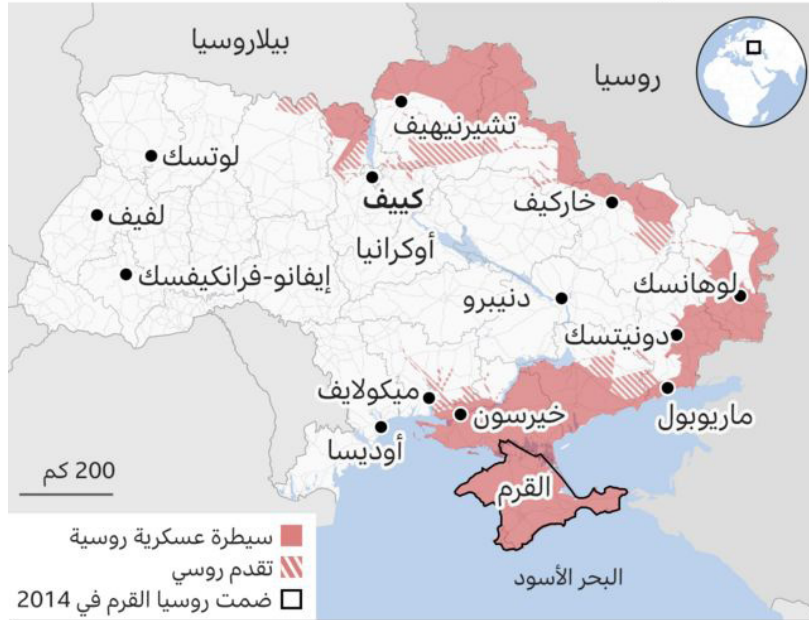


واصلت القوات الروسية التقدم، مع مطلع شهر مارس، واقتربت من السيطرة على خاركييف (مدينة أوكرانية كبيرة، تقع شمال شرقي البلاد)، فيما أعلنت الولايات المتحدة في الثامن من الشهر نفسه عن فرض حظر على الغاز والنفط الروسيين، في إطار سلسلة من العقوبات الغربية والأميركية، تتابعت حلقاتها لاحقاً على مدار العام.

كانت أوكرانيا تسعى إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي سعياً حثيثاً بعد بدء العملية العسكرية. لكن أحلامها تبددت، بعد رفض الدول الأعضاء طلب الرئيس الأوكراني في العاشر من الشهر ذاته (الراغب بانضمام سريع لبلاده رداً على العملية العسكرية في روسيا)، فيما أقر الاتحاد مواصلة تقديم الدعم لأوكرانيا، فيما حققت القوات الروسية مكاسب سريعة في جميع أنحاء جنوب البلاد، وتقدمت شرقاً وغرباً من شبه جزيرة القرم<sup>(1)</sup>.

وفي خطٍ متوازٍ مع دعم الاتحاد الأوروبي، أقرّ حلف الناتو في 3/24 تسليح أوكرانيا، بُغية التصدي لتهديدات بهجمات كيميائية أو نووية.

### التقدم الذي حققته القوات الروسية



(1) روسيا وأوكرانيا: خرائط توضح مجريات الحرب في أوكرانيا في يومها العشرين، بي بي سي عربي، 15/3/2022.

وفي 2022/4/21، سيطرت روسيا على مدينة «ماريوبول» الساحلية المحاصرة في أوكرانيا، بالتعاون مع قوات الميليشيا الشعبية لجمهورية دونيتسك الشعبية، باستثناء مصنع «آزوفستال» للمعادن، وفق تصريح صادر عن وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، في اجتماع مع بوتين في موسكو<sup>(1)</sup>.

وماريوبول هي ثاني أهم مدن منطقة دونيتسك بإقليم دونباس، وعاشر المدن الأوكرانية من حيث المساحة البالغة نحو 244 كيلومترا مربعا، التي كان يعيش فيها أكثر من نصف مليون نسمة قبل الحرب. ولا تبعد إلا 55 كيلومترا فقط عن الحدود الروسية، ولها أهمية إستراتيجية بالنسبة لموسكو التي تسعى منذ 2014، لخلق طريق بري يربط أراضيها بشبه جزيرة القرم المحتلة، الأمر الذي تحقق فعلا بعد أن سيطرت قواتها على شريط ساحلي في منطقتي زاباروجيا وخيرسون المجاورة في الغرب. كما أن ماريوبول وكراماتوسك كانتا مراكز رئيسية لقيادة القوات الأوكرانية في عملياتها ضد القوات الانفصالية بمنطقة دونيتسك منذ 2014. وتعدّ ماريوبول نافذة أوكرانيا الأبرز على بحر آزوف، وخسارتها تعني تحول البحر إلى بحيرة روسية، لا سيما بعد سيطرة روسيا على ميناء بيرديانسك الأوكراني في منطقة زابوريجيا المجاورة. وميناء ماريوبول يعد أكبر موانئ بحر آزوف، وكان معبرا رئيسا للصادرات الأوكرانية إلى دول العالم، بعد ميناء مدينة أوديسا على البحر الأسود. وخسارة ماريوبول تعني خسارة 40% من صناعة التعدين في أوكرانيا لصالح روسيا، بحسب وزارة الاقتصاد الأوكرانية، فهي مصدر رئيس لاستخراج وتصدير الحديد والفولاذ، وفيها مصنع «آزوف ستال»، أحد أكبر مصانع التعدين في أوروبا والعالم<sup>(2)</sup>.

وفي 28 مايو 2022، سيطرت القوات الروسية على مدينة ليمان، التي تشكل مركزا هاما للسكك الحديدية في منطقة دونيتسك.

وفي يونيو 2022، انسحبت القوات الروسية من جزيرة الثعبان، في بادرة «حسن نية». لكنها سيطرت على سيفيرودونيتسك ولسيتشانسك، ومنطقة لوغانسك، في يوليو.

(1) روسيا تعلن السيطرة على مدينة «ماريوبول» الأوكرانية، وكالة الأناضول، 2022/04/21.

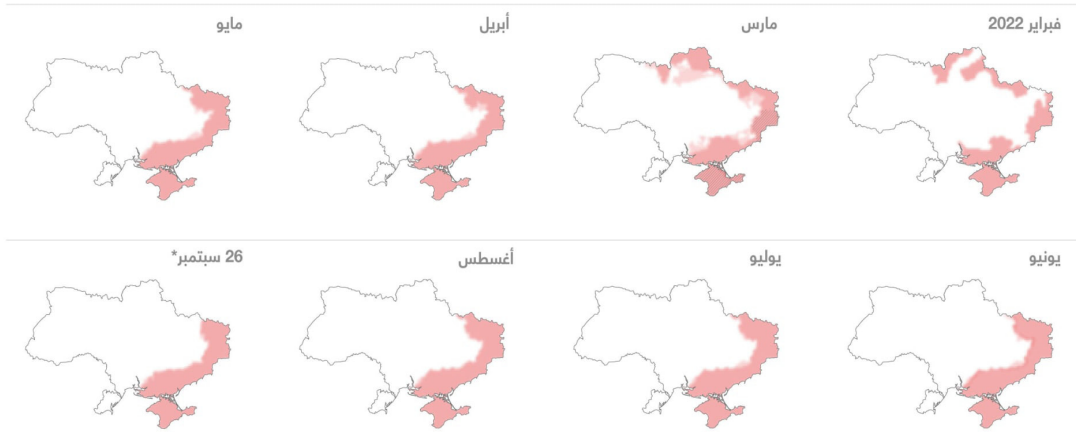
(2) ماريوبول.. ما الذي تعنيه سيطرة روسيا عليها إستراتيجيا وعسكريا، الجزيرة مباشر، 2022/04/19.

وبعد سبعة أشهر من الحرب، حسب شبكة CNN، أضحت روسيا تسيطر، على مساحةٍ تقلُّ بحوالي ثلاثة آلاف كيلومتر مربع عما كانت تسيطر عليه في الأيام الخمسة الأولى من الحرب.

وتظهر الخريطة التالية التحولات الميدانية الشهرية للسيطرة الروسية على الأراضي الأوكرانية:

### كيف تغيرت سيطرة روسيا على الأراضي الأوكرانية؟

تعرض الخرائط البيانات من اليوم الأخير من كل شهر ■■■ تقديرات التقدم الروسي ■■■ الأراضي الأوكرانية التي احتلتها روسيا



\*أحدث ما هو متاح خلال إنتاج الخرائط

ملاحظات: يُقصد بمصطلح "التقييم" أن معهد دراسة الحرب قد تلقى معلومات موثوقة ويمكن التحقق منها بشكل مستقل لإثبات السيطرة الروسية أو التقدم في تلك المجالات. التقدم الروسي يقصد به المناطق التي تعمل فيها القوات الروسية أو تُشن فيها هجمات، لكنها لا تسيطر عليها. ادعاءات السيطرة التي لا يمكن تأكيدها من قبل ISW لا تظهر في هذه الخرائط.

المصادر: معهد دراسة الحرب مع مشروع التهديدات الحرجة لـ LandScan HD، AEI لأوكرانيا، مختبر أوك ريدج الوطني  
غرافيك: ناتالي كروكر - CNN

وفي 21 سبتمبر، أعلن بوتين التعبئة العسكرية الجزئية.

في نهاية سبتمبر/ أيلول، أجرت السلطات الموالية لروسيا على عجل ما يسمى بـ «الاستفتاءات» في أجزاء من المناطق الأربع المحتملة في أوكرانيا: دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزاباروجيا. لكن لا تزال أجزاء كبيرة من دونيتسك وزاباروجيا في أيدي

الأوكرانيين. وانتقدت أوكرانيا والمجتمع الدولي الاستفتاءات على نطاق واسع ووصفتها بأنها محاولة زائفة وغير شرعية. وحتى مع استمرار العملية، كانت القوات الأوكرانية تستعيد المزيد من الأراضي في دونيتسك. وعلى الرغم من أن استطلاعات الرأي قبل الحرب، التي أجرتها CNN في فبراير/ شباط 2022، أظهرت أنه لا يوجد في أي منطقة أوكرانية أكثر من واحد من كل خمسة أشخاص يدعمون الوحدة الأوكرانية مع روسيا، إلا أن السلطات في تلك المناطق المحتلة زعمت أن السكان وافقوا بأغلبية ساحقة على الانضمام إلى الاتحاد الروسي<sup>(1)</sup>. وفي 2022/9/30، وقّع بوتين وثيقة ضم المناطق الأربع، وسط رفض وتنديد غربي واسع. كما وقّع، في 2022/9/19، مرسوماً لتطبيق الأحكام العرفية فيها<sup>(2)</sup>.

وقال وزراء خارجية مجموعة السبع: «لن نعترف أبداً بالاستفتاءات المزيفة في أوكرانيا التي أجريت تحت تهديد السلاح، ونجدد التأكيد أن دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزاباروجيا والقرم هي أراض أوكرانية». فيما قال وزير الخارجية الأميركية أنتوني بلينكن: «سنحاسب، ومعنا دول مجموعة السبع، أي كييان أو فرد أو دولة تقدم دعماً سياسياً أو اقتصادياً للخطوات الروسية»، متوعداً بفرض عقوبات قاسية على «مسؤولين حكوميين وعائلاتهم في روسيا وبيلاروسيا»<sup>(3)</sup>.

وفي ذات السياق، حذرت وزارة الخارجية الإسرائيلية من تجنيد إسرائيليين يحملون الجنسية الروسية في الجيش الروسي. ونقل موقع «والا» الإسرائيلي عن مصدر قوله إن الجيش الإسرائيلي أوعز لجميع الجنود الحاملين للجنسية الروسية بالعودة فوراً إلى إسرائيل. كما تضمن الإيعاز -بحسب الموقع- حظر السفر إلى روسيا بالنسبة لجنود الجيش الإسرائيلي الذين يحملون الجنسية الروسية. وكانت الحكومة الإسرائيلية أعلنت مؤخراً أنها تستعد لإمكانية زيادة أعداد المهاجرين اليهود من روسيا، إثر إعلان الرئيس الروسي التعبئة العسكرية الجزئية في صفوف الجيش الروسي. وتقدر أعداد اليهود في

(1) خرائط... كيف تغيّرت سيطرة روسيا على الأراضي الأوكرانية؟، بي بي سي عربي، 2022/10/03.

(2) بوتين يعلن حالة الحرب ويفرض الأحكام العرفية في 4 مناطق أوكرانية ضمها لروسيا، الجزيرة مباشر، 2022/10/19.

(3) بوتين يعلن ضم 4 مناطق أوكرانية لروسيا وزيلينسكي يردّ «بخطوة حاسمة»، الجزيرة نت، 2022/09/30. وحول أهمية هذه المناطق، انظر: ما

أهمية الأقاليم الأوكرانية الخمسة التي ضمتها روسيا إليها منذ عام 2014، الجزيرة نت، 2022/11/11.

روسيا بأكثر من 165 ألفاً. وعقب إصدار بوتين مرسوماً بالتعبئة الجزئية - في خطوة هي الأولى منذ الحرب العالمية الثانية - كشفت موسكو أنه سيتم استدعاء 300 ألف جندي احتياط<sup>(1)</sup>.



خريطة توضح المناطق الأوكرانية الخمس التي ضمتها روسيا منذ 2014 (الجزيرة) في أكتوبر 2022، توقف خط غاز نورديستريم بالكامل، وهو الشهر الذي شهد انسحاب القوات الروسية من مدينة ليمان (التي سبق وسيطرت عليها في شهر مايو)<sup>(2)</sup>.

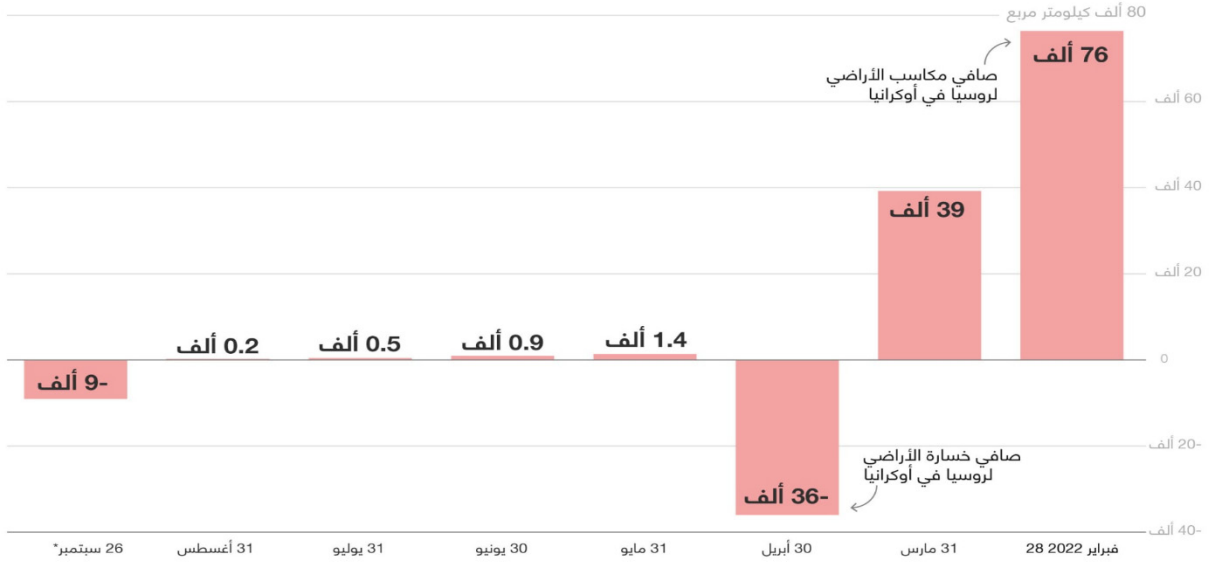
وفي 2022/11/11، أعلنت أوكرانيا، أن قواتها دخلت مدينة خيرسون (جنوب) بعد أشهر من سقوطها بيد القوات الروسية، في حين أكدت موسكو أنها سحبت عشرات الآلاف من جنودها من المدينة، وقال الكرملين إنه على الرغم من الانسحاب، فإن المقاطعة بأكملها تظل «جزءاً من روسيا». فيما أعلنت وزارة الدفاع الروسية اكتمال عمليات نقل

(1) إسرائيل توجه «تحذيراً عاجلاً» لمواطنيها في روسيا وتعلن موقفها من ضمّ المقاطعات الأوكرانية، الجزيرة نت، 2022/09/30.

(2) روسيا وأوكرانيا.. تسلسل زمني بأبرز محطات الحرب في 2022، هايدي راشد، سكاى نيوز عربية، 2022/12/25.

قواتها من الضفة اليمنى لنهر دنيبرو في مقاطعة خيرسون إلى الضفة اليسرى من النهر. وأوضحت أنه تم سحب أكثر من 30 ألف جندي و5 آلاف وحدة من الأسلحة والمعدات، مشيرة إلى أن قواتها قصفت تجمعات للقوات الأوكرانية على الضفة اليمنى للنهر الذي يشق مدينة خيرسون<sup>(1)</sup>.

## تباطؤ صافي مكاسب روسيا من الأراضي الأوكرانية بسرعة



\*أحدث ما هو متاح خلال إنتاج الرسم البياني  
ملحوظة: يتم احتساب صافي المكاسب أو الخسائر بطرح صافي الأرض الخاضعة للرقابة في شهر من صافي الأرض التي تم التحكم فيها في الشهر السابق. يتم احتساب صافي الأراضي التي تسيطر عليها من خلال طرح الحجم الإجمالي للأراضي المفقودة في غضون شهر من النطاق الإجمالي للأراضي المكتسبة خلال ذلك الشهر.

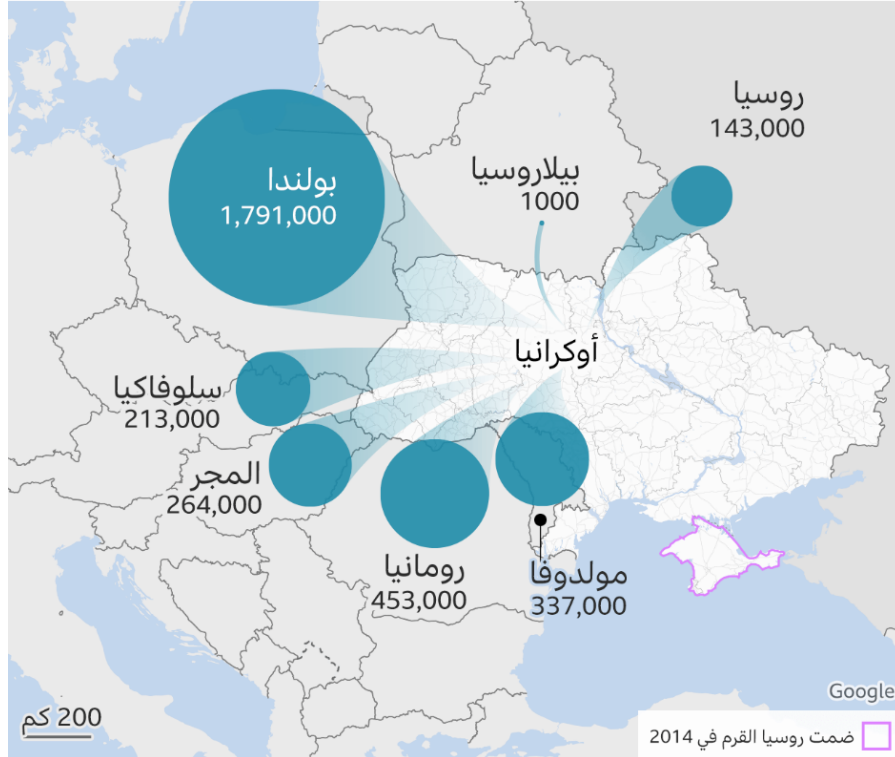
المصدر: معهد دراسة الحرب مع مشروع التهديدات الحرجة التابع لـ CNN - AEI

(1) أوكرانيا تعلن دخول قواتها إلى خيرسون وأول تعليق للكاملين بعد الانسحاب، الجزيرة نت، 2022/11/11.



الخريطة التفاعلية للغزو الروسي لأوكرانيا - معهد دراسة الحرب (ISW)، 2023/1/19

إلى أين يهرب الأوكرانيون؟



BBC

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، في 15 مارس

ث. حصاد الحرب خلال العام 2022:

أعلنت أوكرانيا أن عدد قتلى الجيش الروسي، منذ بدء الحرب حتى اليوم الأحد 2023/1/1، بلغ نحو 106 آلاف و720. وقالت هيئة الأركان العامة الأوكرانية في بيان إن «القوات المسلحة الأوكرانية دمرت 3031 دبابة و6084 مركبة قتال مدرعة و2021 منظومة مدفعية و423 قاذفة صواريخ متعددة الانطلاق و213 منظومة حربية مضادة للطائرات». وأضاف البيان أنه «تم أيضا تدمير 283 طائرة حربية و269 مروحية و723 صاروخ كروز و181 من المعدات الخاصة». وتابع البيان أن القوات الروسية تكبدت أكبر الخسائر في منطقتي ليمان وباخموت<sup>(1)</sup>.

وتتلخص، فيما يأتي، أبرز الإخفاقات والخسائر، التي تكبدها الجيش الروسي منذ إعلان بوتين بدء الحرب:

○ الانسحاب من محيط كييف

وضع الرئيس الروسي أهدافاً «طموحة» عند إعلانه بدء العملية العسكرية في أوكرانيا، وصلت إلى حد «نزع النازية وتحييد سلاح أوكرانيا»، مما اقتضى شن هجمات على مختلف أنحاء أوكرانيا، بما في ذلك التقدم نحو العاصمة كييف. وتبين، بعد مرور شهر ونيف، أن السيطرة على مناطق وسط أوكرانيا ليست مهمة سهلة، فشرعت القوات الروسية بالانسحاب من مقاطعتي كييف وتشيرنيهيف. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية في 2022/3/30، استكمال المهام الرئيسية في المقاطعتين.

○ إغراق طراد «موسكفا»

أعلنت وزارة الدفاع الروسية، في 2022/4/14، عن اندلاع حريق بالطراد الصاروخي «موسكفا» التابع لأسطول البحر الأسود، ما أدى إلى انفجار ذخيرة وغرق السفينة التي كانت تعد رمزاً من رموز هيبة الأسطول البحري الروسي. إلا أن وسائل الإعلام

(1) أوكرانيا تعلن حصيلة جديدة لخسائر الجيش الروسي وتعلن شن موسكو عشرات الهجمات بمسيرات إيرانية، الجزيرة مباشر، 2023/1/1.



الأوكرانية والغربية، شككت في الرواية الرسمية لوزارة الدفاع الروسية، وسط انتشار أنباء مفادها أنّ أوكرانيا تمكّنت من إغراق «موسكفا» عن طريق شنّ ضربة صاروخية بعد الحصول على بيانات استخباراتية أميركية.

#### ○ الانسحاب من خاركيف

بدأت قوات الجيش الأوكراني، في 2022/9/6، تقدماً مضاداً في مقاطعة خاركيف في الجزء الشمالي الشرقي من أوكرانيا باتجاه مدن بالاكليا وكوبيانسك وإيزيوم القريبة، ساهم في نجاحه التفوق الأوكراني على القوات الروسية من حيث عدد الأفراد قبل إعلان التعبئة الجزئية في روسيا في وقت لاحق من الشهر ذاته. وفي نهاية المطاف، انسحبت القوات الروسية من مقاطعة خاركيف، وهو ما عزّته وزارة الدفاع الروسية إلى دوافع إعادة التوضع لتركيز القوات على مسار دونيتسك في الجنوب الشرقي.

#### ○ تفجير جسر القرم

شهد الروس عيد الميلاد الـ70 لبوتين، في 2022/10/8، على أنباء تعرض جسر القرم (الرابط بين الشطر القاري من روسيا وشبه الجزيرة التي ضمتها روسيا عام 2014) لتفجير بواسطة شاحنة ملغومة. ما أدى لاشتعال صهاريج وقود بقطار شحن كان يسير في ذلك الوقت على قسم السكة الحديدية من الجسر، وانهار جزء من قسم الجسر الخاص بالسيارات.

#### ○ الانسحاب من خيرسون

على الرغم من سيطرة روسيا على مدينة خيرسون المطلّة على البحر الأسود من دون أعمال قتال خلال الأيام الأولى من الحرب، ومن دون إلحاق دمار بها، إلا أنّ روسيا أجرت عملية إجلاء السكان والموظفين الموالين لها من الضفة الغربية لنهر دنيبر في مقاطعة خيرسون، تمهيداً للانسحاب من المدينة في 2022/11/9، ما أثار حالة من الاستياء وخيبة الأمل لدى أنصار الحرب على أوكرانيا قبل معارضيتها.

○ هجوم ماكيفكا

تعرضت بناية لمعهد فني كانت تحتضن ثكنة عسكرية في مدينة ماكيفكا، الواقعة في مقاطعة دونيتسك، جنوب شرقي أوكرانيا، في الدقائق الأولى من ليلة رأس سنة 2023 لضربة أوكرانية نفذت بواسطة صواريخ «هيمارس» الأميركية عالية الدقة، أدت إلى مقتل 89 فرداً، وفق أرقام وزارة الدفاع الروسية، بينما ذكرت قنوات روسية على «تلغرام» أن عدد الضحايا يفوق الـ100. وبحسب الرواية الرسمية الروسية، فإن القوات الأوكرانية تمكنت من تحديد موقع وجود العسكريين الروس لاستخدامهم هواتفهم النقالة على نحو مكثف. وقد وعدت وزارة الدفاع بإجراء تحقيق ومعاينة مسيبي الواقعة التي أثارت استياءً وغضباً كبيرين في روسيا.

وحافظ الجيش الروسي على المرتبة الثانية بين جيوش العالم، فيما صعد الجيش الأوكراني من المرتبة الـ22 إلى الـ15، بفضل الكميات غير المسبوقة من الأسلحة المتطورة الحديثة التي حصل عليها من الدول الغربية، وفق مؤشر «غلوبال فاير باور» لأقوى جيوش العالم<sup>(1)</sup>.

ويستمر الدعم الغربي والأميركي لأوكرانيا حتى وصل العدد لأكثر من 4 آلاف قطعة سلاح توزعت بين عربات مدرعة وقطع مدفعية وطائرات وأنظمة دفاعية، أبرزها:

- 410 دبابات منهم 37 دبابة ألمانية ذاتية الدفع من طراز «Gepard».
- 250 مركبة قتالية و1540 مركبة متعددة الأغراض أميركية الصنع «همفي».
- 1100 ناقلة جنود منها 300 من طراز «M113».
- 505 طائرة قتالية متنوعة اشتراها الغرب من بلغاريا ودول المعسكر الشرقي.
- 300 مدفع هاوتزر و210 مدفع M777.

(1) أبرز 7 إخفاقات للجيش الروسي في أوكرانيا خلال أقل من عام على بدء الحرب، رامي القليوبي، العربي الجديد، 2023/1/7.

• 38 صاروخ مدفعي عالي الحركة HIMARS.

إن التغييرات التي قامت بها روسيا على أفرع القيادة العسكرية وعديد القوات خلال الأشهر الماضية، تثبت بلا ريب أن حسابات موسكو مع انطلاق العملية العسكرية في فبراير 2022 كانت غير صائبة إلى حد ما، بحسب ألكسندر أرتاماتوف المحلل العسكري الروسي. وأضاف أن الوضع أصبح عكس التوقعات، بالأخص خلال الأشهر الخمسة الأخيرة من العام 2022، في ضوء ما يلي:

- إجبار الجيش الروسي على اتخاذ موقف دفاعي في الجنوب.
- الانسحاب من مدينة خيرسون بعد قصف عنيف من جانب كييف.
- تخطي أوكرانيا الخط الأحمر واستهداف العمق الروسي أكثر من مرة.
- عدم القدرة الروسية على حسم المعارك في الشرق وتأمين الأقاليم الجديدة.
- لا يمكن إنكار سلسلة العقوبات التاريخية ضد موسكو من جانب الغرب وواشنطن.

وأكد ألكسندر أرتاماتوف، أن وتيرة التغييرات زادت مع بداية العام 2023، وبالأخص الهيكلية الرئيسية للقوات المسلحة، التي تعد الضامن الحقيقي لأمن الاتحاد الروسي. وتشمل التغييرات الجديدة على مدار السنوات الثلاث القادمة، الآتي:

- زيادة عدد أفراد الجيش تدريجياً إلى 1.9 مليون ثم إلى 2.04 مليون جندي.
- مضاعفة الإنتاج الحربي خلال تلك الفترة لتلبية احتياجات الجيش في عملياته.
- تطوير الثالوث النووي الذي أعلن عنه مطلع العام الجاري.
- إقرار عقيدة جديدة للبحرية الروسية لضمان أمن الاتحاد البحري وحدوده.

• توسيع أفرع للجيش في عدة تخصصات أبرزها الجانب التكنولوجي الخاص بالمسيرات<sup>(1)</sup>.

ويرى خبراء فرنسيون أن أحد أهم أهداف الدعم الأميركي لأوكرانيا هو تعزيز الحضور الأميركي داخل أوروبا، التي كانت تتحرك للابتعاد عن الولايات المتحدة والتقارب مع روسيا. ويؤكد بعض هؤلاء أن هناك نتيجة مهمة تحققت حتى الآن، وهي نسف الأساس لبناء علاقات تفاهم استراتيجية بين روسيا وألمانيا.

ويقول هؤلاء إن الرئيس الأوكراني الذي دخل الحرب ضد روسيا، لأنها كانت تريد أن تحوّل بلاده إلى محمية روسية، وقع في فخ تحويلها إلى أكبر قاعدة عسكرية أميركية داخل أوروبا، أما الرئيس الروسي الذي خاض الحرب لمنع أوكرانيا من الانضمام للحلف الأطلسي، فقد حقق العكس، وأصبحت أوكرانيا قاعدة أساسية للحلف<sup>(2)</sup>.

لقد راهن الكرملين في الأيام الأولى من الحرب على إحداث انقسامات في النخبة السياسية - العسكرية الأوكرانية، وسط دعوات كان يوجهها بوتين إلى العسكريين الأوكرانيين لإلقاء السلاح تارة والانقلاب على الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، وتولي السلطة تارة أخرى. إلا أن الجيش وأجهزة الدولة الأوكرانية أبدت ولاء لم تضعه موسكو في الحساب، على ما يبدو، بعد أن نشأ في أوكرانيا ما بعد السوفييتية جيل كامل لا يرى بلاده جزءاً من «العالم الروسي»، بينما أقدمت الدول الغربية على تقديم دعمين عسكري ومالي غير مسبوقين لأوكرانيا، وفرضت عقوبات اقتصادية قاسية على روسيا وصلت إلى حد حظر إمدادات نفطها المنقول بحراً إلى أوروبا اعتباراً من 2022/12/5.

ومع ذلك، يعتبر المحلل السياسي والصحافي المتخصص في الشأن الأوكراني، ألكسندر تشالينكو، أن روسيا حققت بعضاً من أهدافها في أوكرانيا، بما فيها ضم مقاطعات دونيتسك ولوغانسك وزابوريجيا وخيرسون (لكن روسيا اضطرت للانسحاب منها في نوفمبر 2022)، وإقامة ممر بري من روسيا القارية إلى شبه جزيرة القرم، التي لم يعد

(1) شملت العدد والقوة النووية.. ما تأثير تغييرات الجيش الروسي؟، سكاى نيوز عربية، 2023/1/17.

(2) الحرب على أوكرانيا... عام 2023 بين التصعيد والمفاوضات، بشير البكر، العربي الجديد، 2023/01/02.

بمقدور كييف قطع المياه عنها أو نشر قوات على مسافة قريبة منها، وتمت السيطرة على ساحل بحر آزوف، ليصبح وكأنه بحر داخلي لروسيا».

لكن تشالينكو يقر بأن الحرب في أوكرانيا كشفت عن مجموعة من المشكلات في أداء الجيش الروسي، مضيفاً: «بينت العملية العسكرية أن الجيش الروسي يقاتل بأساليب قديمة، مثل الهجمات المباشرة والصاروخية، بينما تتطلب حروب اليوم اعتماداً على التكنولوجيا الحديثة مثل المسيّرات، وأساليب التسلسل إلى عمق معسكر العدو، وهو ما كان يتبعه الجيش الأوكراني في أحيان كثيرة بنجاح»<sup>(1)</sup>.

وبلغت محصلة قتلى الجيش الروسي في الحرب: 5937 قتيلاً، حتى 2022/9/21، حسب مصادر وزارة الدفاع الروسية. فيما بلغ عدد الإجراءات العقابية ضد روسيا: 8559 إجراء، منذ 2022/2/22؛ وبلغ عدد الإجراءات الإجمالي ضدها: 11254 إجراء. وقد تجاوز عدد قتلى الجنود الأوكرانيين مئة ألف، بين قتيل وجريح.

#### ج. انعكاسات الحرب:

#### ▪ انعكاس الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي:

قالت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (وهي منظمة حكومية تضم 38 دولة، وتعتبر تجمعا للاقتصادات المتقدمة مقرها باريس):

إن تكلفة تأثير الحرب في أوكرانيا على الاقتصاد العالمي تقدر بحوالي 2.8 تريليون دولار بنهاية العام المقبل. والرقم قد يكون أكبر من ذلك إذا أدى الشتاء القارس إلى تقنين الطاقة في أوروبا، مما يعني خفصاً أكثر في الإنتاج.

فقد تسببت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في ارتفاع أسعار الطاقة، مما

(1) العام الروسي أوكرانياً... تعثر عسكري بلا نضوج ظروف المفاوضات، رامي القليوبي، العربي الجديد، 2022/12/31.

أضعف إنفاق الأسر وقوض ثقة الأعمال التجارية، وفاقم خلل سلاسل التوريد، وتسبب في نقص الغذاء والضروريات الأخرى، وهز الأسواق في جميع أنحاء العالم. وتخشى الحكومات الغربية من أصداء قرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بالتعبئة الجزئية واستعدادات موسكو لضم مساحات شاسعة من أوكرانيا عبر استفتاءات، يمكن أن يطيل الصراع لأشهر عدة وربما سنوات، مما يزيد من حالة عدم اليقين التي تلقي بثقلها على الاقتصاد العالمي.

إن الأسعار قد تزداد، إذا واجهت أوروبا نقصا في الطاقة خلال الشتاء المقبل، مع توقعات بطقس أكثر برودة.

فاستهلاك الطاقة سيحتاج إلى الخفض بنسبة تتراوح بين 10 و15 في المئة مقارنة بالسنوات الأخيرة. فيما يهدد الارتفاع الحاد للأسعار عددا متزايدا من الشركات التي اضطر بعضها لخفض أنشطته<sup>(1)</sup>.

### من سيدفع الثمن؟

بحسب المنظمة، فإن الدول المجاورة لأوكرانيا وروسيا هي التي ستدفع الثمن الأكبر. سيخضع النمو في منطقة اليورو للتراجع الأكبر من بين كافة مناطق العالم، مع توقع أن يبلغ 0.3% في مقابل 1.6% بالتوقعات السابقة في يونيو 2022. والسبب الرئيسي في ذلك هو ارتفاع أسعار الطاقة والتضخم الذي يتوقع أن يبلغ في العام 2022: 8.1%، و6.2% في العام 2023.

- تراجع حاد في حجم التبادل التجاري، إذ يُعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا، وتشكّل موسكو خامس أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي؛ بفعل موجات العقوبات الدولية التسعة ضد روسيا.

- تهديد الاستثمارات والأصول الأوروبية في روسيا وتعرضها لخطر المصادرة أو

(1) بالأرقام.. كم تبلغ تكلفة أزمة أوكرانيا على الاقتصاد العالمي؟، سكاى نيوز عربية، 2022 /9/27.

التأميم بسبب الحرب والعقوبات الغربية، حيث يصل رصيد استثمارات بلدان الاتحاد الأوروبي في السوق الروسي نحو 311.4 مليار يورو (ما يعادل 340 مليار دولار) حتى عام 2020. وبلغت الاستثمارات الروسية في دول الاتحاد الأوروبي نحو 136 مليار يورو خلال 2020. كما أن هناك حوالي 60 مليار دولار مستحقة لبنوك الاتحاد الأوروبي على كيانات روسية يمكن تجميدها، وقد يتعرض أيضاً حاملو السندات السيادية الأوكرانية من أوروبا (نحو 23 مليار دولار) لمخاطر عدم القدرة على السداد.

- تهديد أمن الطاقة الأوروبي، فروسيا تُعد أكبر مورد للطاقة للاتحاد الأوروبي، بحوالي 40% من واردات الاتحاد من الغاز الطبيعي، ونحو 33% من وارداتها النفطية.

- تهديد الأمن الغذائي، فروسيا أكبر مصدر للقمح في العالم، وتوفر كل من روسيا وأوكرانيا معاً أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالمية.

- أزمة اللاجئين الأوكرانيين، إذ غادر نحو 4 ملايين شخص أوكرانيا منذ بدء الحرب في أوكرانيا، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة. وهي أرقام مرشحة للزيادة كلما طال أمد الحرب، وتشير التقديرات إلى أن جهود إغاثة اللاجئين الأوكرانيين تتطلب نحو 30 مليار يورو (32.7 مليار دولار) خلال العام الأول فقط.

- تضرر قطاع الطيران والسياحة مع حظر الرحلات الجوية بين روسيا والدول الأوروبية، وتُعد روسيا ثالث أكبر مصدر للسياحة في أوروبا بجانب تضرر العديد من قطاعات التصنيع، والبنوك والخدمات المالية<sup>(1)</sup>.

#### ▪ انعكاس الحرب الروسية الأوكرانية على الشرق الأوسط:

واجه الشرق الأوسط تحديات عدة أثرت في الاقتصاد العالمي بشدة، جراء الحرب الروسية-الأوكرانية، لعل أبرزها: أزمة الطاقة، والأمن الغذائي (لاسيما القمح)، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وتراجع حجم التبادل التجاري.

(1) الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، عصام عبد الشافي، مركز الجزيرة للدراسات، 2022/5/3.

أما سياسياً، فقد شكلت الحرب مأزقاً دبلوماسياً لتركيا وإسرائيل، لخصوصية علاقتهما ومصالحهما مع طرفي النزاع كليهما.

فبالنسبة لإسرائيل، هي في مأزق لأهمية التماهي مع القطب الأمريكي، الداعم والحليف الاستراتيجي الأهم، في مواجهته التاريخية للدب الروسي؛ فضلاً عن وحدة الدين التي تجمعها مع رئيس أوكرانيا اليهودي. فيما تخشى من تضرر مصالحها مع روسيا، إن فعلت ذلك، لاسيما وأن مصالحها متاخمة حدودياً، في الملف السوري، مع الجيش الروسي..!! فسعت إلى محاولة الإمساك بالعصا من الوسط، لكنها سرعان ما انزلت بعد انكشاف مشاركة عدد من المتطوعين الإسرائيليين في القتال إلى جانب أوكرانيا، فسارعت روسيا إلى الضغط عليها عبر التضييق على مؤسساتها الحيوية في روسيا، لاسيما الوكالة اليهودية.

أما تركيا، فتجمعها علاقات ومصالح وتقاطعات قوية مع روسيا، شأنها شأن مصالحها مع أوكرانيا عسكرياً واقتصادياً. وقد أدارت علاقاتها بامتياز، وبخاصة في شقها الاقتصادي المتعلق بالأمن الغذائي العالمي، وأزمة الطاقة، بما انعكس إيجابياً على دورها العالمي في إطار دبلوماسية الوساطات، فضلاً عما تشكله من شريان حيوي للتبادل التجاري بين روسيا والعالم؛ مما عزز من قدرات تركيا اقتصادياً في ظل الأزمة التي عانت منها الليرة التركية في السنوات الأخيرة.

أما خليجياً، فقد شكلت الأزمة لعدد من الدول فرصة تاريخية، بفعل امتلاكها قدرات كبيرة في حقل الطاقة، بنوعيتها: النفطية والغازي. وقد تحول الخليج بالأدوار التي لعبها إلى لاعب فاعل ومؤثر، وبخاصة في إدارة تداعيات الأزمة على أوروبا. وانعكست الأزمة عليها إيجابياً بفعل الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة العالمية. وقد مثل اصطفايف السعودية في مربعات الأزمة الإقليمية والدولية إشكالاً تاريخياً، ولعله الدور الأبرز في تاريخها منذ نصف قرن (منذ أوائل السبعينيات). ولعبت قطر والإمارات دوراً فاعلاً ومؤثراً في التطفيف من تداعيات الأزمة.



الإدارة الروسية لمصالحها في الشرق الأوسط:

إن من بين ما تواجهه السياسة الروسية في التعاطي مع المنطقة العربية هو إشكالية قدرتها على التوفيق بين تناقضات القوى الإقليمية، ويتجلى ذلك في:

- ◀ إشكالية التوفيق بين المصالح الروسية والتناقضات الإيرانية والإسرائيلية.
- ◀ إشكالية التوفيق بين التناقضات الخليجية بشكل خاص ونسبة كبيرة من الدول العربية وبين إيران.
- ◀ إشكالية التوفيق بين المتطلبات الأمنية الإسرائيلية في سوريا والمتطلبات الأمنية لسوريا.
- ◀ إشكالية التوفيق بين الالتزامات الروسية تجاه الحقوق الفلسطينية من ناحية والمتطلبات الإسرائيلية من ناحية أخرى.

وتزداد تعقيدات التوفيق في هذه الجوانب السياسية بإضافة إشكالية التباين في حجم العلاقات التجارية بين روسيا والمنطقة العربية، على النحو التالي:

أ- أن المعدل السنوي لحجم التبادل التجاري الروسي مع المنطقة العربية خلال السنوات الثلاث الماضية هو 18 مليار دولار تقريبا، لكننا نلاحظ أن الدول العربية تتوزع الى مجموعتين، هما: الدول الأكثر استيرادا للسلع المدنية الروسية (لاسيما القمح والحديد)؛ والدول الأكثر استيرادا للسلع العسكرية الروسية.

أما حجم مبيعات الروس من السلاح للدول العربية، خلال الفترة من 2016-2021، فيشكل 21 % من إجمالي مبيعاتها (ما يعادل حوالي 5 مليار سنويا).

وتتجلى انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات العربية الروسية في تضارب المصالح بين الدول العربية المستوردة للسلع الروسية المدنية والدول العربية المستوردة للسلع العسكرية الروسية، مما يخلق مشكلة لروسيا في كيفية لجم انعكاسات الخلافات العربية

على علاقتها مع الدول العربية جمعاء.

ب- نجد الإشكالية نفسها عند المقارنة بين حجم علاقات روسيا مع إسرائيل، التي تفوق 3.5 مليار دولار، منها 828 مليون دولار واردات روسية من إسرائيل، وعلاقتها مع إيران التي يصل إجمالي تجارتها مع روسيا إلى 797 مليون دولار<sup>(1)</sup>.

طلبت وزارة العدل الروسية من القضاء أخيراً تصفية فرع الوكالة اليهودية للهجرة في موسكو؛ في وقت حذر فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد من أن حظر «الوكالة اليهودية للهجرة لإسرائيل» في روسيا سيمثل حدثاً خطيراً من شأنه التأثير على العلاقات بين البلدين؛ وكانت وزارة العدل الروسية رفعت في 2022/7/15، شكوى أمام محكمة في موسكو على الوكالة التي تساعد اليهود في الهجرة إلى فلسطين المحتلة<sup>(2)</sup>. وقد يكون السبب الرئيسي للموقف الروسي من وراء إغلاق فرع الوكالة اليهودية في موسكو؛ تصريحات لابيد عندما كان وزيراً للخارجية؛ والذي أدان خلالها الحرب الروسية على أوكرانيا وانحياز إسرائيل إلى الموقف الأمريكي واتهامه لروسيا بارتكاب جرائم حرب؛ هذا فضلاً عن اكتشاف روسيا وجود عدة مئات من المقاتلين المتطوعين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية؛ وقدموا للمشاركة في الحرب بأوكرانيا ضد روسيا.

(1) إطلاق دراسة حول انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العالم العربي، موقع عمون، 2022/6/23.  
(2) تأسست الوكالة اليهودية عام 1929، وبدأت نشاطها في روسيا عملياً خلال عام 1989.

▪ انعكاس الحرب الروسية الأوكرانية على القضية الفلسطينية:

في حلقة نقاشية عقدها «مركز الزيتونة»، رأى الأستاذ «علي البغدادي»، الخبير بالشؤون الروسية، أن سلوك السياسة الإسرائيلية الخارجية في التعاطي مع هذه الحرب قد بدى مرتبكاً؛ فهي تحاول أن تلعب دور الوساطة بين طرفي النزاع، لاعتبارات عدة، منها وجود نحو مليون يهودي إسرائيلي من أصول روسية، وكذلك وجود نحو 600 ألف يهودي يعيشون في كل من روسيا وأوكرانيا، بالإضافة إلى طبيعة العلاقة مع الجانب الروسي فيما يتعلق بالتفاهات المرتبطة بالملف السوري.

ويرى الجانب الإسرائيلي، في المقابل، أن السلوك الأمريكي الحذر والمرتدد في تقديم الدعم العسكري للحكومة الأوكرانية، ربما يُمثل دافعاً مهماً لتشكيل منظومة أمنية إقليمية، تضم -إلى جانب «إسرائيل»- كلاً من الإمارات العربية المتحدة وغيرها. أما فيما يتعلق باستغلال «إسرائيل» لهذه الحرب، فرأى «البغدادي» أن ذلك يتمثل من خلال استقطاب يهود أوكرانيا، الذين يقدر عددهم من 150 ألف إلى 200 ألف يهودي، وتشجيعهم على الهجرة إلى الكيان الإسرائيلي، والعمل على توطينهم من خلال إنشاء مستعمرات لهم في منطقة النقب وفي الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة.

وفيما يتصل بانعكاس الحرب على القضية الفلسطينية، رأى المحلل المتخصص بالشؤون الأوروبية «حسام شاكر» أن التعاطي الغربي مع تداعيات الحرب والخطابات الغربية أعطى صورة واضحة، ليس فقط عن ازدواجية المعايير، بل عن حقيقة من يقرر المعايير ويصدرها. وهنا؛ أصبح التعاطي مع مقاومة الاحتلال الروسي مختلفاً تماماً مع طريقة التعاطي مع مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. وليس هناك حديث عن أزمة لاجئين بالنسبة للأوروبيين، في المقابل، هناك تجاهل لمسألة ارتفاع أسعار الغاز وتأييد للاستغناء عن الغاز الروسي، وهناك رغبة أوروبية بعدم فتح جبهات أو أزمات أخرى. وقال «شاكر» إن أجواء الحرب في أوكرانيا أسهمت ولو مؤقتاً في تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، لكن من الممكن أن يتصاعد النفوذ الروسي في إطار إعادة التوازن للنظام الدولي، حال

بقائها قوية عقب انتهاء هذه الحرب، مما يشكل عاملاً مساعداً يصبُّ في مصلحة القضية الفلسطينية، ويشكل فرصة من الممكن استغلالها. وقد دعا شاكر الجانب الفلسطيني إلى ابتكار مبادرات لاستنهاض وتحريك ملف القضية الفلسطينية، من خلال تحرك نوعي، يؤدي إلى خلط الأوراق وإعادة الاعتبار للموضوع الفلسطيني، وبخاصة مع تشكُّل حالة غليان في الشارع الفلسطيني، تبعاً للممارسات والانتهاكات الإسرائيلية؛ مما دفع الجانب الإسرائيلي إلى تعزيز التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية.

أما الأستاذ الدكتور وليد عبد الحي، أستاذ الدراسات المستقبلية، فقد رأى أن «إسرائيل» تعمل على الاستفادة من الحرب من خلال استقطاب المهاجرين اليهود من أوكرانيا، واستخدام نفوذها من خلال الضغط على بعض الدول لرفض استقبال اليهود الأوكرانيين بُغية دفعهم للتوجه إلى «إسرائيل»، خصوصاً أن استطلاعات الرأي تؤكد أن 65% من اليهود الأوكرانيين يفضلون الذهاب إلى أوروبا وكندا وأستراليا بدلاً من الذهاب إلى «إسرائيل». وتوقع أن تؤدي هجرة يهود أوكرانيا إلى «إسرائيل» إلى زيادة وتيرة الاستيطان؛ وهو ما قد ينتج عنه ارتفاع منسوب المواجهات مع الفلسطينيين. وتحدث «عبد الحي» عن حالة التعارض بين فكرة سياسة الحياد تجاه الحرب الأوكرانية، التي يؤيدها اليهود الإسرائيليون مقابل سياسة الانخراط الإسرائيلي من جانب الحكومة، من خلال مساعي الوساطة (رئاسة الحكومة) بين الطرفين الروسي والأوكراني (دبلوماسية السلام)، ومن خلال إطلاق مواقف (وزارة الخارجية) ضدّ الغزو الروسي لأوكرانيا. ومع استمرار الحرب تصبح مسألة الحياد أكثر صعوبة لاعتبارات أمريكية وإسرائيلية.

ولاحظ عبد الحي أن هناك ظاهرة يمكن الاستفادة منها والبناء عليها فلسطينياً، وهي مسألة معالجة الإعلام الغربي للموضوع الفلسطيني خلال هذه الحرب، حيث تم رصد أكثر من 200 مقال تم نشرها في صحف غربية، خلال فترة الحرب، تشير إلى مسألة ازدواجية المعايير في التعاطي مع القضية الفلسطينية مقارنة بطريقة التعاطي مع الحرب في أوكرانيا. وقد دعا عبد الحي إلى تصعيد المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما سيشكل حالة ضغط على الجانب الإسرائيلي، كما سيغير رأي اليهود

الأوكرانيين الذين قد يفكرون بالهجرة إلى «إسرائيل». ورأى «عبد الحي» أن «إسرائيل» استغلت الحرب في أوكرانيا، في التعاطي مع الملف السوري، فقد جرى رصد 11 هجوماً عسكرياً «إسرائيلياً» في الأراضي السورية خلال الفترة 2/24-3/10 (2022)؛ أي أن وتيرة الهجمات قد ارتفعت بنسبة 275%. ونبهه إلا أن الملف السوري ربما يتأثر مستقبلاً بتداعيات الحرب الأوكرانية ونتائجها. وتوقع «عبد الحي» أن تكون هناك تداعيات للحرب على الجانب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وبخاصة مع ارتفاع أسعار النفط وأسعار السلع الغذائية، وتراجع الدعم المالي الأوروبي للسلطة الفلسطينية.

فيما أشار الدكتور «رائد نعيير»، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح، في مداخلة إلى حالة التراجع الاقتصادي التي تعاني منها السلطة الفلسطينية نتيجة تراجع الدعم الأوروبي لها، وهو ما انعكس في مشكلة دفع رواتب موظفي السلطة، وترافق ذلك مع حالة الغلاء في أراضي السلطة (شبه انهيار اقتصادي)، وعدم القدرة على رفع أسعار السلع التي ارتفعت عالمياً نتيجة الحرب؛ وهو ما يمكن أن يدفع السلطة نحو طلب المساعدة المالية من «إسرائيل»، كما حصل خلال أزمة كورونا، أو طلب المساعدة من دول الخليج العربي.

وفيما خصّ المقاومة الفلسطينية، فقد أشار نعيير إلى أن المقاومة ممكن أن تستلهم دروساً من الحرب الأوكرانية؛ وهو ما تمثل في الدور التي لعبته الطائرات المسيرة (بيرقدار التركية) في الحرب، مع تراجع قدرات الجيش النظامي الأوكراني، وفقدان السيطرة على مؤسسات الدولة. وتحدث نعيير عن انعكاس الحرب على سلوك كل من «إسرائيل» وتركيا وإيران كدول إقليمية في منطقتنا؛ فكل دولة سوف تتعاطى في الإقليم وفق مصالحها ووفق المتغيرات الناتجة عن الحرب في أوكرانيا. وأضاف أنه مع استمرار الحرب في أوكرانيا، فإن «إسرائيل» سوف تتخذ مواقف أكثر انحيازاً للولايات المتحدة، ما سوف ينعكس على علاقتها مع روسيا<sup>(1)</sup>.

(1) انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة، 2022/3/17.

## تحليل حركة المتغيرات

ترتبط الحرب الروسية-الأوكرانية بالعديد من السياقات والأبعاد التي كان لها أهميتها في تطورات وتداعيات الحرب. وتُعد المواجهة الروسية-العربية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا مجرد فصل من فصول مواجهة ممتدة، وكانت بدايات هذا الفصل مع انهيار الاتحاد السوفيتي، 1991، والتحويلات من الكتلة الشرقية إلى المعسكر الغربي، سواء بالانضمام إلى حلف «الناتو»، أو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

فيما سعى بوتين إلى فرض هيمنته الكاملة على مقدرات الدولة السوفيتية كلها، السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، واتجه للحفاظ على ما أسماه حدود «الاتحاد الروسي»، ولو بالقوة إذا لزم الأمر. وخلال ولايته: الأولى والثانية، انفجرت «الثورات الملونة» في عدد من الجمهوريات السوفيتية السابقة (جورجيا، أوكرانيا، قرغيزستان)، وأعقبتها انتخابات أفرزت نخبة سياسية وفكرية جديدة أقرب إلى الفكر الليبرالي الغربي. وهو ما اعتبره بوتين «مؤامرة أميركية» لتنفيذ إلى مناطق النفوذ الروسي، وتعامل معها باعتبارها تهديداً خطيراً للدولة الروسية من الناحية الاستراتيجية، وله شخصياً ونظامه، الذي أسس شرعيته عبر قدرته على فرض النظام داخلياً، ومحاولة إعادة الاحترام خارجياً لروسيا، وإعادة دورها كقوة عالمية كبرى. فلجأ إلى إثارة القلاقل الداخلية في أوكرانيا، عام 2004، ودخل في حرب ضد جورجيا، عام 2008، ودعم انفصال إقليم أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن أراضيها.

وترتبط هذه التحولات في الجانب الأكبر منها بـ«عقيدة بوتين» العسكرية؛ حيث أكد الرئيس الروسي أنه لن يسمح لحلف شمال الأطلسي «الناتو» بالوجود على حدوده وتهديد موسكو مباشرة. وأعلنت كييف عدة مرات رغبتها في الانضمام لحلف «الناتو»؛ الأمر الذي وصفه بوتين «بالخط الأحمر» الذي لن يسمح بتجاوزه. وقدمت روسيا، نهاية العام 2021، وثيقة «الضمانات الأمنية» التي رفضتها واشنطن، فبدأت روسيا في التلويح باستخدام الأداة

العسكرية عبر تنفيذ مناورات عسكرية أشرف عليها بوتين شخصياً، في 2022/2/19، ثم أعلن الاعتراف رسمياً بجمهورية «لوغانسك» و«دونيتسك»، في 2022/2/22. وجرى الإعلان عن العملية العسكرية الروسية «المحدودة» كما وصفها بوتين، في 2022/2/24، باسم «الدفاع عن دونباس»<sup>(1)</sup>.

إن ما يحدث في أوكرانيا، وفق د. عصام عبد الشافي، يدعم ويؤكد القدرة التفسيرية للمنظور الواقعي في العلاقات الدولية، وذلك استناداً إلى عدد من الحجج الأساسية:

1. يتفق الواقعيون على أن العالم لا توجد فيه هيئة أو مؤسسة يمكنها حماية الدول من بعضها البعض؛ ما يجعل الدول قلقة بشأن إمكانية تعرضها لاعتداء خطير قد يهددها في وقت ما في المستقبل، وهذا الوضع يُجبر الدول، وخاصة القوى العظمى، على القلق بشأن أمنها والتنافس على القوة. وتدفع هذه المخاوف الدول أحياناً إلى سلوكيات مروعة. إن الغزو الروسي لأوكرانيا، بالنسبة للواقعيين (وكذلك الغزو الأميركي للعراق، عام 2003) يؤكد أن القوى العظمى تتصرف أحياناً بطرق تتسم بـ«الفضاعة والحمق» عندما تعتقد أن مصالحها الأمنية الأساسية معرضة للخطر. وهنا، يرى الواقعيون أن الإدانة الأخلاقية وحدها لن تمنع هذه الممارسات.

2. توضح الحرب في أوكرانيا أيضاً مفهوماً واقعياً كلاسيكياً آخر هو فكرة «المعضلة الأمنية»، التي تنشأ بسبب أن الخطوات التي تتخذها دولة ما لزيادة وتعزيز أمنها غالباً ما تجعل الآخرين أقل أماناً. فعندما تشعر الدولة (أ) بأنها غير آمنة وتسعى إلى خلق تحالفات أو زيادة تسليحها، فإن ذلك يؤدي إلى انزعاج وتحسس الدولة (ب) من هذه الخطوة التي تعتبرها تهديداً لها، ما يجعلها تتصرف بنفس النهج؛ الأمر الذي يؤدي لتعميق الشكوك، وينتهي الأمر بافتقاد الأمن بالنسبة لكلا الدولتين. من هذا المنطلق يمكن تقديم تفسير منطقي لرغبة دول أوروبا الشرقية في الانضمام إلى حلف الناتو، نظراً لمخاوفها طويلة المدى بشأن روسيا، ومن ثم يُتفهم سبب اعتبار القادة الروس لهذا التطور أمراً مقلقاً.

(1) الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، المرجع السابق.

3. إن رؤية الأحداث في أوكرانيا من منظور الواقعية لا تعني تأييد أفعال روسيا في أوكرانيا، فالواقعية لا تدعو إلى الحرب خياراً وحيداً أو مرغوباً فيه، بل ترى أن اللجوء إليها شر لا بد منه، بحكم قانون الصراع الموضوعي الذي يحكم سلوكيات الدول ويضبطها. وهو ما يعني الاعتراف موضوعياً بما يقع في أوكرانيا باعتباره سلوكاً متكرراً في الشؤون الدولية بالرغم من تداعياته السلبية. وإذا كان الواقعيون قد أدانوا الطبيعة المأساوية للسياسة العالمية، فإنهم حذروا من أنه لا يمكن إغفال المخاطر التي يبرزها المنظور الواقعي، بما في ذلك المخاطر التي تنشأ عندما تهدد ما تعتبره دولة أخرى مصلحة حيوية.

4. إن الليبرالية عجزت، كأحد منظورات العلاقات الدولية، عن تقديم تفسيرات لما يحدث في أوكرانيا؛ فقد أثبت القانون الدولي والمؤسسات الدولية أنها تشكل حاجزاً ضعيفاً وعاجزاً أمام ممارسات وطموحات القوى العظمى. كما أن الترابط الاقتصادي وفلسفة الاعتماد المتبادل لم تمنع موسكو من شنّ غزوها على أوكرانيا، على الرغم من التكاليف الباهظة التي ستتكبدها نتيجة لذلك. ولم تستطع القوة الناعمة إيقاف الدبابات الروسية، كما أن أصوات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أدانت الغزو (141 مقابل 5 مع امتناع 35 عن التصويت) لم يكن لها تأثير كبير على مسار الصراع، وتأكّدت مقولات الواقعية القائمة على القوة كأساس للعلاقات الدولية.

5. ولئن كان الواقعيون يقللون من أهمية دور المعايير والقواعد القانونية كقيود قوية على سلوك القوى العظمى، فإن وجودها لعب دوراً مهماً في تفسير الاستجابة العالمية للغزو الروسي لأوكرانيا، وكانت ركيزة استتدت إليها الدول والشركات والأفراد في معظم أنحاء العالم في إصدار الأحكام وفرض العقوبات ضد روسيا، معتبرين سلوكها خرقاً واضحاً وانتهاكاً للمعايير العالمية، وتهديداً للأمن والسلم الدوليين<sup>(1)</sup>.

(1) الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، المرجع السابق.



## التحولات الكبرى في استراتيجية الأمن القومي الروسية

خلال الفترة من 2008 إلى 2021، تبنت بوتين ما أسماه «استراتيجية استرداد النفوذ والمكانة»، وترتكز على شنّ حرب هجينة شاملة على الجبهات كلها، لعل أبرز مَقوماتها:

### أ- حرب سيبرانية هجومية واسعة النطاق.

ب- التدخلات العسكرية الروسية المباشرة أو غير المباشرة (جورجيا 2008، وأوكرانيا 2014، ثم سوريا 2015).

ج- تعزيز التحالفات، عبر تفعيل معاهدة الأمن الجماعي (قمع الاحتجاجات الشعبية ضد رئيس كازاخستان، قاسم جومرت توكايف، في يناير/كانون الثاني 2022)، أو عقد التفاهمات الاستراتيجية مع القوى الكبرى من خصوم الولايات المتحدة، مثل الصين عبر منظمة شنغهاي للتعاون. كما يجري تعزيز هذه التحالفات عبر الارتباط بمصالح متبادلة قوية مع حلفاء الولايات المتحدة في التحالف الغربي، مثل ألمانيا وفرنسا، وتبادل التكنولوجيا العسكرية والتفاهمات الميدانية في سوريا مع إسرائيل، وتقاسم النفوذ مع تركيا في عدد من ملفات الحوار المشترك، ومساندة إيران في ملفاتها الإقليمية والنووية، والتوغّل في مساحات استراتيجية جديدة في إفريقيا من خلال قوات فاغنر، واتباع دبلوماسية التسليح مع مصر وبعض دول الخليج العربية.

د- التطوير المتسارع للتكنولوجيات التسليحية والرقمية. ويشمل التطوير تعزيز القدرات في مجالات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وتعطيل وتدمير أنظمة القيادة والتحكّم الخاصة بالخصم وقدرات الاتصال، وتبني استراتيجية تعدين ضخمة لعملة البيتكوين في كازاخستان، للحدّ من سيطرة الدولار الأميركي على الاقتصاد العالمي<sup>(1)</sup>.

(1) الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، المرجع السابق.

## التوقعات

### أ. سيناريوهات الأزمة المتوقعة

(1) سيناريو غروزني: احتلال أوكرانيا، وتشكيل حكومة موالية؛ والسيطرة المباشرة على شرق وجنوب شرق أوكرانيا، قلب الصناعة الأوكرانية وطريق روسيا البري الآمن إلى شبه جزيرة القرم. وللسيناريو تشعبان:

أ. استمرار انضمام: دونيتسك؛ ولوهانسك (الذين اعترفت روسيا باستقلالهما قبيل اجتياح أوكرانيا)؛ وزاباروجيا؛ لروسيا.

ب. تكريس استقلال الإقليمين ومدينة زاباروجيا (دون أن تتضمن لروسيا، في إطار حل سياسي، يترافق مع انتصارها العسكري، تقدم روسيا فيه تنازلاً نسبياً).

(2) سيناريو التفاوض السياسي: توقف العمليات الحربية، وحصول روسيا على ضمانات كافية تحول دون انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو. وله تشعبان:

أ. بقاء وضع إقليمي: دونيتسك ولوهانسك ومدينة زاباروجيا إشكالياً.

ب. تمتع الإقليمين ومدينة زاباروجيا بحكم ذاتي.

(3) السيناريو الأفغاني: الاستنزاف طويل الأمد (روسيا وأوروبياً)؛ بما يفضي إلى واحد من التشعبات التالية:

أ. عزل روسيا عن المحيط الدولي، وتفرغ أمريكا لمواجهة الصين.

ب. عزل روسيا والصين، حال تورط الصين بمساعدة روسيا.

(4) السيناريو النووي: تدحرج الأزمة، وتصاعدها، بحيث تنقطع السبل أمام بوتين سوى

الحل النووي. ولهذا السيناريو تشعبان:

أ. تفرد روسيا في استخدام النووي، وتسليم الغرب بالنتيجة، دونما تصعيد مماثل. ويندرج هذا التشعب مع السيناريو الأول (غروزني)، ولا يختلفان إلا من حيث أسلوب الحسم العسكري.

ب. حدوث مواجهة نووية في حرب عالمية ثالثة.

5) سيناريو الحرب العالمية الثانية: صعود الصين قوةً عالميةً أولى، حال نجاحها في محاكاة مقاربة أمريكا إبان تلك الحرب، بالنأي عن التورط في الصراع الدولي، إن أفضى ذلك الصراع لاستنزاف الأطراف جميعاً (وبخاصة أمريكا).

وللهولة الأولى، يبدو السيناريو الأول أضعف تلك السيناريوهات، يليه السيناريو الخامس فالرابع. لكن انخفاض احتمالية تلك السيناريوهات لا يعني بحال من الأحوال انعدام خشية غالب أطراف الأزمة (أو كلها) من إمكانية تحقق أي منها.

إن تمكنت روسيا من تكريس ضمها للمناطق التي سيطرت عليها، في إطار حل سياسي (لا يتوقع أن يكون ممكناً في النصف الأول من العام 2023)، وهو الأمر الذي أضحى مَحَلَّ تساؤلٍ كبير، فليس ثمة شك في أن بوتين سيذهب إلى ما هو أبعد من أوكرانيا في سعيه لإقامة حزام آمن، تابع أو حيادي، في جوار روسيا الأوروبي والقوقازي والآسيوي. فالأزمة الحالية أكبر من أوكرانيا وتتخطاها، إذ تريد روسيا أيضاً السيطرة على ممر «سوالكي» (Suwalki corridor) لربط كالينينغراد (إقليم روسي يقع بين ليتوانيا وبولندا) ببيلاروسيا، فضلاً عن تهديد دول البلطيق ومولدوفا. وسيجعل نجاح روسيا حلفاءها شرق الأوسطيين، لاسيماً في إيران وسوريا، أكثر جرأة، سواء في تحركات الأولى الإقليمية، أو سعي الثانية إلى بسط نفوذها على المزيد من الأرض السورية، وربما سيدفع نجاح بوتين في أوكرانيا إلى تشجيع الصين على اتخاذ خطوات أوسع نحو استعادة تايوان.

ولكن، سواء نجحت المغامرة الروسية في أوكرانيا أو أخفقت، فإن عملية إدماج روسيا

في المجال الأوروبي قد توقفت. وقد تعود أوروبا إلى الانقسام من جديد، وإن على أساس خطوط تختلف إلى حد كبير عن حدود الحرب الباردة؛ حيث خسرت روسيا أغلب حليفاتها السابقات في حلف وارسو، وجمهورياتها الأوروبية السوفيتية السابقة، لصالح الناتو والاتحاد الأوروبي.

أوروبا هي بؤرة الحروب الأكبر في التاريخ الإنساني الحديث، والسلم الذي عاشته القارة في العقود القليلة الماضية كان سلباً استثنائياً. لكن، وبالرغم من أن هذه الأزمة الأوروبية هي الأكثر تعقيداً منذ الحرب العالمية الثانية، فإن حلاً تفاوضياً، يحفظ ماء وجه الطرفين، لم يزل ممكناً.

إن لم يحدث التوصل إلى حل تفاوضي، فالأرجح أن الساحة الدولية برمتها ستتحرك نحو تبلور ثلاث دوائر من النفوذ: روسية، وصينية، وأورو-أطلسية (على أساس أنه من المبكر جداً توقع قيام تحالف روسي/صيني). ولكن الحدود الفاصلة بين هذه الدوائر ستظل مرنة نسبياً، نظراً لمحاولة الأطراف المختلفة جذب حلفاء جدد. ولا بد أن دول الشرق الأوسط المنتجة للطاقة، من قطر إلى الجزائر، ستعود لتحتل موقعاً أكثر أهمية في موازين القوى العالمية، لاسيما في ظل شروع دول أوروبا في التحرر من الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية. كما ستستعيد تركيا ثقلها الاستراتيجي في منظور أقطاب التدافع الدولي كافة، طالما اعتمدت موقفاً متوازناً من الصدام الروسي-الغربي، حتى مع حفاظها على التزاماتها في حلف الناتو، وهو تحدٍ تركي إشكالي<sup>(1)</sup>.

ومن جهة أخرى، إن كانت التوجهات الغربية نحو عزل روسيا قد غدت واضحة، فليس من الواضح كيف ستتطور السياسات الغربية بعامه، والأميركية منها بخاصة، تجاه الصين، التي أصبحت مصدر قلق كبير للاستراتيجية الأميركية العالمية منذ تبني أوباما سياسة المحور الآسيوي<sup>(2)</sup>.

(1) نجحت تركيا إلى الآن في لعب دور الوسيط في الأزمة الراهنة، بتسيق مع «إسرائيل»، عقب زيارة الرئيس «الإسرائيلي» لتركيا في 11 آذار 2022، وزيارة تركيا لطرفي الأزمة المباشرين. فضلاً عن تواصلها الدولي النشط مع أهم الدول المحورية العالمية.

(2) نهاية حقبة ما بعد الحرب الباردة.. كيف تعيد حرب أوكرانيا تشكيل النظام العالمي؟، مركز الجزيرة للدراسات، 28 شباط/ فبراير 2022.

# الصين

## المتغيرات المؤثرة سياسياً على جمهورية الصين خلال عام 2022

### منتدى آسيا والشرق الأوسط



### د. محمد مكرم بلعوي

الصفة: رئيس منتدى آسيا والشرق الأوسط

- أكاديمي فلسطيني وكاتب وباحث متخصص بالعلاقات الدولية والشؤون الآسيوية، مواليد الأردن عام 1969، مقيم في اسطنبول.
- المدير العام لرابطة برلمانيون لأجل القدس
- القائم بأعمال رئيس اتحاد الأكاديميين الفلسطينيين
- عضو مجلس إدارة مؤسسة القدس ماليزيا
- عضو الأمانة العامة لمنتدى كوالالمبور
- دكتوراه من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

## مقدمة

شهد عام 2022 الكثير من المتغيرات العالمية الكبيرة التي لم يسبق أن حدث مثلها منذ عقود عدة، والتي تنذر بإحداث تغيير في موازين القوى العالمية ومواقع الدول والتحالفات، كان أبرزها الحرب الروسية الأوكرانية، وتصاعد التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، خاصة في قضية تايوان، بالإضافة إلى مزيد من استقطاب الدول والتحالفات بين البلدين.

في وقت، تنظر فيه الولايات المتحدة إلى روسيا كعدو أول مباشر، فيما تنظر إلى الصين كعدو أول غير مباشر لكنه أكثر خطورة من روسيا، فإذا كانت قدرات موسكو يمكن مواجهتها خاصة في المجال الاقتصادي، ومحاطة بحلفاء الولايات المتحدة والناو، إلا أن بكين تنتهج أساليب سلمية ودبلوماسية واقتصادية على عكس موسكو.

واتسمت حركة بكين بالحذر والاكتفاء بالتمدد الاقتصادي، في وقت لم تكتفي واشنطن بمراقبة هذا التمدد، بل وجدت بكين نفسها أمام تصريحات ومخططات أمريكية معلنة لتقليل نفوذها.

وخلال عام 2022 فرضت التحديات الخارجية على الصين التدخل ولعب دورًا أكبر لتحقيق التوازن ومواجهة التحديات المستقبلية، وتنوع أدواتها، بالإضافة لتحديات داخلية كان لها تأثير كبير على الوضع الاقتصادي، من أبرزها، تأثير انعكاسات سياستها «صفر كوفيد» الاقتصادية، وأزمة الرهن العقاري التي تهدد قطاع العقارات في البلاد، وانعكاس آثارهما على الاقتصاد العالمي وسلاسل التوريد العالمية.

## أهم التغييرات

## أولاً: التغييرات الداخلية:

## المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني

اختتم الحزب الشيوعي الصيني، مؤتمره العام العشرين الذي بدأ في 16 أكتوبر في بكين، والذي عُقد مبكراً هذا العام، برئاسة الرئيس الصيني شي جين بينغ، خلافاً للدورات السابقة التي كانت تعقد في نوفمبر/ تشرين الثاني.

يعد المؤتمر أهم حدث سياسي في الصين ويحظى بمتابعة عالمية لأهميته وتأثيره، وهو الاجتماع الأول لقادة وأعضاء الحزب من الأقاليم الصينية كافة منذ بداية جائحة كورونا، قد تخطى في مخرجاته خطوطاً مستقرة منها تولي الرئيس شي جين بينغ ولاية ثالثة، وهو الحدث الأول من نوعه في تاريخ البلاد الحالي والذي لم يكن ممكناً قبل مراجعة وتعديل الدستور عام 2018 الذي يمكنه من البقاء في الحكم، بالإضافة لانتخاب اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب وهي أهم مجموعة بالإضافة للرئيس تحكم البلاد ويمكن التنبؤ من خلالها بمن هو خليفة الرئيس المقبل.<sup>(1)</sup>

وافتح الرئيس الصيني المؤتمر، بالتأكيد على أن المضي قدماً في جعل جمهورية الصين دولة حديثة، والعمل على عناصر أساسية في الاستراتيجية الرامية إلى ذلك مثل تعزيز قدرات الردع الاستراتيجية، وتطوير قدرات الدفاع الإلكتروني والأسلحة وزيادة التدريب العسكري والقوات القتالية، وإعادة ضم جزيرة تايوان وتوحيدها مع البر الرئيسي مع عدم استبعاد الخيار العسكري، والتي ستكون أولويات البلاد خلال السنوات المقبلة،

(1) شينخوا، المؤتمر الوطني العشرون للحزب الشيوعي الصيني يُختتم في بكين ويترأس شي جين بينغ المؤتمر ويلقي خطاباً مهماً، 23 أكتوبر 2022: <https://bit.ly/3TPYhg8>

والأمر اللافت أيضاً بالخطاب أن الرئيس الصيني ركز على التصدي لأي معارضة قد تمس الأمن القومي للبلاد، وذكر كلمة الأمن أكثر من 70 مرة في الخطاب الذي استمر لساعتين.

وبالنسبة للرئيس الصيني التحديث ليس التغريب أو التحول إلى النمط الغربي فيما يتعلق بالمؤسسات السياسية والمجال الثقافي والاجتماعي، بل محاولة المزج بين الحداثة والأصالة كما في الحالة اليابانية، مع الإبقاء على سياسة الحزب الواحد.<sup>(1)</sup>

وبدا أن الحزب الذي أكمل مئويته الأولى العام الماضي، يريد أن تكون مئويته الثانية مرتكزة على جعل الصين بلداً حديثاً وعصرياً في 2035، على أن تصل في عام 2049 المتزامن مع الذكرى المئوية الأولى لميلاد الجمهورية، إلى دولة عظيمة حديثة تقود الريادة العالمية وتمتلك جيشاً «عسكرياً عالمياً»، وأن تكون موحدة عبر ضم جزيرة تايوان.<sup>(2)</sup>

ويبدو أن الفترة المقبلة، ستكون قيادة الحزب أمام اختبار حقيقي بشأن كيفية إدارة الأزمات الداخلية والخارجية، فعلى الصعيد الداخلي تشهد الصين تدمراً شعبياً من الإجراءات المشددة والقيود الصارمة ضمن إطار سياسة «صفر كوفيد»، والتي نتج عنها تعطل الحياة والأعمال التجارية في وقت تعود فيها معظم دول العالم إلى الحياة الطبيعية، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بالاقتصاد وانعكاسها على السكان وبالإضافة للتسبب في زيادة الضغط على سلاسل التوريد العالمية.<sup>(3)</sup>

### سياسة صفر كوفيد

رغم مرور 3 سنوات على ظهور فيروس كورونا، تستمر الصين في تطبيق سياسة «صفر كوفيد» الصارمة جداً والتي تتضمن عمليات إغلاق وحجر صحي وإجراء فحوصات شبه يومية وفرض قيود على الحياة اليومية لمئات الملايين على مستوى البلاد، حيث أغلقت

(1) الجزيرة، الرئيس الصيني يتمسك بحق استخدام القوة في تايوان.. تايبيه: الرأي العام يعارض مبدأ «بلد واحد ونظامان»، 16 أكتوبر 2022: <https://bit.ly/3CHbyAF>

(2) Africa China Review. 100 years of CPC: From subjugation to rejuvenation. July 1. 2021: <https://bit.ly/3HJ5PMu>

(3)CCN. Port delays are getting worse in Shanghai. That's very bad news for global supply chains. 1 April 2022: <https://cnn.it/3gBZBVm>



السلطات ما لا يقل عن 74 مدينة منذ أواخر آب/ أغسطس، ما أثر على أكثر من 313 مليون نسمة، وتسبب في تقليص الاستثمارات في البلاد، نتيجة لسياسة الإغلاقات، كما جعل حوالي 23٪ من الشركات الأوروبية تفكر في تحويل الاستثمارات خارج الصين.

وحث مجموعات تمثل الشركات الغربية في الصين السلطات نحو تخفيف تلك السياسة لأنها تلحق الضرر بالأرباح والاستثمار وتجبر عدداً متزايداً من الشركات على التفكير في نقل العمليات.

وخلال مايو فرضت الصين الإغلاق على مدينة شنغهاي البالغ عدد سكانها 25 مليون نسمة، والتي تعد المركز المالي للبلاد لمدة طويلة مما تسبب في شلل ميناء المدينة أكثر الموانئ ازدحاماً في العالم، وأحدث اضطراباً في الاقتصاد الصيني وسلاسل التوريد العالمية، حيث تعاملت المدينة وحدها خلال عام 2021 مع 20% من حركة الشحن في الصين.<sup>(1)</sup>

فيما دعت منظمة الصحة العالمية الصين للتراجع عن سياسة «صفر كوفيد»، وشككت بها في وقت تعتمد فيه البلدان الآن على التطعيم، وحذرت من أن الاستراتيجية غير قابلة للاستمرار، وضرورة الانتقال إلى نهج بديل.<sup>(2)</sup>

وسجلت شركة «جي دي دوت كوم»، ثاني أكبر شركة للتجارة الإلكترونية بالصين، عن أبطأ نمو للإيرادات في تاريخها، في وقت سجلت فيه شركة «اكسينغ» لصناعة السيارات الكهربائية عن خسائر بأكثر من التوقعات، بسبب سياسة الإغلاقات.<sup>(3)</sup>

وتشهد الصين سخطاً عاماً نتيجة هذه سياسة الإغلاقات المتبعة منذ ثلاث سنوات والتي تسببت ببقاء ملايين الأشخاص محصورين في منازلهم، التي يبدو أن السلطات مصرة على الاستمرار في انتهاجها.

(1) الجزيرة، إغلاق شنغهاي... هل يشهد العالم أزمة تجارة عالمية؟، 14 مايو 2022: <https://bit.ly/3TulowX>  
(2) فرانس 24، سياسة صفر-كوفيد الصينية تواجه انتقادات من منظمة الصحة العالمية، 11 مايو 2022: <https://bit.ly/3z9jKbW>  
(3) سكاى نيوز، شركات التكنولوجيا الصينية تعاني... والسبب سياسة «صفر كوفيد»، 29 أغسطس 2022: <https://bit.ly/3VU6OAr>

أبرز الاحتجاجات على هذه السياسية، ظهرت في المواجهات التي اندلعت خلال شهر نوفمبر 2022، حيث تم قمع مظاهرات عمال في أكبر مصنع ايفون في العالم احتجاجاً على الظروف المعيشية القاسية وسياسة الإغلاقات نتيجة القيود الصحية، الأمر الذي تسبب بتأخير في شحنات «ايفون» في العالم.

تفجرت الاحتجاجات بعد حريق شهدته مدينة أورومتشي بإقليم شينجيانغ، بعدما تسبب بوفاة 10 أشخاص وإصابة 9 آخرين، حيث رجح البعض أن السكان لم يتمكنوا من الهرب في الوقت المناسب لأن المبنى كان يخضع للإغلاق الجزئي، وهو الأمر الذي نفته السلطات، وشهدت المدن الأخرى احتجاجات متفرقة للمطالبة بإنهاء الإغلاق<sup>(1)</sup>.

تلك الاحتجاجات شهدت هتافات نادراً ما تسمع في البلاد، خاصة في شنغهاي التي ردد المحتجون فيها هتافات ضد الحزب الشيوعي والرئيس الذين طالبوه بالاستقالة، وأدى ذلك إلى مسارعة السلطات إلى تخفيف القيود المفروضة وإعلان بعض المدن محاولة إعادة الحياة إلى طبيعتها وإعادة فتح مراكز التسوق والمطاعم وغيرها من الأماكن<sup>(2)</sup>.

### أزمة الرهن العقاري

تمثل أزمة الرهن العقاري واحدة من أهم التحديات التي واجهت الصين خلال 2022، حيث بدأت الأزمة بعد استغلال شركات العقارات لأموال صندوق الرهن العقاري، إما لتطوير مشاريع عقارية جديدة، أو لصرفها في قنوات لا علاقة لها بتطوير العقارات، مما جعل أموال الرهن العقاري غير قادرة على استيعاب الصرف، وفي ذات الوقت، بدأت الحكومة المسؤولة عن الصندوق، بالسحب من الصندوق للصرف على مشاريعها، الأمر الذي ضيق على شركات التطوير العقاري، ودفع الشركات إلى تعليق إكمال المشاريع وتأخير التسليم.

علمًا أن أكثر من 85 بالمئة من المنازل الصينية بيعت من خلال البيع المسبق، قبل

(1) العربية، الاحتجاجات ضد الإغلاق تتمدد بالصين وتصل إلى مهد كورونا ووهان، 27 نوفمبر 2022: <https://bit.ly/3F35Dar>

(2) الشرق، مدن صينية جديدة تنضم لقافلة تخفيف سياسة «صفر كوفيد»، 04 ديسمبر 2022: <https://bit.ly/3VLEnUg>

اكتمال بناء المشاريع أو حتى البدء بها من خلال الرهن العقاري، ومنذ يوليو/تموز الماضي، تعرض سوق العقارات الصينية لأزمة، نتيجة تهديد المشتريين بالتوقف عن دفع أقساط الرهن بسبب تأخر تسليم العقارات، الأمر الذي سبب بتعثر معاملات تبلغ قيمتها 1.7 تريليون دولار بحلول نهاية العام الجاري، في وقت تشكل فيه العقارات ما يقرب من 30% من الناتج المحلي الإجمالي الصيني.

وعدت الشركات بتسليم العقارات في غضون سنة إلى ثلاث سنوات وهو ما لم يحدث، وأصبحت عائدات البيع المسبق أكبر مصدر تمويل للمطورين، الذين اعتمدوا على زيادة مبيعات الشقق غير المكتملة للحفاظ على تدفق الأموال لتلبية الاحتياجات الفورية.<sup>(1)</sup>

وعلى أثر الأزمة تراجعت مبيعات الشقق في جميع أنحاء البلاد لمدة 13 شهرًا متتاليًا، فيما لا تزال ملايين الشقق «المبيعة مسبقًا» التي دفع المشترون ثمنها غير مكتملة، وفي حال نفذ المشترون تهديدهم بوقف مدفوعات الرهن العقاري ستحدث أزمة مالية في البلاد.

وسيطال الضرر الناتج عن الأزمة صناعات مواد البناء والخدمات العقارية ويسبب خسائر في القروض تتراكم في البنوك، وسيكون من الصعب إصلاحه بسرعة، وستهدد الأزمة بالامتداد عالميًا في حال استمرارها، بسبب تأثيرات نمو أو انكماش الاقتصاد الصيني على بقية دول العالم، مع وجود مخاوف من إمكانية وصولها لتشمل باقي قطاعات الاقتصادين الصيني والعالمي.<sup>(2)</sup>

(1)The Wall Street Journal. The Bursting Chinese Housing Bubble Compounds Beijing's Economic Woes. 11 Aug 2022: <https://on.wsj.com/3TtgqAE>

(2) الأناضول، العقارات في الصين.. أزمة محتملة قد يطال ركامها دول العالم، 3 أغسطس 2022: <https://bit.ly/3soEloU>

## التغيرات الخارجية

شهدت جمهورية الصين، خلال عام 2022 بعض التوترات في الملفات الخارجية، اتسم بعضها بالحدة، ومست ثوابت في سياسة الصينية، خاصة في العلاقات مع الولايات المتحدة وحلفائها.

### قضية تايوان

أبرز التوترات بين الولايات المتحدة والصين، كان فيما يتعلق بقضية جزيرة تايوان، تخللها تحركات عسكرية صينية في مضيق تايوان، بلغت ذروتها في أعقاب زيارة رئيسة مجلس النواب الأميركي نانسي بيلوسي إلى الجزيرة في أغسطس/آب الماضي، الذي عدته بكين انتهاكاً لسيادتها، وتقويضاً لمبدأ الصين الواحدة.

وخلال هذه الفترة اشتدت حدة التصريحات والرسائل بين الولايات المتحدة والصين، كان أبرزها تعهد بايدن بالتدخل العسكري للدفاع عن الجزيرة إذا تعرضت لهجوم صيني، وتحذيره من أن بكين تلعب بالنار، هذه التصريحات هي المرة الثانية التي يصرح فيها، خلال الأشهر الماضية، بشكل واضح بأن واشنطن ستدافع عن تايوان، الأمر الذي يُنظر إليه على أنه تغير في اللهجة الأمريكية بالملف، فيما رفضت بكين التصريحات وأكدت أن الجزيرة جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية.<sup>(1)</sup>

وأجرت الصين بعد نهاية زيارة بيلوسي إلى جزيرة تايوان، تدريبات عسكرية ضخمة تأكيداً على حماية سيادة ووحدة أراضي «الأمة الصينية»، ولمواجهة النهج الخاطئ للولايات المتحدة حسب تصريحات المسؤولين الصينيين.

(1) BBC عربي، بايدن يتعهد بالتدخل العسكري إذا حاولت الصين غزو تايوان، 23 مايو 2022: <https://bbc.in/3VFQ2ES>

فيما بررت الولايات المتحدة الزيارة، بأن الرئيس جو بايدن لا يستطيع أن يملي على بيلوسي القيام بزيارة تايوان أو لا، وهو ما قوبل بسخرية من الصين، وعُدّ تبريراً غير منطقي، فكيف لا يستطيع رئيس الولايات المتحدة هو ورئيسة مجلس النواب وهما من نفس الحزب، أن يتفقا على المبدأ والالتزامات المعلنة لبلادهم؟

فبيلوسي هي رئيسة مجلس النواب وتعد الشخصية الثانية لتولي الرئاسة بعد نائبة الرئيس في حال غيابه، وزيارتها تعتبر رسمية وليست سياحية، ورافقها وفد كبير من الكونغرس، وهو الذي ينظر إليه كانهك كامل لسياسة واشنطن حول «مبدأ الصين الواحدة».

وإذا كانت الولايات المتحدة تمسكها بـ «مبدأ الصين الواحدة»، إلا أن أفعالها على الأرض تتناقض مع المبدأ، ومن قبل الزيارة تزود واشنطن تايوان بأعلى درجات التفوق العسكري والدعم المستمر وتوقع اتفاقيات سرية وهو ما يقوض المبدأ من الداخل ويعمل على استفزاز بكين باستمرار.

فيما رأت الصين أن واشنطن تلعب لعبة الشرطي السيئ والشرطي الجيد، من خلال الادعاء بأن بايدن ليس له علاقة بالزيارة وأنه لا تستطيع منع بيلوسي من تنفيذها، والمرجح أن الولايات المتحدة لم تتوقع ردة الفعل الصينية والتي كانت أقوى مما تخيلتها وكانت تعتقد أن الخطوة ستمضي دون غضب كبير، حيث قامت بإجراءات على مستوى عالي الخطورة من ضمنها المناورات العسكرية، وإيقاف اتفاقيات منها اتفاقية مرتبطة بمقاومة الجريمة العابرة للحدود والمناخ والتنسيق العسكري والبحري.<sup>(1)</sup>

المراقب للمشهد يرى أن واشنطن تعمل على تآكل فكرة الصين الواحدة بالتدريج، وإذا كانت الزيارة الأخيرة من مسؤول أمريكي إلى تايوان كانت قبل 25 عاماً، لكن الواقع اليوم مختلف، فالصين اليوم مختلفة عن الصين ذلك الوقت ولا يمكنها قبول هذه الإهانة، ومختلفة أيضاً عن الصين خلال حرب فيتنام أو الحرب الكورية، وهي متطورة ولديها

(1) Independent Arabia، لماذا تخشى إدارة بايدن زيارة بيلوسي المحتملة لتايوان؟، 26 يوليو 2022: <https://bit.ly/3VHSV8f>

أسلحة ومعدات قادرة على تدمير مدن بأكملها، ولذلك فإن الكثير يرونها قوة حقيقية تقترب من أن تكون القطب الثاني في العالم.

والزيارة مخاطرة من قبل الولايات المتحدة بعلاقتها مع الصين، خاصة أنها لم تأتي بناء على طلب من تايوان أو ردًا على تغيير حقيقة في هذا الملف، لكنها تُفهم كمحاولة من واشنطن لاستفزاز بكين.

ينظر إلى هذا الاستفزاز الأمريكي للصين، لأن الأولى لم تستطع اتخاذ خطوات عملية للحد من هذا التهديد، وعلى العكس كانت العلاقات التجارية والاقتصادية تتنامى وأصبح يصعب فصلها، وأصبح فك العلاقة بين البلدين اقتصادياً أمر صعب، وعندما حاولت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب أخذ خطوات في هذا الاتجاه لم يستطع فعل الكثير.<sup>(1)</sup>

لعل الملمح الأبرز في تغير سياسة بايدن تجاه الصين، أنه عند توليه إدارة البيت الأبيض عدل الخطاب وأعاد تصنيف الصين من خصم إلى منافس لكن الحقيقة أن واشنطن تستشعر نهاية زعامتها وهيمنتها على العالم وترى في بكين الصاعدة تهديد لهذه الزعامة وتريد وضع العراقيل قبل أن يصبح الحد من قوتها أمراً مستحيلاً، وتدرك أن فعل ذلك سينبئ عليه الكثير من الخسائر.<sup>(2)</sup>

تخلق الزيارة انطباعاً أن الولايات المتحدة تدعم استقلال تايوان وتعززها، وهو ما يتعارض مع مصالح الصين، والطبيعة الحقيقية للقضية لا يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان كما تقول الولايات المتحدة في تبريرها للزيارة ودفاعها عن تايوان، بل القضية الجوهرية أن هناك صين واحدة وتايوان جزء منها، وهذه قاعدة العلاقات الدبلوماسية بين بكين وواشنطن، ورغم عدم وجود علاقات رسمية بين تايوان والولايات المتحدة لكن العلاقة بين الجانبين قوية على الصعيد الثقافي والاقتصادي، وهذا محل دعم من كلا الحزبين في واشنطن.

(1) مونت كارلو الدولية، وزير الخارجية الأمريكي الجديد: «الصين أهم تحدٍ أمامنا وترامب كان محقاً في موقفه الحازم»، 20 يناير 2021، <https://bit.ly/3HPy9wM>

(2) رويترز، بايدن يقول الصين ستهزمننا ما لم نتحرك والرئيس الصيني يحذر من مواجهة ستكون «كارثة»، 12 فبراير 2021، <https://reut.rs/3F12ZDk>

في المقابل، يستبعد أن تلجأ الصين للخيار العسكري ضد تايوان، لأنها تولي أهمية كبيرة لإكمال مشروع «جمهورية الصين الشعبية»، المقرر في عام 2049، وهي غير معنية أن يتعطل المشروع بسبب خلافات أو حروب، ولو أرادت اتخاذ الخيار العسكري لسلكته منذ فترة، والمناورات العسكرية التي أجرتها كانت رسالة على أنها قادرة على احتلالها في أي وقت إذا قررت ذلك، لكنها تريد حالة اندماج سلمي وليس عسكري أشبه بحالة هونغ كونغ.

### منظمة شنغهاي

أضواء استخدام واشنطن الموسع للعقوبات الاقتصادية والإعلامية والسياسية على روسيا جراء الحرب مع أوكرانيا، الضوء الأحمر في كثير من الأماكن والدول، مع اتهامات للولايات المتحدة بتسييس الدولار والاقتصاد.

وينظر إلى «منظمة شنغهاي للتعاون» كمحاولة من الصين ودول أخرى التخلص من القيود التقليدية القائمة على الدولار، وكدعوة لتشكيل نظام دولي جديد متعدد الأقطاب يتجاوز القيود الأمريكية قدر الإمكان، وإنشاء تعاون اقتصادي يتجاوز الخلافات السياسية والدينية والعرقية والتاريخية.

شكلت الصين وروسيا وأربع دول في آسيا الوسطى كانت ضمن الاتحاد السوفيتي السابق وهي كازاخستان وقرغيزستان وأوزبكستان وطاجيكستان، المنظمة عام 2001، وركزت بشكل أساسي على قضايا الأمن الإقليمي، وعملها في مجال مكافحة الإرهاب الإقليمي، والنزاعات الانفصالية العرقية، والتطرف الديني، تشمل أولويات المنظمة أيضاً التنمية الإقليمية، وانضمت إليها الهند وباكستان في 2017.<sup>(1)</sup>

بالإضافة إلى دول مراقبة مرشحة للانضمام تتمثل في إيران ومنغوليا وبييلاروسيا

(1) Shanghai Cooperation Organisation: <https://bit.ly/3TC4ts1>

وأفغانستان، وست دول أخرى ضمن «شركاء حوار»، وهي: تركيا، وتركمانستان، وأذربيجان، وأرمينيا، وكمبوديا، ونيبال، وسريلانكا، فيما انضمت لهذه القائمة لأول مرة دول عربية وهي: مصر وقطر والإمارات والكويت والبحرين.<sup>(1)</sup>

كما وقعت إيران مذكرة «تعهدات العضوية الدائمة» في المنظمة، خلال القمة الأخيرة التي عقدت في مدينة سمرقند (أوزبكستان)، يومي 15 و16 سبتمبر/أيلول 2022، وهو ما سيجعلها عضو كامل الصلاحيات في القمة المقبلة.<sup>(2)</sup>

أكدت روسيا والصين، خلال القمة على ضرورة وجود «نظام دولي جديد» يهدف إلى تحدي النفوذ الغربي عبر حشد قادة المنطقة في هذا التجمع، وهذا الهدف كان واضحاً في البيان الختامي الذي نص أن الدول الأعضاء في المنظمة «تلتزم بإجراء تقييمات دقيقة فيما يتعلق بجدول الأعمال الدولي الحالي، وتدافع عن نظام عالمي أكثر عدلاً»، كما خاطب الرئيس الصيني القادة المجتمعين، بأن الوقت حان لإعادة تشكيل النظام الدولي.<sup>(3)</sup>

حظيت القمة باهتمام عالمي خاص، بالنظر للأوضاع العالمية المصاحبة لانعقادها أبرزها الحرب الروسية الأوكرانية، وتصاعد التوتر بين الولايات المتحدة والصين في قضية تايوان، وأزمة الطاقة والغذاء العالميتين، وانسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان.<sup>(4)</sup>

وأرادت الصين وروسيا إيصال رسائل من القمة، خاصة من اللقاءات الثنائية على هامشها، وهي أن آسيا ليست ملعباً للولايات المتحدة وأن المياه الآسيوية هي مياه أيضاً للدول الآسيوية وأن واشنطن ليست المهيمنة على المنطقة.

ويُنظر إلى المنظمة على نطاق واسع على أنها تسعى صيني روسي لمواجهة النفوذ والتحالفات الغربية، لكن دور المنظمة ظل محدوداً حتى الآن، مع أن الدول الأعضاء في

(1) سبوتنيك عربي، 6 دول بينها 4 عربية ستحصل على مكانة شريك الحوار في منظمة شنغهاي للتعاون، 13 سبتمبر 2022. <https://bit.ly/3s82OP0>

(2) ارنا، إيران توقع على تعهدات العضوية الدائمة في منظمة شنغهاي للتعاون، 15 سبتمبر 2022. <https://bit.ly/3EPzS5V>

(3) القدس العربي، قمة سمرقند: هجوم روسي صيني غير مباشر على السياسات الغربية «الأنانية» و«غير العادلة»، 16 سبتمبر 2022. <https://bit.ly/3B6c8I8>

(4) الأناضول، منظمة شنغهاي.. عمالقة آسيا يتكلمون بمواجهة الغرب (تحليل)، 20 سبتمبر 2022. <https://bit.ly/3TCa4x>



المنظمة تمثل ما يقرب من نصف سكان العالم، وتمتد من المحيط المتجمد الشمالي والمحيط الهندي في الشرق إلى المحيط الهادئ وبحر البلطيق في الطرف الآخر، وتمتلك إمكانات اقتصادية كبيرة مع انضمام المزيد من الدول كأعضاء إليها أو إقامة شركات معها، وتقع في منطقة يتوسع فيها الدور الاقتصادي لبكين مما يكسبها نفوذاً سياسياً كبيراً.

ويواجه المنظمة صعوبات، منها وجود دول في المنظمة تحاول أن لا تكون ضمن الفلك الصيني أو الروسي ولها مصالح مع الغرب، ولا تريد أن تكون الصين مسيطرة على هذه المنظمة مثل الهند، وبالإضافة لوجود سياسة خاصة لكل دولة على الصعيد الاستراتيجي والدولي.<sup>(1)</sup>

كما أن هناك صراعات ثنائية بين الدول الأعضاء، مثل أرمينيا وأذربيجان، وعدم ثقة سياسية بين الدول والأعضاء وأزمات أمنية ضخمة تعاني منها بعض الدول منها أفغانستان وباكستان، حتى أوزبكستان التي استضافت القمة شهدت خلال النصف الأول من عام 2022 اضطرابات واحتجاجات كادت أن تطيح بنظام الحكم.<sup>(2)</sup>

أما باكستان فترتبط بعلاقات وثيقة واستراتيجية بالولايات المتحدة، وتركيا مرتبطة بعلاقات أمنية بحلف الناتو، والهند مشتركة في تحالفات أمنية وعسكرية مع الولايات المتحدة، وشاركت في عدد من التحالفات الجديدة التي أسستها واشنطن في جنوب شرق آسيا، لمواجهة النفوذ الصيني.<sup>(3)</sup>

إضافة إلى ذلك، يجعل النظام الداخلي في القمة والدول الأعضاء القمة أقرب إلى الكيان التشاوري والتنسيقي وليس كياناً مؤسسياً من الناحية الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي أو عسكرياً يمتلك عقيدة عسكرية موحدة مثل حلف الناتو، مع ذلك بإمكانها أن

(1) BBC، اشتباكات الصين والهند: مواجهات جديدة على الحدود وتقارير عن إصابات من الجانبين، يناير 2021، <https://bbc.in/3ciVRDi>

(2) يورونيوز، بعد إعلان حالة الطوارئ.. رئيس أوزبكستان يعلن سقوط ضحايا في احتجاجات عمّت غرب البلاد، 7 يوليو 2022، <https://bit.ly/3CNni4y>

(3) الجزيرة نت، من مبادرة أوكوس إلى قمة كواد.. بايدن يوحد الحلفاء ضد الصين، 18 سبتمبر 2021، <https://bit.ly/3F2LAaO>

تكون بديلاً عن الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو مع الوقت إذا اتفقت الدول الأعضاء على رؤية موحدة.

إن الحديث عن نظام عالمي جديد في طور التشكيل ربما يحتاج إلى مزيد من الوقت، نظراً إلى أن جميع الدول المشاركة في المنظمة تعمل تحت مظلة النظام الدولي، وتستخدم أدواته سواء سياسياً أو اقتصادياً، وباستثناء بيلاروسيا، فالمنظمة ما زالت أقرب للاتحاد الآسيوي وإقليمية أكثر منها منظمة دولية، كما أن انضمام بيلاروسيا جاء بدفع روسي وليس برغبة ذاتية منها على ما يبدو، وذلك بسبب تداعيات الحرب مع أوكرانيا.

أما على الصعيد العربي، فقد وقعت دول منظومة التعاون الخليجي ومصر، على اتفاقية شريك محاور في المنظمة، وهي دول علاقاتها أكثر متانة في الولايات المتحدة اقتصاداً وتسليحاً، ورغم أنها يمكن أن تشكل شراكة مع الصين، لكن دون أن تتحول من تحالفاتها الاستراتيجية مع شنغهاي على حساب التوازنات مع الولايات المتحدة على الأقل في الوقت القريب.

### الصين والحرب الروسية الأوكرانية

يعتقد كثيرون أن الصين هي إحدى الجهات الرابحة من الحرب الروسية الأوكرانية، فالحرب منحها فرصة للنمو، في وقت يتوقع تراجع أو تضرر نمو القارة الأوروبية، وبدل أن تدرس أوروبا كيفية تحقيق قفزات نمو كبيرة، أصبحت الآن تدرس مشكلة الطاقة وترشيد استخدامها، كما تعطي الحرب الصين نموذجاً تطبيقياً مستقبلاً عن الطرق والوسائل التي يمكن أن يتم استخدامها ضدها، وأهمها العقوبات الاقتصادية والتجارية.

وتتفق الصين استراتيجياً مع روسيا في مواجهة المعسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة، والشراكة بينهما هي بحكم الضرورة، فالبلدان تمتلكان حدوداً طويلة مشتركة، والاتفاق بينهما ضروري للسيطرة عليها وحفظ الأمن في المنطقة، وتجمعهما رفض الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي وهو ما عزز تقوية العلاقات بينهما خلال السنوات الماضية.

أما سياسياً، فاختارت الصين رسمياً الحياد، ولم تتضمن إلى قائمة الدول التي أدانت الهجوم الروسي على أوكرانيا، وامتنعت عن التصويت حول إدانة موسكو سواء في مجلس الأمن الدولي، أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، ورفضت استخدام مصطلح «غزو» لتوصيف الحرب، واتهمت واشنطن بأنها أجمت التوترات وأشعلت تهديدات الحرب بين البلدين.<sup>(1)</sup>

ورغم محافظتها على الحياد، إلا أن الصين أعربت عن تفهمها لموقف روسيا بشأن الأمن في المناطق المحيطة بها، ورفضها توسع حلف شمال الأطلسي (الناطو) في شرق أوروبا.<sup>(2)</sup>

وتنتقد الولايات المتحدة الموقف الصيني من الحرب، كما تتهمها بالمعرفة المسبقة بالعملية العسكرية، وطلبها من روسيا تأجيل العملية إلى ما بعد الألعاب الشتوية لأولمبياد بكين، التي نظمت ما بين 4 و20 فبراير/شباط الماضي، وهو أمر نفته الخارجية الصينية، ووصفته بأنه يأتي «للبحث عن مجال لمؤامرة القمع المتزامن ضد الصين وروسيا».<sup>(3)</sup>

وعولت موسكو على العلاقات مع بكين في تخفيف وطأة العقوبات عليها وتشكيل مهرب منها خاصة في مجال الطاقة كما تفعل الأخيرة مع إيران وكوريا الشمالية، حيث وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قبل الحرب بثلاثة أسابيع مع الرئيس الصيني على اتفاقية في مجال التعاون الاقتصادي وتوريد النفط والغاز إلى بلاده لمدة 30 عاماً، الأمر الذي فهم على أنه استعداد موسكو للحرب ولاحتمالية فرض العقوبات.<sup>(4)</sup>

ورغم العلاقة بينهما، إلا أن الموقف الصيني يبقى مقيداً خوفاً من أن تطالها العقوبات، خاصة مع تهديدات واشنطن بفرض عقوبات على بكين في حال انتهاكها للعقوبات

(1) الميادين، الخارجية الصينية: واشنطن أجمت التوترات وأشعلت تهديدات الحرب في أوكرانيا، 14 فبراير 2022. <https://bit.ly/3CExyfs>

(2) الأناضول، بكين: تهديد «الناطو» دفع روسيا إلى شن حرب على أوكرانيا، 17 مايو 2022. <https://bit.ly/3FamRnZ>

(3) الحرة، تقارير استخباراتية: الصين طلبت من روسيا تأجيل الحرب، 3 مارس 2022. <https://arbne.ws/3EPU9Ze>

(4) Foreign Policy. If Russia Invades Ukraine. Sanction China. 17 FEBRUARY 2022. <https://bit.ly/3gcToit>

المفروضة على روسيا، لذلك تحاول مساعدة موسكو دون المخاطرة، ومصالحها الكبرى الآن هي في تفادي العقوبات، مع العلم أن الاتحاد الأوروبي شريك تجاري مهم لها، وكذلك السوق الأمريكية تستوعب الجزء الأكبر من صادراتها، وأي عقوبات تطالها ستقوض التقدم الاقتصادي الذي حققته طيلة عقود، وخصوصاً مع بداية تعافي اقتصادها من جائحة كورونا.

وتتفق الصين مع روسيا في ضرورة تقليل اعتمادها على الدولار في التجارة، وحاولت موسكو بالتعاون مع بكين جعل اقتصادها مقاوماً للعقوبات وأقل تضرراً، واستخدام عملات محلية أو دولية بديلة، وخلال عام 2014 كانت 97% من المعاملات التجارية بين البلدين بالدولار، لكن عام 2022 أصبحت لا تزيد عن 33%<sup>(1)</sup>.

وفي نفس الوقت تحاول الصين الاستفادة من العقوبات المفروضة على روسيا، كما فعلت في عام 2014 عندما فرضت واشنطن عقوبات على موسكو بعد ضم جزيرة القرم، حيث حاولت روسيا بيع النفط إلى الصين بأسعار السوق لكن الأخيرة رفضت وأجبرتها على البيع بالخصم.

وتستورد الصين شيئين أساسيين من روسيا، هما المحروقات (نفط وغاز) والسلاح، بينما تصدر لها كل شيء تقريباً، وهذا ما يجعل الاقتصاديين متكاملين، رغم أن الاقتصاد الصيني أكبر بكثير من نظيره الروسي، وإذا كانت الصين لا تدعم روسيا مباشرة، لكنها لا ترغب أن ينهار الاقتصاد الروسي، لأن ذلك سيدفع الولايات المتحدة لتركيز جهودها لإضعاف اقتصادها.

الخلاصة، تدرك بكين أن قوتها على عكس روسيا تكمن في الاقتصاد، الأمر الذي يتطلب منها استخدام الأساليب الدبلوماسية، وتعزيز التعاون الاقتصادي، واكتساب مزايا تنافسية، وتجنب العقوبات قدر الإمكان، وترى أن الصراع ناتج عن سياسة الولايات المتحدة الاستفزازية تجاه روسيا، ومحاولة

(1) Financial Times. China and Russia ditch dollar in move towards 'financial alliance'. 17 August 2020. <https://on.ft.com/3Ta6rQq>

توسيع الناتو باستمرار باتجاه الشرق.<sup>(1)</sup>

### الصين والعالم العربي

تتشارك جمهورية الصين الشعبية مع الدول العربية، تاريخ خال تقريباً من الصراعات الدموية والخطط الاستعمارية، وامتلاك تاريخ حضاري وتجاري قديم، كما تمتلك شعوب المنطقتين نظرية إيجابية متبادلة، فالشعوب العربية لا تنظر إلى الصين نظرة عدائية كما هو الحال مع الولايات المتحدة والغرب، وكذلك لا تنظر الصين باستعلائية إلى الدول العربية.

وتتميز الصين، بالنسبة للدول العربية بأنها قوة كبرى لا تشترط التزامات متعلقة بحقوق الإنسان أو الإصلاح الديمقراطي في تعاملاتها، وخلافاً للقوى الغربية يمكن أن تمثل تنوع في مصادر الحماية بعد انكفاء الولايات المتحدة عن المنطقة، وتوفر مصدر للسلاح دون موافقات برلمانية أو تذرع بالحقوق.

وتعتمد الصين في سياستها الخارجية، استراتيجية الحياد وإقامة العلاقات بناء على الاحترام والمنفعة المتبادلة مع الدول كافة ودول المنطقة بشكل خاص، مع المحافظة على الطابع السلمي في علاقاتها مع الدول العربية بعيداً عن أية نزعة عسكرية، وتعمل على تكبير دورها في المنطقة خاصة أنها منطقة مهمة لها لتأمين مصادر الطاقة ولمبادرة «الحزام والطريق».

فيما تخشى الولايات المتحدة من هذا التمدد وأعلنت صراحة على لسان الرئيس الأمريكي جو بايدن، في لقاء قمة مع قادة مجلس التعاون الخليجي والعراق والأردن ومصر في جدة في ختام زيارة إلى الشرق الأوسط خلال يوليو الماضي، أن واشنطن لن تترك فراغاً تملؤه الصين في الشرق الأوسط، الأمر الذي ردت عليه الصين بلهجة قوية بالقول

(1) عربي 21، صحيفة روسية تقرأ أبعاد موقف الصين من غزو أوكرانيا، 29 مارس 2022: <https://bit.ly/3MI5fBj>

إن شعوب الشرق الأوسط هم سادة المنطقة، والشرق الأوسط ليس باحة خلفية لأحد، ولا يمكن أيضاً اعتباره «فراغاً».<sup>(1)</sup>

وعلى صعيد العلاقات مع الدول، شهدت تطوراً لافتاً خلال الدورة الـ158 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري المنعقدة في الفترة ما بين يومي 6 و7 سبتمبر 2022، تم اعتماد قرار «العلاقات العربية مع جمهورية الصين الشعبية» الذي أكد على دعم الدول العربية لمبدأ الصين الواحدة، وتعزيز التعاون معها، وتأمين جهود الدبلوماسية الصينية لدعم القضايا العربية لإيجاد حلول سلمية للأزمات في المنطقة.

وقدمت الدول العربية دعماً للصين في التوترات الأخيرة في قضية تايوان، حيث أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بياناً فور زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي لتايوان، وأكدت على تمسكها بمبدأ الصين الواحدة.<sup>(2)</sup>

وتعتبر مسألة الطاقة والنفط من الأمور الإستراتيجية التي تسعى الصين إلى الحصول عليها لاستكمال عملية التحديث، بعد أن أصبحت ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، مما يدفعها للعب دور أكبر في المنطقة، ومحاولة تعزيز الاستقرار لأنه يخدم مشاريعها.

وطرحت في الفترة الأخيرة سلسلة من المبادرات بشأن قضايا عالمية وقضايا الشرق الأوسط، منها مبادرة الرئيس الصيني شي جين بينغ «الأمن العالمي» أثناء إلقاءه كلمة رئيسية في حفل افتتاح المؤتمر السنوي لمنتدى بواو الآسيوي لعام 2022، والتي رحبت بها الدول العربية، بالإضافة المبادرة ذات النقاط الخمس بشأن تعزيز الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، والمبادرة ذات النقاط الأربع لإيجاد حل سياسي للمسألة السورية، والأفكار ذات النقاط الثلاث لتنفيذ «حل» الدولتين» في القضية الفلسطينية.<sup>(3)</sup>

وأصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مع الصين «مبادرة التعاون بين الصين

(1) شبكة الصين، متحدث صيني: الشرق الأوسط ليس باحة خلفية لأحد، 17 يوليو 2022: <https://on.china.cn/3D8VHw5/>

(2) روسيا اليوم، الجامعة العربية تعلن دعمها سيادة الصين ووحدة أراضيها، 2 أغسطس 2020: <https://bit.ly/3MMPNEj>

(3) منتدى التعاون الصيني العربي، الصين والدول العربية: تتجه نحو نفس الاتجاه، 19 أغسطس 2022: <https://bit.ly/3eS4iKd>

وجامعة الدول العربية في مجال أمن البيانات»، مما جعل الدول العربية أول منطقة في العالم شاركت الصين في إصدار مبادرة أمن البيانات.<sup>(1)</sup>

وفيما يتعلق بمبادرة «الحزام والطريق» التي أطلقها الرئيس الصيني في عام 2013، وقعت 20 دولة عربية على المبادرة مع الصين حتى الآن، وتعمل بعض الدول العربية في السنوات الأخيرة على تعميم واستخدام تكنولوجيا الجيل الخامس للاتصالات للشركات الصينية، وإجراء تعاون واسع النطاق معها في المجالات الناشئة مثل الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

ونجحت الصين في تفادي الخلافات بين دول المنطقة، والحفاظ على علاقات جيدة بالرغم من العداوة بين هذه الدول، كما الحال مع إيران والسعودية، وأنشأت «منتدى التعاون الصيني العربي» ضمن جهودها للتوسع في المنطقة، وشارك العديد من الدول العربية في تأسيس «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية»، الذي يُعتبر الرافعة الرئيسية لمشاريع مبادرة الحزام والطريق.<sup>(2)</sup>

وتتزايد بشكل مستمر في السنوات الأخيرة حجم التبادل التجاري الصيني العربي، فيما تشير الأرقام الصينية إلى أن التبادل التجاري وصل إلى ما يقرب من 332.2 مليار دولار أمريكي في عام 2021، بزيادة قدرها 37% عما كان عليه في عام 2020، فيما استوردت الصين 264 مليون طن من النفط الخام من الدول العربية، وهو ما يمثل نصف وارداتها من النفط الخام.

واستحوذت المملكة العربية السعودية على أكثر من ربع التجارة العربية مع الصين، وكانت أكبر شركاء بكين التجاريين بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث بلغ في 2021 نحو 87.3 مليار دولار، وجاءت الإمارات بالمرتبة الثانية بحجم تبادل تجاري بلغ 72.4 مليار دولار، وثالثاً العراق بـ 37.3 مليار دولار، وفي المرتبة الرابعة بين دول الشرق الأوسط

(1) RAND Corporation، الصين في الشرق الأوسط: التين الحذر، 2016: <https://bit.ly/2RhP4C3>

(2) الجزيرة، يشمل تطوير مطارات وموانئ وتعاون عسكريا.. توقيع اتفاق إستراتيجي بين إيران والصين مدته 25 عاما، 27 مارس 2021: <https://bit.ly/3CNe0DL>

جاءت تركيا بـ34.2 مليار دولار.

وبالنظر إلى القفزة بالتبادل التجاري بين السعودية والصين من 3 مليارات دولار في عام 2000، إلى 87.3 مليار دولار في 2021، أي إنه تضاعف أكثر من 29 مرة خلال عقدين، نستطيع أن نفهم تزايد اهتمام الصين بالمنطقة وارتباط مصالحها بها.<sup>(1)</sup>

وتشهد العلاقات بين الرياض وبكين خلال 2022 تطوراً لافتاً، حيث أعلن عن عقد ثلاث قمم صينية في السعودية، سعودية وعربية وخليجية، وهي الأولى من نوعها التي يحضرها الرئيس الصيني، في مؤشر على تنامي العلاقات بين البلدين.<sup>(2)</sup>

القمة الأولى كانت «سعودية صينية»، وقع خلالها اتفاقيات مع الرياض بقيمة 30 مليار دولار، والثانية قمة «الرياض الخليجية-الصينية للتعاون والتنمية» بمشاركة قادة دول مجلس التعاون الخليجي، والأخيرة قمة «الرياض العربية-الصينية للتعاون والتنمية»، بمشاركة قادة دول عربية، تم خلالها مناقشة سبل تعزيز العلاقات المشتركة في المجالات كافة والتأكيد على بدل جهود مشتركة في الدفاع عن مبدأ «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول»، وتعزيز التعاون في الطاقة والدفاع والرؤى المشتركة.<sup>(3)</sup>

وصف الرئيس الزيارة بأنها ستفتتح «عصرًا جديدًا» للعلاقات بين الصين والعالم العربي ودول الخليج والسعودية، فيما أعلن ولي العهد السعودي أنها تؤسس لما وصفها بانطلاقة تاريخية جديدة للعلاقات.

وكذلك وقعت قطر والصين «أطول» اتفاقية بيع وشراء الغاز المسال مدتها 27 عامًا، وهي أكبر اتفاقية تجارية خاصة يتم توقيعها على الإطلاق في تاريخ صناعة الغاز الطبيعي المسال.<sup>(4)</sup>

(1) الخليج أون لاين، الرياض الأولى.. 332 مليار دولار حجم تجارة الصين مع العرب، 19 مارس 2022: <https://bit.ly/3grSZZR>  
(2) وكالة الأنباء السعودية، سمو وزير الخارجية ووزير خارجية الصين يتراسان الاجتماع الرابع للجنة الشؤون السياسية والخارجية المنبثقة عن اللجنة الصينية السعودية المشتركة، 27 أكتوبر 2022: <https://bit.ly/3DLpVkg>  
(3) منتدى التعاون الصيني العربي، كلمة رئيسية لشي جينبينغ في القمة الصينية العربية، 12 ديسمبر 2022: <https://3PhXGms/bit.ly>  
(4) الحرة، قطر والصين توقعان «أطول» اتفاقية بيع وشراء الغاز المسال، 21 نوفمبر 2022: <https://arbne.ws/3XtpiZn>



وتمسكت قطر بعقودها طويلة الأجل لتصدير الغاز إلى الصين، ورفضت طلب المستشار الألماني في تحويل صادراتها من دول شرق آسيا إلى أوروبا، لأن هذه العملية ستفقد الدوحة حصة مهمة وكبيرة في سوق الغاز العالمية، وقد تؤدي إلى اهتزاز ثقة مستوردي الغاز.<sup>(1)</sup>

### الصين والقضية الفلسطينية

فيما يتصل بالقضية الفلسطينية، تؤكد الصين على دعمها اللامتناهي لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته على أساس خيار حل الدولتين، وطرح عدداً من المبادرات في هذا السياق، لكنها في نفس الوقت تحافظ على علاقات اقتصادية مع الاحتلال الإسرائيلي.

وفي السابع عشر من مايو/ أيار 2021، خلال العدوان الأخير على قطاع غزة، قدّم وزير الخارجية الصيني اقتراحاً من أربع نقاط للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين، تضمّن وقف إطلاق النار، ورفع الحصار عن القطاع وإعادة المفاوضات، وهو الموقف الذي يعكس تحولاً لافتاً في السياسة الخارجية الصينية، ورغبة في إعادة التموضع كلاعب رئيس في أزمات المنطقة.<sup>(2)</sup>

والاقتراح الذي طرحه وانغ يي في مجلس الأمن هو إعادة صياغة لمبادرة السلام التي قدمها الرئيس شي جينبنغ في عام 2013، لكن خلال السنوات الأخيرة شهدت العلاقة بين الاحتلال الإسرائيلي والصين، تطوراً كبيراً مع إدراك «إسرائيل» أهمية بكين المستقبلية واعتقادها بأنها يجب أن تحافظ على علاقة قوية معها رغم معارضة الولايات المتحدة لهذه العلاقة.

وتحولت الصين من أكبر داعم لحركة التحرير الفلسطينية بالسلاح تاريخياً، إلى ثاني

(1) تلفزيون سوريا، توقيت وخلفيات الضغوط الأوروبية على قطر، 28 نوفمبر 2022: <https://bit.ly/3ikReyA>  
(2) الأناضول، مجلس الأمن يدعو للتقيد التام باتفاق وقف إطلاق النار في غزة، 22 مايو 2022: <https://bit.ly/3f28NC7>

أكبر شريك تجاري لإسرائيل، بعدما أصبحت أكثر برغماتية في علاقاتها الدولية منذ عام 1978، بدلاً من خطها الثوري الذي تبناه زعيمها المؤسس ماو تسي تونغ.

وشهدت فترة رئاسة بنيامين نتنياهو، تطوراً في العلاقات بين الطرفين، حيث تدفقت الاستثمارات الصينية على «إسرائيل» بشكل سريع في قطاع التكنولوجيا تحديداً، وانتقلت من صفر دولار في عام 2000، إلى 15 مليار دولار في 2011، بالإضافة للاستثمارات في قطاعات أخرى مثل الإنشاءات والبنية التحتية، بينما ارتفعت المبادلات التجارية بينهما من 10 مليارات دولار في 2017، إلى 17.5 مليار دولار في 2020، وهو أكثر من ضعف حجم التجارة مع الجزائر (8 مليارات دولار) ويكاد يعادل حجم التجارة مع مصر (19.7 مليار دولار).

وترى الصين، أن الدعم السياسي للفلسطينيين يجب ألا يشكل عائقاً أمام التعاون الاقتصادي مع «إسرائيل»، وترى في الطرفين «شركاء مهمين» في مبادرة «الحزام والطريق»، وهو ما يجعل الطرفين ينظران إلى المبادرات السياسية الصينية بعدم الجدية نظراً لأن بكين لن تمارس أي ضغط لإنجاح هذه المبادرات لأنها تولي أهمية قصوى لمشاريعها.

بينما، نظر يائير لبيد الذي تولى رئاسة الحكومة منتصف عام 2022، إلى تلك العلاقات باعتبارها «قضية تتعلق بالأمن القومي، وليست مجرد قضية علاقات اقتصادية»، وخلال يونيو/حزيران وقعت «إسرائيل» على بيان في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يدين سياسة الصين تجاه الإيغور، وهو ما عدته الصين قراراً سياسياً خاطئاً واستجابة إسرائيلية للضغط الخارجية<sup>(1)</sup>.

وفي 6 إبريل، أجرى وانغ يي اتصالاً هاتفياً مع رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي يائير لبيد عندما كان يشغل منصب وزير الخارجية، أكد أن تجمّد مفاوضات السلام لا يتفق مع مصالح مختلف الأطراف، ولدى فلسطين حق مشروع في إقامة دولتها المستقلة.

(1) The Times of Israel Arabic (1) لبيد في حفل تسليمه رئاسة الوزراء مع بينيت: المهمة أكبر منا جميعاً، 30 يونيو 2022: <https://bit.ly/3VVRN0Z>

ومع التطورات الأخيرة في قضية تايوان يمكن أن تتجه العلاقات الإسرائيلية الصينية إلى التدهور، حيث سلمت الصين خلال شهر أغسطس الماضي «إسرائيل» رسالة «حادة ومباشرة» تحذرهما من الاصطفاف مع الولايات المتحدة ضدها، فيما ردت السفارة الإسرائيلية في بكين على الرسالة بأن «إسرائيل لديها سياسة خارجية مستقلة» ولكنها ترى في أن تحركات بكين في الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية «لا تساعد في تعزيز العلاقات»<sup>(1)</sup>.

### الصين والدول الآسيوية

حافظت الصين خلال السنوات الماضية، على تعزيز العلاقة مع دول الجوار من منطلق المنفعة المتبادلة، ومحاولة حل الخلافات بالطرق السلمية، لكن عام 2022 شهد توترات دفعت الصين إلى التلويح بالقوة من خلال المناورات العسكرية، خاصة مع اليابان، وفي قضية بحر الصين الجنوبي.

وتتظر بكين، إلى البحر كجزء لا يتجزأ من الأرض الصينية وبالتالي فمن حقها الاستفادة من ثرواته الطبيعية، خاصة أنه منطقة ضحلة نسبياً ويسهل التنقيب فيها عن كالنفط والغاز، الذي يعتقد وجوده بكميات كبيرة، بالإضافة إلى أنه يحيط بحوالي ثمانى دول وهو الطريق الرئيس للتجارة الدولية للمنطقة.

وعززت الولايات المتحدة خلال عام 2022، من خططها للتطويق الاستراتيجي للصين، وعملت على عقد تحالفات دولية تستهدف بكين في المحيطين الهادي والهندي، حيث افتتح الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال 2021 قمة رباعية «كواد»، لمواجهة الصين، وأعلن أن الهدف من القمة «خلق توازن قوى في آسيا»، وهي القمة الأولى التي يشارك فيها قادة الولايات المتحدة والهند وأستراليا واليابان مباشرة.

(1) الجزيرة نت، حذرتها من الاصطفاف مع أميركا ضدها.. هل تتجه علاقات الصين مع إسرائيل نحو التدهور؟، 25 أغسطس 2022، <https://bit.ly/3THdP5C>

وأطلقت واشنطن مبادرة أمنية ثلاثية تحت مسمى «أوكوس» (AUKUS)، بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، لتعزيز التعاون الدبلوماسي والأمني والدفاعي في منطقة المحيطين الهندي والهادي، والعمل على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، في إشارة غير صريحة إلى الصين.<sup>(1)</sup>

ويستند التحالف على العمل المشترك لتطوير القدرات السيبرانية والذكاء الاصطناعي، كما تعمل الولايات المتحدة على تطوير بكين في بحري الصين الشرقي والجنوبي، ليس فقط عبر الأساطيل البحرية بل أيضاً من خلال القواعد العسكرية في كوريا الجنوبية وتايوان واليابان.

وتهدف الولايات المتحدة إلى دعم حلفائها في المنطقة لمنع تعزيز الصين لنفوذها على بحر الصين الجنوبي، خاصة اليابان وأستراليا، حيث تحاول واشنطن دعمهما للوقوف أمام بكين، كما تعمل واشنطن على خلخلة الاستقرار في المنطقة وتشجيع قيام أنظمة حكم غير مواتية للصين على طول خط الحرير البحري، والذي سيمنع بنظرها التطور الاقتصادي الصيني السريع وتحد من تطلعاتها إلى التأثير في السياسة العالمية.

وتواجه العلاقة بين الصين واليابان توتراً كبيراً، حيث حذر رئيس الوزراء الياباني، من أن العلاقات مع الصين، تواجه العديد من التحديات والقضايا، وتكمن أهم نقاط الخلاف بين البلدين حول مجموعة جزر غير مأهولة في بحر الصين الشرقي، التي تطالب بها بكين، بينما تؤكد طوكيو أن الجزر جزء من أراضيها، سواء تاريخياً أو بموجب القانون الدولي.

وتتهم الصين اليابان بسرقتها عام 1895 وكان يفترض أن تعيدها نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي جزر محاطة بمناطق صيد غنية ومخزونات نفطية في أعماق البحر، وتتهم اليابان الصين بأنها لم تطالب بها إلا بعد اكتشاف هذه الموارد في تقرير للأمم المتحدة عام 1969.

(1) الجزيرة نت، من مبادرة أوكوس إلى قمة كواد.. بايدن يوحد الحلفاء ضد الصين، 18 سبتمبر 2021: <https://bit.ly/3F2LAaO>

ولم يتطرق بيان تطبيع العلاقات عام 1972 إلى هذه المشكلة، لكن النزاع احتدم بعد أن أمتت الحكومة اليابانية جزر سينكاكو عام 2012.

وفي قضية تايوان، تدعم اليابان السلوك الأمريكي في القضية، وانتقدت صراحة ارتفاع وتيرة الأنشطة الصينية في بحر الصين الجنوبي، وأعلنت أن أي غزو صيني لتايوان هو بمثابة تهديد محسوس لطوكيو.

وأجرت الصين وروسيا دورية جوية مشتركة في المياه القريبة من اليابان وتايوان في مايو/أيار، وهو ما احتجت عليه طوكيو، كما قدمت وزارة الخارجية الفلبينية احتجاجاً دبلوماسياً على الأنشطة البحرية للصين داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للفلبين والتي يبلغ طولها 200 ميل<sup>(1)</sup>.

وتطالب اليابان باستعادة سيادتها على جزر الكوريل التي استولى عليها الجيش السوفياتي في 1945، وتؤكد الصين سيادتها على جزر ديايو التي تسميها اليابان سنكاكو في بحر الصين الشرقي وتتسبب بتوتر بين البلدين منذ عام.

ومن جانب آخر، تحاول الصين المحافظة على استخدام الخيار الدبلوماسي، حيث كررت دعوتها دول المنطقة ذات الصلة المباشرة بما فيها الفلبين لحل النزاعات عبر التفاوض، على أساس احترام الحقائق التاريخية ووفقاً للقانون الدولي، وتعتقد أن قضية بحر الصين الجنوبي يمكن السيطرة عليها، ولا ترى أن هناك تهديداً للوضع القائم، وأنها تناور بشكل يحافظ على استراتيجتها.

(1) TRT عربي، اليابان تهاجم مناورات الصين وروسيا... والفلبين تحتج على أنشطة بكين البحرية، 11 يونيو 2022:

<https://bit.ly/3f0rMgs>

## الخلاصة

ما زالت الصين تمارس سياسة الصعود الهادئ، والاعتماد على النفس الطويل لتحقيق استراتيجيتها، وتتنظر إلى أن عامل الوقت في صالحها، وتعمل على تجنب أية صدمات مباشرة مع الولايات المتحدة والغرب، في ظل سعيها إلى تطوير قوتها على جميع المستويات خصوصاً العسكرية.

على الصعيد الداخلي، خففت السلطات الصينية من القيود المفروضة ضمن سياسة «صفر كوفيد»، بعد زيادة السخط الشعبي على سياسة الإغلاقات، وخروج بعض الاحتجاجات ضدها، كما تعمل على مواجهة أزمة الرهن العقاري، كما شهد عام 2022 تعزيز الرئيس الصيني سلطاته خلال المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الحاكم.

أما على الصعيد الخارجي، تبدي الصين اليوم صلابة أكبر في الخطاب والمواقف لكنها لا تصل إلى حد المواجهة، ورغم أنها تدرك أن المواجهة حتمية مع الغرب لكنها تريد تأجيلها لأطول وقت ممكن، لحين استعدادها بشكل قوي وكبير، مع إيمانها أن قوة المعسكر الغربي ستضعف مع الوقت.

وترى الصين أن الحرب الروسية الأوكرانية تعمل على استنزاف الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وهي ربما تكون معنية بإطالة أمد الحرب، وإنشغال الدول الغربية في الحرب يجعلها أقل قدرة على الإنشغال بالصين، ويستنزف قدراتها الاقتصادية، لذا فإن الدعم الذي تقدمه الصين لروسيا، وإن كان لا يرقى إلى حالة تحالف معلن لكنه يخدم على المدى المتوسط السياسة الصينية ويكسبها مزيد من الوقت كي تحقق ما ترمى إليه من خطط واستراتيجيات.

كما أعطت الحرب الروسية الأوكرانية الصين نموذجاً تطبيقياً مستقبلاً عن الطرق والوسائل التي يمكن أن يتم استخدامها ضدها، في حال اندلاع أية مواجهة أو صدام مع

الولايات المتحدة وحلفائها، وأهمها العقوبات الاقتصادية والتجارية.

وتولي الصين أهمية كبيرة لإكمال خطتها المرتكزة على جعل الصين بلداً حديثاً وعصرياً في 2035، على أن تصل في عام 2049 إلى دولة عظيمة حديثة تقود الريادة العالمية وتمتلك جيشاً «عسكرياً عالمياً».

على صعيد العلاقات مع الدول الأخرى، تعمل الصين على توسيع علاقاتها بشكل هادئ، وتبذل جهوداً لتغيير المنظومة الدولية بشكل تدريجي، ورأينا ذلك من خلال سلوك الصين في التعاطي مع الحرب الروسية وملف تايوان وملف الطاقة، ومنظمة شنغهاي وغيرها، والتحرك الدبلوماسي النشط، إذ شكلت زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى السعودية خلال شهر ديسمبر 2022، منعطفاً تاريخياً في العلاقات مع المنطقة العربية، حيث شهدت الزيارة عقد ثلاث قمم، سعودية وعربية وخليجية، وهي الأولى من نوعها التي يحضرها الرئيس الصيني، وقع خلالها اتفاقيات بقيمة 30 مليار دولار مع الرياض، في مجالات عدة إضافة للاتفاق على تعزيز التعاون في الطاقة والدفاع والرؤى المشتركة.

## المراجع

1. شينخوا، المؤتمر الوطني العشرون للحزب الشيوعي الصيني يُختتم في بكين ويتأسس شي جين بينغ المؤتمر ويلقي خطاباً مهماً، 23 أكتوبر 2022: <https://bit.ly/3TPYhg8>
2. الجزيرة، الرئيس الصيني يتمسك بحق استخدام القوة في تايوان.. تايبيه: الرأي العام يعارض مبدأ «بلد واحد ونظامان»، 16 أكتوبر 2022: <https://bit.ly/3CHbyAF>
3. الجزيرة، إغلاق شنغهاي.. هل يشهد العالم أزمة تجارة عالمية؟، 14 مايو 2022: <https://bit.ly/3TulowX>
4. فرانس 24، سياسة صفر-كوفيد الصينية تواجه انتقادات من منظمة الصحة العالمية، 11 مايو 2022: <https://bit.ly/3z9jKbW>
5. سكاي نيوز، شركات التكنولوجيا الصينية تعاني.. والسبب سياسة «صفر كوفيد»، 29 أغسطس 2022: <https://bit.ly/3VU6OAr>
6. العربية، الاحتجاجات ضد الإغلاق تتمدد بالصين وتصل إلى مهد كورونا ووهان، 27 نوفمبر 2022: <https://bit.ly/3F35Dar>
7. الشرق، مدن صينية جديدة تنضم لقافلة تخفيف سياسة «صفر كوفيد»، 04 ديسمبر 2022: <https://bit.ly/3VLEnUg>
8. الأناضول، العقارات في الصين.. أزمة محتملة قد يطال ركامها دول العالم، 3 أغسطس 2022: <https://bit.ly/3soEloU>
9. BBC عربي، بايدين يتعهد بالتدخل العسكري إذا حاولت الصين غزو تايوان، 23 مايو 2022: <https://www.bbc.com/news/3VFQ2ES/in.bbc/>
10. Independent Arabia، لماذا تخشى إدارة بايدين زيارة بيلوسي المحتملة لتايوان؟، 26 يوليو 2022: <https://bit.ly/3VHSV8f>
11. مونت كارلو الدولية، وزير الخارجية الأمريكي الجديد: «الصين أهم تحد أمامنا وترامب كان محقاً في موقفه الحازم»، 20 يناير 2021: <https://bit.ly/3HPy9wM>
12. رويترز، بايدين يقول الصين ستهزمن ما لم نتحرك والرئيس الصيني يحذر من مواجهة ستكون «كارثة»، 12 فبراير 2021: <https://reut.rs/3F12ZDk>
13. سبوتنيك عربي، 6 دول بينها 4 عربية ستحصل على مكانة شريك الحوار في منظمة شنغهاي للتعاون، 13 سبتمبر 2022: <https://bit.ly/3s82OP0>



14. ارنبا، ايران توقع على تعهدات العضوية الدائمة في منظمة شنغهاي للتعاون، 15 سبتمبر 2022:  
<https://bit.ly/3EPzS5V>
15. القدس العربي، قمة سمرقند: هجوم روسي صيني غير مباشر على السياسات الغربية «الأنانية»  
و«غير العادلة»، 16 سبتمبر 2022: <https://bit.ly/3B6c8I8>
16. الأناضول، منظمة شنغهاي.. عمالقة آسيا يتكتلون بمواجهة الغرب (تحليل)، 20 سبتمبر 2022:  
<https://bit.ly/3TCal4x>
17. BBC، اشتباكات الصين والهند: مواجهات جديدة على الحدود وتقارير عن إصابات من الجانبين،  
يناير 2021: <https://bbc.in/3ciVRDi>
18. يورو نيوز، بعد إعلان حالة الطوارئ.. رئيس أوزبكستان يعلن سقوط ضحايا في احتجاجات عمت  
غرب البلاد، 7 يوليو 2022: <https://bit.ly/3CNni4y>
19. الجزيرة نت، من مبادرة أوكوس إلى قمة كواد.. بايدن يوحد الحلفاء ضد الصين، 18 سبتمبر  
2021: <https://bit.ly/3F2LAaO>
20. الميادين، الخارجية الصينية: واشنطن أججت التوترات وأشعلت تهديدات الحرب في أوكرانيا،  
14 فبراير 2022: <https://bit.ly/3CExyfs>
21. الأناضول، بكين: تهديد «الناطو» دفع روسيا إلى شن حرب على أوكرانيا، 17 مايو 2022:  
<https://bit.ly/3FamRnZ>
22. الحرة، تقارير استخباراتية: الصين طلبت من روسيا تأجيل الحرب، 3 مارس 2022: <https://arbne.ws/3EPU9Ze>
23. عربي 21، صحيفة روسية تقر أبعاد موقف الصين من غزو أوكرانيا، 29 مارس 2022: <https://bit.ly/3MI5fBj>
24. شبكة الصين، متحدث صيني: الشرق الأوسط ليس باحة خلفية لأحد، 17 يوليو 2022: <https://on.china.cn/3D8VHw5>
25. روسيا اليوم، الجامعة العربية تعلن دعمها سيادة الصين ووحدة أراضيها، 2 أغسطس 2020:  
<https://bit.ly/3MMPNEj>
26. منتدى التعاون الصيني العربي، الصين والدول العربية: تتجه نحو نفس الاتجاه، 19 أغسطس  
2022: <https://bit.ly/3eS4iKd>
72. RAND Corporation، الصين في الشرق الأوسط: التين الحذر، 2016: <https://bit.ly/2RhP4C3>

28. الجزيرة، يشمل تطوير مطارات وموانئ وتعاوناً عسكرياً.. توقيع اتفاق إستراتيجي بين إيران والصين مدته 25 عاماً، 27 مارس 2021 : <https://bit.ly/3CNe0DL>
29. الخليج أون لاين، الرياض الأولى.. 332 مليار دولار حجم تجارة الصين مع العرب، 19 مارس 2022 : <https://bit.ly/3grSZZR>
30. وكالة الأنباء السعودية، سمو وزير الخارجية ووزير خارجية الصين يتراسان الاجتماع الرابع للجنة الشؤون السياسية والخارجية المنبثقة عن اللجنة الصينية السعودية المشتركة، 27 أكتوبر 2022 : <https://3DLPVkg/ly.bit/>
13. منتدى التعاون الصيني العربي، كلمة رئيسية لشي جينبينغ في القمة الصينية العربية، 12 ديسمبر 2022 : <https://bit.ly/3PhXGm8>
32. الحرة، قطر والصين توقعان «أطول» اتفاقية بيع وشراء الغاز المسال، 21 نوفمبر 2022 : <https://arbne.ws/3XtpiZn>
33. تلفزيون سوريا، توقيت وخلفيات الضغوط الأوروبية على قطر، 28 نوفمبر 2022 : <https://bit.ly/3ikReyA>
34. الأناضول، مجلس الأمن يدعو للتقيد التام باتفاق وقف إطلاق النار في غزة، 22 مايو 2022 : <https://3f28NC7/ly.bit/>
35. The Times of Israel Arabic، ليبد في حفل تسليمه رئاسة الوزراء مع بينيت: المهمة أكبر منا جميعاً، 30 يونيو 2022 : <https://bit.ly/3VVRN0Z>
36. الجزيرة نت، حذرتها من الاصطفاف مع أميركا ضدها.. هل تتجه علاقات الصين مع إسرائيل نحو التدهور؟، 25 أغسطس 2022 : <https://bit.ly/3THdP5C>
37. الجزيرة نت، من مبادرة أوكوس إلى قمة كواد.. بايدن يوحد الحلفاء ضد الصين، 18 سبتمبر 2021 : <https://bit.ly/3F2LAaO>
38. TRT عربي، اليابان تهاجم مناورات الصين وروسيا.. والفلبين تحتج على أنشطة بكين البحرية، 11 يونيو 2022 : <https://bit.ly/3f0rMgs>

1. Africa China Review. 100 years of CPC: From subjugation to rejuvenation. July 1, 2021: <https://bit.ly/3HJ5PMu>
2. CCN. Port delays are getting worse in Shanghai. That's very bad news for global supply chains. 1 April 2022: <https://cnn.it/3gBZBVm>
3. The Wall Street Journal. The Bursting Chinese Housing Bubble Compounds Beijing's Economic Woes. 11 Aug 2022: <https://on.wsj.com/3TtgqAE>
4. Shanghai Cooperation Organisation: <https://bit.ly/3TC4ts1>
5. Foreign Policy. If Russia Invades Ukraine. Sanction China. 17 FEBRUARY 2022: <https://bit.ly/3gcToit>
6. Financial Times. China and Russia ditch dollar in move towards 'financial alliance'. 17 August 2020: <https://on.ft.com/3Ta6rQq>

# أوروبا خلال سنة 2022

اتجاهات الأحداث والتحوّلات الاستراتيجية  
في زمن الحرب والاستقطاب الدولي وتأثيراتها  
على العلاقات مع العالم العربي وجواره

مجموعة التفكير الاستراتيجي



أ. حسام شاكر

كاتب ومحلل في الشؤون  
الأوروبية والدولية - فيينا

- باحث ومؤلف واستشاري إعلامي، كاتب ومحلل في الشؤون الأوروبية والدولية وقضايا الفكر والاجتماع والمسائل الإعلامية.
- صدرت له كتب وبحوث في مجالات متعددة، ونُشرت له مقالات بحثية في مجلات علمية محكمة.
- تُنشر مقالاته بانتظام بعدد من اللغات. يشرف على مشروعات وبرامج في الثقافة والتواصل والمعلومات على مستوى أوروبا.

حملت سنة 2022 تطورات كبرى لأوروبا، تصدّرها اندلاع الحرب في أوكرانيا، ونشوب أزمة الطاقة، وارتفاع مؤشرات التضخم، علاوة على الأعباء الاقتصادية والاجتماعية بعد سنتين من جائحة كورونا. وانعكست هذه التطورات، بوضوح، على السياسات الخارجية الأوروبية، بما فيها مع العالم العربي وجواره.

### غزو أوكرانيا حدث مفصلي

أحدث الإقدام الروسي على غزو العمق الأوكراني مفاجأة استراتيجية في أوروبا، كان لها وقع صادم على ما يبدو رغم التحذيرات المسبقة باحتمالية الإقدام على هذه الخطوة، ووضع الغزو نهاية فورية لنهج العلاقات الأوروبية الذي ظلّ متّبعاً مع روسيا منذ نهاية الحرب الباردة.

أدى هذا التطور إلى اتخاذ التكتل الأوروبي مواقف متسارعة ردّاً على الغزو وتطبيقاً لتحذيرات أوروبية مُسبقة نحو موسكو؛ فعقدت سلسلة اجتماعات قيادية ضمن القارة الموحدة وحلف شمال الأطلسي للتعامل مع هذا الموقف المستجدّ، وفرضت حزم عقوبات متلاحقة غير مسبوقة على روسيا خلال الشهور الأولى من الغزو، وقُدّم دعم مالي وإمدادات متعدّدة من الأطراف الأوروبية علاوة على الولايات المتحدة إلى الجانب الأوكراني، وأعلنت ألمانيا عن أكبر ميزانية تسلّح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقرّرت السويد وفنلندا الالتحاق بحلف «الناتو» بحثاً عن شبكة أمان استراتيجية من التهديدات الروسية المُحتملة.

ورغم ضراوة الحرب الدائرة في أوكرانيا التي دخلت في أمد زمني مفتوح، والتلويح المتكرّر خلالها باحتمالات استخدام السلاح النووي ضمن ظروف معيّنة؛ إلا أنّ أحداث الحرب تقيّدت خلال سنة 2022 بحدود معيّنة لم تتجاوزها، رغم تحذيرات متكرّرة من مخاطر خروج الحرب عن السيطرة وانزلاق الصراع إلى مستويات غير محسوبة. فرقعة

الحرب بقيت محصورة ضمن الأراضي الأوكرانية، بما فيها الأقاليم الخمسة التي ضمّتها روسيا إليها. وحافظت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون على منسوب مُعيّن في نوعيّات السلاح المُقدّم إلى كييف درءاً لإمكانية استخدامه في استهداف العمق الروسي؛ رغم الزيادة المطّردة في بعض نوعيّات الأسلحة المقدّمة ومنها منظومات دفاع جوي من طراز «باتريوت» وغيرها.

ردّت الدول الغربية على غزو أوكرانيا باستخدام سلاح العقوبات ضدّ روسيا ولجأت إلى توظيف أدوات مالية واقتصادية وتقنية سعت إلى عزل موسكو وإضعافها وتحجيم قدراتها، لكنّ أثر العقوبات جاء في الواقع أدنى من التوقّعات الغربية المُسبقة، فالالاقتصاد الروسي تمكّن على ما يبدو من التعامل معها وتجاوز بعض تأثيراتها، رغم الأضرار الذي ألحقته به هذه العقوبات.

تعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون منذ نشوب الحرب على استنزاف القوات الروسية في الميدان من خلال مساندة أوكرانيا بالأسلحة والذخائر وخدمات الدعم الاستخباري واللوجستي والتقني والمالي. وكان لهذا أثره الواضح في تعثّر العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا التي انزلت إلى حرب استنزاف طويلة الأمد ذات كلفة بشرية وعسكرية ومادية ومعنوية جسيمة على موسكو.

أظهر سلوك الجانب الروسي في التعامل مع مأزقه الميداني اندفاعاً إلى مزيد من التصعيد عبر قصف البنى التحتية الأوكرانية وحشد قوّات احتياط في المعركة؛ مع إطلاق إشارات متكرّرة تمنح الانطباع بالجاهزية لتوسيع نطاق الحرب إن تطلّب الموقف ذلك؛ مثلاً عبر احتمالات اللجوء إلى استخدام السلاح النووي التكتيكي؛ أو دخول بيلاروسيا الحرب إلى جانب روسيا. وتتزايد احتمالات هذا الانزلاق نسبياً إنّ تعاضم المأزق الميداني للقوّات الروسية في أوكرانيا خلال سنة 2023.

## «الناتو» يتمدد في أوروبا

مثّل حشد القوات الروسية على حدود أوكرانيا، ثمّ انطلاق الغزو العسكري يوم 25 فبراير/ شباط 2022؛ حدثاً مفصلياً أعاد الاستقطاب الدولي الحادّ إلى الواجهة من جديد بعد ثلث قرن من نهاية الحرب الباردة. عدّت روسيا قبل غزو أوكرانيا شريكاً لأوروبا من جانب وتحدياً استراتيجياً لها من جانب آخر، ثمّ أدّى الغزو إلى تقويض مجالات الشراكة القائمة بين الجانبين؛ وإلى التعامل الأوروبي مع روسيا من موقع الإحساس بالتهديد والشعور بمخاطر الارتهان لعلاقات اعتمادية عليها في مجال الطاقة.

دفعّت تطوّرات سنة 2022 إلى تمتين الأواصر الأطلسية وقطعت مجالات الشراكة والتعاون والتبادل التي كانت قائمة بين روسيا والأطراف الأوروبية؛ بما في ذلك وقف العمل بمشروعات استراتيجية مثل خط «نورد ستريم 2» (السيّل الشمالي الثاني) لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا، الذي أثار اعتراضات أمريكية من قبل. تعزّز في غضون ذلك نفوذ الولايات المتحدة في أوروبا التي يتأكد دورها مجدداً بالنسبة للأمن الأوروبي، وكثّفت القوّات الأمريكية انتشارها في شرق القارّة سريعاً بعد انكشاف الحشود الروسية على حدود أوكرانيا منذ نهاية سنة 2021.

عزّز حلف شمال الأطلسي «ناتو» خلال سنة 2022 نشر قوّاته في شرق أوروبا ووسطها رداً على حشد القوات الروسية على حدود أوكرانيا ثمّ غزوها. وتخلّت دولتا الشمال الأوروبي الاسكندنافيتان، السويد وفنلندا، عن حيادهما وقرّرتا في خطوة ذات أثر جيواستراتيجي هامّ في شمال القارّة وبحر البلطيق؛ الانضمام إلى حلف الأطلسي. عبّرت هذه الخطوة، بوضوح، عن مفعول التحوّلات الكبرى التي جرّها غزو أوكرانيا؛ التي كان جاء منها أيضاً سقوط الرهان الأوروبي على إدماج روسيا وتطويعها عبر علاقات استراتيجية واقتصادية متبادلة.

## نفوذ روسيا في العمق الأوروبي

تضمّنت العقوبات الأوروبية على روسيا تعقّب كبار الأثرياء الروس، الموصوفين بالأوليغارشيين، عبر القارة وتجميد أصولهم. ويُرجّح أنّ لهؤلاء أدواراً محورية في شبكات مصالح مرتبطة بروسيا في العمق الأوروبي، بما فيها شبهة تمويل أحزاب شعبية معيّنة في عدد من بلدان القارة.

وواجه سياسيون أوروبيون، محسوبون غالباً على أقصى اليمين، موقفاً حرجاً بعد غزو أوكرانيا، نظراً لأنّهم يعدّون من مقربي موسكو، ويسري هذا، مثلاً، على أحزاب أقصى اليمين في إيطاليا، وحزب التجمّع الوطني بزعامة مارين لوبن في فرنسا، وحزب البديل اليميني المتطرف في ألمانيا. ولا يقتصر الأمر على سياسيين موصوفين بالتطرّف؛ فقد وضعت هذه المتغيّرات سياسيين أوروبيين يحظون بعلاقات متميّزة مع روسيا في مرمى الانتقادات، من قبيل المستشار الألماني السابق غيرهارد شرودر الذي تولّى وظيفة استشارية لدى شركة روسية بعد خروجه من الحياة السياسية.

وتوجّه لروسيا اتهامات في السنوات الأخيرة بمحاولتها اختراق الحياة السياسية الأوروبية والتأثير على المشهد الديمقراطي وإذكاء نزعات التمرد والعداء للأنظمة داخل بعض الدول؛ من خلال حزمة أدوات مالية وسياسية وإعلامية وشبكية. وتردّدت إشارات إلى دور محتمل لروسيا مع شبكة «مواطني الرايخ» الألمانية التي تتبنّى نهجاً انقلابياً، عندما سنّت السلطات الأمنية في الجمهورية الاتحادية حملة مدهامات واسعة واعتقالات لقاداتها والضالعين في مخططاتها في نهاية سنة 2022.

عموماً؛ أدّت حزم العقوبات التي فرضت على روسيا خلال سنة 2022 إلى إضعاف جسيم لشبكات النفوذ والمصالح التي سعت موسكو إلى نسجها أو توظيفها عبر أوروبا خلال أعوام مديدة، ومنها نفوذ الشركات الروسية الكبرى مثل «غازبروم».

وإزاء هذا التآكل تشكّلت اصطفاقات في الهوامش المجتمعية الأوروبية تتخذ طابعاً



داعماً لروسيا، تضمّ أطيافاً ذات ميول قومية ومحافظة وتتبني مقاربات جذرية ومتطرّفة عادة. تجد ظاهرة الاصطفاف هذه في النهج الروسي وقيادة فيكتور أوربان في المجر وخطاب الكنائس الأرثوذكسية نماذج ملهمة لها، رغم أنها تجمع أوساطاً من خلفيات متنوعة نسبياً وبعضها ذات مشارب كاثوليكية وبروتستانتية عبر أوروبا ووصولاً إلى أوساط اليمين المحافظ الأمريكي. تحشد هذه الاصطفافات تحركات جماهيرية ترفع أعلام روسيا ورموز الاتجاهات اليمينية المحافظة، وتعتمد على شبكات من الإعلام البديل التي تقدّم رواية مغايرة للخطّ السائد في أوروبا بشأن الحرب الأوكرانية والتحالف مع الولايات المتحدة.

### توتّرات البلقان

إذ تنطوي منطقة البلقان على فرص توتّر محتملة؛ خاصة في كوسوفا والبوسنة والهرسك، فإنّ فرص التآزيم في الملفات العالقة في هذه الدول تبقى قائمة، مع اتصال ذلك بأدوار روسية محتملة، بالنظر إلى مواقف موسكو الداعمة لصربيا.

شهدت كوسوفا مع نهاية سنة 2022 موجة تصعيد جديد للتوتّرات في شمال الإقليم الذي تقطنه أقلية صربية مدعومة من بلغراد ولا تعترف باستقلال كوسوفا، ما أدّى إلى استتفار المواقف الصربية والأوروبية وإلى سلوك تأهّب حذر من جانب القوّات الأوروبية في المنطقة. تنتشر قوات أوروبية في كوسوفا ضمن مهمة «كيفور» لحفظ السلام التي يقودها حلف شمال الأطلسي بمقتضى قرار من مجلس الأمن.

تعترف اثنتان وعشرون من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باستقلال الإقليم، بينما لا تعترف بذلك كلّ من إسبانيا واليونان وقبرص وسلوفاكيا ورومانيا لأسباب تعود أساساً إلى خشية هذه البلدان من نزعات انفصالية فيها.

## تحديات صناعة القرار الأوروبي

أوحى سلوك الاتحاد الأوروبي بعيد غزو أوكرانيا بأن صناعة القرار الجماعي في القارة الموحدة استعداد حيويته فجأة، كما تمثل في اتخاذ قرارات جريئة وسريعة قضت بفرض عقوبات مشددة على روسيا وبتهييل استيعاب اللاجئين الأوكرانيين دون عراقيل.

جاء هذا التطور تحت تأثير سقوط الرهان الأوروبي على إدماج روسيا وتطويعها عبر علاقات مصالح متبادلة طويلة الأمد، وبمفعول الاصطفاف الأوروبي الجبري خلف القيادة الأمريكية التي تقود المظلة الأطلسية. لكنّ المواقف الأوروبية تباطأت من بعد في سنّ مزيد من العقوبات التي اتّضحت تأثيرات عكسية جرّتها على أوروبا ذاتها، ولم ينجح القادة الأوروبيون في إبرام مواجهة جماعية في وجه الإملاء الروسي القاضي بدفع أثمان واردات الطاقة بالروبل. ثمّ تعرّث اجتماعان أوروبيّان للقمّة، أحدهما غير رسمي، عُقدا في أكتوبر/ تشرين الأول 2022 في براغ ثمّ في بروكسيل، في التوصل إلى استجابة جماعية منسّقة لأزمة الطاقة المتصاعدة؛ رغم الهواجس الاقتصادية والاجتماعية في العمق الأوروبي.

## أزمة الطاقة تتصدّر الشواغل الأوروبية

جاءت أزمة الطاقة ضمن صدارة الشواغل الأوروبية خلال سنة 2022، وترتبط هذه الأزمة بالحرب الأوكرانية أساساً، وهي تتمثل في أمن الطاقة وضمّان إمداداتها المستقرّة من جانب؛ وفي أسعار الطاقة التي شهدت قفزات كبيرة من جانب آخر.

تعيّن على الحكومات الأوروبية، منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا مباشرة، السعي الحثيث بحثاً عن خيارات عاجلة للتعامل مع هواجس القطع المفاجئ لموارد الطاقة الروسية؛ وكذلك عن بدائل طويلة الأمد تقتضي ضخّ استثمارات ضخمة لتمويل مشروعات استراتيجية لا غنى عنها للوصول إلى حالة من الاستقلال الطاقوي. كشفت هذه الأزمة عن قصور فادح في أمن الطاقة الأوروبي، كان له أثره، مع عوامل ومتغيّرات أخرى، في

إضعاف المكانة الاستراتيجية المتأكلة لأوروبا ككتلة موحدة. فاعتمادية عدد من دول أوروبا على موارد الطاقة الروسية الميسرة في سبل نقلها وأسعارها مثل ثغرة استراتيجية حرجة بالنسبة للقارة عموماً وأمنها الاقتصادي والاجتماعي الجماعي. ولن تتضح أبعاد أزمة الطاقة هذه قبل شتاء 2023 - 2024؛ رغم القفزات الهائلة المسجلة في أسعار الطاقة خلال سنة 2022، ذلك أن خزانات الغاز الأوروبية كانت قد تهيأت مسبقاً لهذا الشتاء بمخزونات كافية تقريباً، ما يعني أن هذه الأزمة قد تبلغ مستويات حرجة بدءاً من خريف وشتاء 2023.

وبينما سابقت حكومات أوروبية الزمن لتأمين إمدادات الغاز البديلة عن التدفقات الروسية؛ فرضت عليها شركات الغاز التي تعود إلى الولايات المتحدة والنرويج، غير العضو في الاتحاد الأوروبي، أسعاراً مضاعفة إلى مستويات قياسية. وصدرت شكاوى من برلين وباريس من هذه الأسعار التي قفزت إلى أضعاف معدّلها الاعتيادي، كما ورد على لسان وزير الاقتصاد الألماني روبرت هابك مطلع أكتوبر/ تشرين الأول 2022 ثم أعقبه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على المنوال ذاته.

### مؤشرات تضخم قياسية

تجاوزت الزيادات المتصاعدة في الأسعار عبر أوروبا التوقعات المسبقة التي كانت مرسومة لسنة 2022، فمعدّلات التضخم المسجلة فيها فاجأت صانعي القرار المالي والاقتصادي، وتحققت بفعل عوامل ومتغيّرات متضافرة، منها الانتعاش الاقتصادي الذي فاق المُتوقَّع بعد سنتين من جائحة كورونا، واستمرار أزمة سلاسل التوريد، ورداءة الإنتاج في بعض المحاصيل الأساسية، وارتفاع أسعار الطاقة. ويبقى لمضاعفات الحرب في أوكرانيا أثرها في هذا الشأن، ومنها تأثيرات عكسية ترتبت على حزم العقوبات الأوروبية التي فرضت على روسيا.

وتمتدّ أضرار التضخّم وإرباكاته إلى مجمل القطاعات الإنتاجية، فالقطاع الزراعي، على سبيل المثال، يتضرّر من ارتفاع أسعار الطاقة وتساعد تكاليف الإنتاج، مثل مشكلة غلاء الأسمدة، علاوة على مفعول الجفاف الذي عانت منه بعض دول أوروبا بفعل ارتفاع درجات الحرارة وشُحّ الأمطار ورداءة المحاصيل، بينما ترتفع تكاليف الأعلاف وإنتاج اللحوم بصفة مطّردة.

وسجّلت مؤشّرات التضخّم في عموم أوروبا مع نهايات سنة 2022 معدلات قياسية لم تبلغها منذ عقود عدّة، تجاوزت عتبة العشرة في المائة في دول منطقة اليورو وكذلك في دول الاتحاد الأوروبي، مع تفاوت نسبي بين المؤشرات المسجّلة في الدول الأوروبية، ويمثّل هذا ضعف المؤشرات المسجّلة في نهايات سنة 2021. ورغم أنّ أسواق الأسهم الأوروبية حافظت على استقرارها نسبياً خلال سنة 2022 إلا أنّ التوقّعات تشير إلى أنّ الاقتصادات الأوروبية ستشهد انكماشاً في سنة 2023.

ولا تملك كثير من الدول الأوروبية خيارات تدخّل انفرادية بمعزل عن البنك المركزي الأوروبي لمحاولة كبح التضخّم عبر التحكم في أسعار الفائدة. وتبدو فرص تدخّل هذا البنك عبر التحكم بأسعار الفائدة أشقّ ممّا عليه الحال في حالة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية الغربية الأخرى، فالبنك الأوروبي يتعامل ضمن منطقة اليورو مع اقتصادات عدد من الدول التي لكلّ منها خصوصيّاتها؛ ومن شأن هذا أن يفرض حسابات معقّدة على صانعي القرار في البنك.

وانعكس الانشغال الأوروبي الفائق بأزمة الطاقة المُلحة وقفزات الأسعار خلال سنة 2022 على الحدث السياسي وأعمال الحكومات وأولويات الاقتصاد والصناعة وتحركات المجتمع المدني وهموم المواطنين في أنحاء أوروبا. واتّخذت العديد من الحكومات تدابير وإجراءات لتخفيف وطأة التضخّم عموماً وفي أسعار الطاقة خصوصاً عن كواهل السكّان. يُمثّل هذا من الناحية العملية امتداداً لسيرة التدخّل الحكومي في عدد من دول أوروبا في تخفيف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على جائحة كورونا على مدار سنتين،

مع تفاوت واضح في قدرات هذه الدول على تقديم الدعم. وصعدت النقابات في عدد من دول أوروبا، كما في بريطانيا وفرنسا وإسبانيا وبلجيكا مثلاً، ضغوطها وتحركاتها عبر نشاطات ومسيرات وإضرابات نفذتها، وتحركت مظاهرات في عدد من العواصم والمدن الأوروبية اعتراضاً على ارتفاع تكاليف المعيشة وتدهور القدرة الشرائية وسياسات التعامل الحكومي مع الأزمة.

### حدود العقوبات على روسيا

أظهرت حرب أوكرانيا فجوة واضحة في جاهزية الدول غير الغربية على التجاوب مع أولويات الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين في عدد من الملفات الاستراتيجية، ومنها ملف العقوبات المفروضة على روسيا والتبادل التجاري معها والعلاقات مع الصين. فقد نأت دول العالم الأخرى، ومنها الدول العربية، بنفسها عن الالتحاق بقاطرة العقوبات واعتمدت نهجاً راعت فيه علاقاتها ومصالحها مع موسكو، وشمل ذلك، على سبيل المثال، تركيا المنضوية في حلف شمال الأطلسي، و«الحليف» الإسرائيلي للولايات المتحدة أيضاً.

تجلت حدود القدرة لدى الدول الغربية على تعميم نهج العقوبات عالمياً بوضوح خلال انعقاد قمة «السبع الكبار» في يونيو/ حزيران 2022 في ألمانيا. فالدول الأفريقية والآسيوية واللاتينية التي استضافتها القمة، وهي الأرجنتين وإندونيسيا وجنوب أفريقيا والسنغال والهند، أظهرت إجماعاً عن مجارة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكندا واليابان في نهج العقوبات، وأطلق قاداتها تصريحات واضحة تنتقد التوقعات الغربية من دول العالم الأخرى بالانضمام إلى العقوبات.

وبينما تسعى تركيا من جانبها إلى أن تكون محطة دولية لإعادة تصدير الغاز الروسي حسب تفاهمات مع موسكو في هذا الصدد؛ فإن الهند والصين اتجهتا مبكراً، كل على حدة، إلى الاستفادة من العقوبات الغربية المفروضة على روسيا بالحصول على إمدادات

طاقة روسية بأسعار تفضيلية وعلى أساس التبادل بالعملات الوطنية بدلاً من الدولار، بصفة خففت من تأثيرات العقوبات على الاقتصاد الروسي الذي جنى في الوقت ذاته مكاسب تعويضية من ارتفاع أسعار الطاقة في السوق العالمية حتى أواخر سنة 2022، ثم أدى فرض الاتحاد الأوروبي سقفاً لأسعار الغاز في ديسمبر/ كانون الأول إلى انخفاض أسعاره.

### تحديات متزايدة تواجه العلاقات مع الصين

تسببت حرب أوكرانيا في وضع علاقات أوروبا ومصالحها مع الصين في مواجهة تحديات إضافية. فالتكتل الغربي في مواجهة روسيا، بقيادة الولايات المتحدة، أصدر مع بداية الحرب إشارات متكررة ذات طابع تحذيري نحو بكين، من مغبة وقوفها إلى جانب موسكو أو محاولة تفريغ العقوبات الغربية المفروضة على روسيا من مفعولها. أمّا بكين فطوّرات في غضون ذلك علاقاتها مع روسيا في بعض المجالات، التي وصلت إلى مستوى المناورات العسكرية المشتركة، لكنّها تمسّكت بلغة حذرة وحرصت على إظهار الحياد في ما يخصّ الحرب الروسية - الأوكرانية مع انتقاد العقوبات الغربية المفروضة على موسكو.

وبعد الأزمة المفاجئة التي اعترت العلاقات الأوروبية - الصينية خلال سنة 2021، عندما فرضت عقوبات أوروبية على مسؤولين صينيين وعقوبات صينية على مسؤولين أوروبيين على خلفية ملف حقوق الإنسان؛ انتهت سنة 2022 بمؤشرات واضحة على مساع أوروبية - صينية نحو تقارب يُراعي مصالحهما المشتركة. تمثل ذلك في زيارة المستشار الألماني أولاف شولتز إلى بكين في نوفمبر/ تشرين الثاني، فكان أول زعيم في الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع يزور الصين منذ بدء جائحة «كوفيد». وتردّدت تقارير عن أنّ الرئيس الفرنسي ماكرون اقترح على المستشار الألماني الذهاب سوياً إلى بكين لإظهار تماسك الموقف الأوروبي إزاء الصين؛ لكنّ شولتز رفض المقترح، ما يوحي بحرص برلين على الأجواء الودية خلال الزيارة وعلى سلامة مصالحها مع الصين التي تجاوز حجم

التبادل التجاري معها 245 مليار يورو في سنة 2021. ثم جاءت زيارة رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل إلى بكين في ديسمبر / كانون الأول تعبيراً واضحاً عن حرص الجانبين على علاقاتهما ومصالحهما، وقال الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال الزيارة إن بكين ستواصل تعزيز الاتصالات الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي.

يخشى الأوروبيون من أن تصاعد الاستقطاب الأمريكي - الصيني، المترامن مع مواجهة غير مباشرة بين حلف شمال الأطلسي وروسيا؛ يضيق الهامش المتاح أمامهم لإدارة علاقات متوازنة تراعي مصالحهم مع بكين. وتزداد مخاطر تأزيم العلاقات الأوروبية - الصينية مع تصاعد التوتر العسكري في بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان. فالمواقف الغربية التي تكتلت في مواجهة روسيا بعد أن شنت حرباً في شرق أوروبا؛ تواجه استحقاق التصرف الجماعي في سياق أيّ تصعيد محتمل بين الولايات المتحدة والصين، أو أن هذا ما ترغبه واشنطن على الأقل.

وخلال اجتماع وزراء خارجية مجموعة السبع في ألمانيا في تشرين الثاني / نوفمبر أشار مسؤول العلاقات الخارجية الأوروبي جوزيب بوريل إلى وجود علاقات قوية حالياً بين الكثير من دول الاتحاد الأوروبي والصين، وأن ثمة حاجة إلى تقليل الاعتماد على بكين، لكنه حذّر على عدم وضع الصين في الفئة نفسها مع روسيا.

يبدو من الواضح، بالتالي، أن تأزيم العلاقات الأمريكية - الصينية يحمل مخاطر على المصالح الأوروبية. ولا يرغب الأوروبيون في أن يجدوا أنفسهم في حالة قطيعة أو مقاطعة مع الصين - قد لا يتحقق توافق أوروبي على فرضها أساساً؛ إذ لن يحتملوا عواقب ذلك على اقتصاداتهم، ولن تُقارن الأضرار الناجمة عن ذلك بالتأثيرات العكسية الملموسة للعقوبات الأوروبية على روسيا، علاوة على الأضرار الجسيمة التي ستلحق بالاقتصاد الصيني في هذه الحالة أيضاً. وقد تواصل الصين والاتحاد الأوروبي النأي بمصالحهما المتبادلة عن أي تأزيم بين بكين وواشنطن، وهو ما تعبر عنه زيارتا أولاف شولتز ثم شارل ميشيل إلى بكين وما تخللها من تصريحات متبادلة.

وبعد التطور الهائل في الشراكة التجارية بين الاتحاد الأوروبي والصين خلال العقود الأخيرة؛ واجه الانفتاح الأوروبي على الصين مجموعة من الكوابح في السنوات الأخيرة؛ منها الخشية من تعاضم النفوذ الصيني في العمق الأوروبي؛ مثلاً من خلال سعي بكين إلى الاستحواذ على موانئ أوروبية أو ضخ استثمارات ضخمة فيها، أو عبر «التسلل» إلى الاتحاد الأوروبي من خلال دول أعضاء تواجه مصاعب اقتصادية وتمويلية. كما أن توجّهات إدارة بايدن الأمريكية الرامية إلى تحجيم الصين تفرض على أوروبا الحفاظ على صيغة متوازنة تراعي تحالفاتها الاستراتيجية مع واشنطن ومصالحها الاقتصادية مع بكين.

وقد واجهت الصين بعض الصعوبات في الأسواق الأوروبية في السنوات الأخيرة تحت تأثير التوجّهات الأمريكية المضادة لها، مثلاً في ما يتعلق بشبكة اتصالات الجيل الخامس، ومن شأن التأثيرات السلبية أن تتواصل مع تصعيد الإدارة الأمريكية، خلال سنة 2022، ضغوطها على قطاعات وشركات صينية معيّنة. كما أن أزمة سلاسل التوريد التي شهدت منذ بدء جائحة كورونا انقطاعات واختناقات؛ تواصلت خلال سنة 2022 خاصة مع سياسة «صفر كوفيد» الصينية الصارمة في فرض الإغلاقات والتدابير الصحية الوقائية، فكان لها أثرها في ارتفاع مؤشرات التضخم في أوروبا. تضغط هذه الأزمة على الجانب الأوروبي لتخفيف الحالة الاعتمادية القائمة على الصين والسعي إلى تنويع مصادر الواردات، لكن حالة الاعتماد المتبادل في خطوط الإنتاج والتجميع عبر العالم تحدّ من إمكانية ذلك.

تواجه العلاقات الأوروبية مع الصين تحديات أخرى؛ منها ملف حقوق الإنسان، الذي أدى إلى فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على مسؤولين صينيين في سنة 2021 على خلفية اضطهاد الأويغور، فردّت بكين حينها بعقوبات عكسية، وثبّت ذلك مصادقة البرلمان الأوروبي على اتفاقية الاستثمار التي توصلّ الاتحاد الأوروبي والصين مع نهاية سنة 2020 إلى اتفاق مبدئي بشأنها بعد أن انطلقت المفاوضات بخصوصها بين الجانبين سنة 2013. وإذ يُنظر إلى الانتقادات الحقوقية الخارجية في بعض الحالات على أنها مؤشّر على الموقف السياسي؛ فإنّ أيّ تآزيم للعلاقات الأوروبية مع الصين قد يستدعي توجيه انتقادات بشأن حالة حقوق الإنسان فيها. وما زال الاتجاه العام للعلاقات الأوروبية مع



الصين، يقضي بمحاولة عزل المآخذ الحقوقية على الصين عن المصالح المتبادلة معها، ما يقضي باستبعاد الانخراط الأوروبي في خطوات جادة ذات طابع عقابي على بكين.

### تراجع الهيمنة: نزعة استقلالية في سياسات الدول

من شأن زيادة التنافس بين الأقطاب الدولية وتراجع قدرات الولايات المتحدة على فرض هيمنة مباشرة على الدول المقربة منها تقليدياً علاوة على تراجع نفوذ فرنسا في بعض معاقلها الأفريقية؛ أن تحفز نزعة استقلالية في السياسات الخارجية للدول الآسيوية والأفريقية.

أظهرت تطورات حرب أوكرانيا والاستقطاب الأمريكي - الصيني أن دول العالم الواقعة خارج التكتل الغربي، بما فيها الدول العربية، صارت تحظى بهوامش تصرف أكثر استقلالية عن أولويات الولايات المتحدة، كما تجلّى في العلاقات مع روسيا والتبادلات معها والسياسات السعرية والإنتاجية المتعلقة بالوقود الأحفوري، كما اتضح في تفاهات «أوبك بلس». وجاءت القمة الخليجية - الصينية في ديسمبر/ كانون الأول 2022 حدثاً له دلالاته الواضحة في هذا الاتجاه، خاصة بالنظر إلى الأهمية التي أولاها الجانبان الصيني والسعودي في التعامل مع هذا الحدث، مقارنة بالاستقبال الفاتر نسبياً الذي قوبل به الرئيس الأمريكي جو بايدن لدى مشاركته في قمة جدة قبل نصف سنة فقط.

ويمثّل نموّ علاقات الهند مع روسيا في سياق حرب أوكرانيا شاهداً آخر، رغم علاقات نيودلهي الوثيقة مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، علاوة على أنّ الهند حليف تقليدي محتمل للجانب الأمريكي في مواجهة التحدي الصيني.

وممّا يعزّز هذه النزعة الاستقلالية؛ حاجة أوروبا الملحة لتأمين موارد بديلة عن الغاز الروسي، ما يمنح شركاء الغاز والطاقة القائمين والمحتملين في العالم العربي، مشرقاً ومغرباً، فرصاً أفضل في إدارة علاقات خارجية أكثر استقلالية مع الأطراف الأوروبية.

عبّرت عن منحى الاستقلالية هذا، مثلاً، زيارة وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف إلى مصر وثلاث دول إفريقية أخرى، في يوليو / تموز 2022، فالزيارة جاءت ضمن سعي موسكو إلى تجاوز العزلة الدولية المفروضة عليها ومحاولة استعادة مواقع أخلاها الاتحاد السوفياتي السابق مع انتهاء الحرب الباردة، وهي توظّف في هذا الشأن ورقة الإمدادات الغذائية، وصفقات السلاح، والدعم الميداني النوعي عبر مجموعات قتالية روسية خاصة (قوات فاغنر)؛ وقد صار هذا المتغيّر مؤرّقاً لفرنسا في بعض معاقلها الأفريقية.

### ملف الهجرة واللجوء

رغم الانشغال الأوروبي بالمستجدات الضاغطة التي حملتها سنة 2022، أي الحرب في أوكرانيا وأزمة الطاقة ومؤشرات التضخم القياسية؛ إلا أنّ هذا الانشغال لم يُزح ملف الهجرة واللجوء عن الأولويات السياسية في القارة. ويستثير هذا الملف حساسية فائقة في أوروبا، بالنظر إلى تأثيراته السياسية الداخلية؛ خاصة في الدول التي شكّلت وجهات تقليدية للهجرة غير النظامية وطالبي اللجوء علاوة على البلدان المطلّة على البحر المتوسط.

واحتفظ ملف الهجرة وما يرتبط به من أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية بموقع متصدّر ضمن شواغل الحملات الانتخابية في عدد من الدول الأوروبية، كما اتّضح خلال حملات الانتخابات الرئاسية الفرنسية والانتخابات البرلمانية في إيطاليا والسويد مثلاً التي جرت خلال سنة 2022. ولهذا العامل أثره في صعود أقصى اليمين وفي انزياح أحزاب الوسط السياسي نحو خطابات ومقاربات يمينية في هذا الشأن.

يزيد هذا الملف من الوزن الاستراتيجي لدور المنبع والعبور المتوسطية غير الأوروبية التي يسعى طالبو الهجرة واللجوء إلى اجتيازها صوب أوروبا، ما يدفع أوروبا إلى إبرام اتفاقات وتفاهات وترتيبات متبادلة معها. ويؤدّي تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية

المرتتبة على التضخم المتزايد في دول المنبع والعبور غير الأوروبية، علاوة على مفعول الأزمات والاضطرابات السياسية القائمة؛ إلى تحفيز واقع طارد لبعض المكونات السكانية نحو أوروبا، ما يدفع القارة ودولها إلى محاولة إدماج دول المتوسط في مواجهة هذه الحالة علاوة على تحصين «حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية» من خلال التعزيز المتزايد لقوات خفر الحدود والسواحل الأوروبية «فرونتكس».

يمثل «التعاون في ملف الهجرة غير النظامية» أحد أبرز أولويات أوروبا في العلاقات مع الدول العربية في شمال أفريقيا؛ رغم عدم بلورة اتفاق في مستوى ما وقع إبرامه سابقاً بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في هذا الشأن. ويقتضي هذا «التعاون» مع دول العبور المتوسطية تقديم مساعدات مالية وتقنية إليها لتعزيز خفر السواحل وزيادة الكفاءة في إعادة قوارب الهجرة غير النظامية ودرء إبحار المزيد منها علاوة على توفير الدعم اللازم للتعامل مع تكدس الساعين إلى الهجرة واللجوء في دول جنوب المتوسط. ويكتسب المسعى أولوية فائقة في العلاقات الثنائية أيضاً؛ مثلاً بين إسبانيا والمغرب، أو بين إيطاليا من جانب وليبيا وتونس من جانب آخر، بالنظر إلى مسارات العبور غير النظامية القائمة.

### أوروبا والقضية الفلسطينية

أدت الانتخابات الإسرائيلية التي أجريت مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 إلى صعود ائتلاف يميني متطرف ذي نزعة فاشية، وتشكيل ائتلاف حكومي على هذا الأساس بقيادة بنيامين نتياهو في الأيام الأخيرة من السنة؛ يمثل النسخة الأكثر تطرفاً في الحياة السياسية الإسرائيلية.

يرسخ هذا التطور واقع الانسداد في آفاق «الحل السياسي» للقضية الفلسطينية كما نادت به الرباعية الدولية، ويؤكد تعذر التوصل إلى مشروع الدولتين حسب الرباعية ذاتها. يضع هذا التطور الأطراف الأوروبية والغربية في حرج بشأن إدارة علاقاتها مع الجانب

الإسرائيلي، فمن جانب توالت تحذيرات أمريكية وأوروبية على ضوء نتائج الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة، من مغبة الإقدام على أي خطوة من شأنها المساس بمشروع «حلّ الدولتين»، ومن جانب آخر تواصلت تعهّدت الالتزام الأمريكي بضمان استدامة التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي في المنطقة، بينما تستمرّ العلاقات الأوروبية مع الجانب الإسرائيلي على حالها تقريباً رغم التقارير المحذرة من انتهاكات الاحتلال وتجاوزاته على الأرض وأعمال الهدم التي تستهدف منازل الفلسطينيين في شرق القدس ومحاولة تهجير قرى واقعة في المنطقة المصنّفة «ج» في أراضي الضفة الغربية المحتلة.

وتواجه المواقف الأوروبية والغربية مع صعود نهج التطرف والعنصرية في الحياة السياسية الإسرائيلية معضلة تتمثّل في الاحتفاظ بمشروع الرباعية الذي أهال سلوكُ الاحتلال الترابّ عليه في الواقع؛ إلى درجة صار من المتعذر معها قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتواصلة جغرافياً، حسب مواصفات الرباعية.

### اتجاهات الشراكة والتعاون مع مصر

سجّلت مصر حضوراً لافتاً للانتباه في مجال الطاقة خلال سنة 2022 بأن برزت شريكاً استراتيجياً لأوروبا في هذا الشأن، ضمن ترتيبات تتعلّق بصادرات غاز شرق المتوسط إلى أوروبا، التي تتضوي فيه صادرات الغاز الإسرائيلية من الحقول الفلسطينية المحتلة أيضاً.

وشهدت مصر تنظيم قمّة المناخ العالمية في شرم الشيخ في نوفمبر/ تشرين الثاني، مع مشاركة أوروبية بارزة فيها، رغم النداءات التي صدرت من الأطراف الأوروبية والغربية بالتزامن مع القمّة بإطلاق سراح سجين الرأي الناشط المصري البريطاني علاء عبد الفتاح، الذي أضرب عن الطعام وقتها.

تعكس هذه التطوّرات اتجاهاً مطّرداً من الجانب الأوروبي خلال العقد الأخير لتعزيز العلاقات مع القاهرة واكتفاء الانتقادات المتعلقة بحالة الديمقراطية والحريات وحقوق

الإنسان ضمن حدود معينة لا تمسّ المصالح الاستراتيجية الأوروبية المتوخاة من هذه العلاقات.

### أوروبا وتطورات السودان

بعد أن فرضت قيادة الجيش السوداني في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، إجراءات استثنائية وحلّت الحكومة واستبعدت المكوّن المدني من الصيغة القيادية المؤقتة في البلاد؛ خيم هذا التطور على مواقف الأطراف الأوروبية والغربية، التي واصلت الدعوة إلى التوصل إلى حلّ بين المكوّنين العسكري والمدني ودعم جهود بعثة الأمم المتحدة في هذا الشأن. ويمثّل الإعلان في الخرطوم في نهايات سنة 2022 عن توصل المكوّن العسكري إلى اتفاق مع مكوّنات سياسية مدنية بعد جولات حوار متبادلة؛ مؤشراً على انفراج هذه الأزمة.

وتؤكد أوروبا، من خلال الاتحاد الأوروبي وبعثته للقرن الأفريقي وعبر مواقف بعض دوله الأعضاء؛ أهمية التوصل إلى اتفاق وتشكيل حكومة سودانية لضمان تجديد التزام أوروبا بدعم السودان، الذي يعاني من أعباء اقتصادية جسيمة علاوة على مصاعب المرحلة الانتقالية. كما تدفع الولايات المتحدة نحو حلّ الأزمة السياسية في السودان، وتُبدي حرصاً على ضمان الاستقرار في البلاد التي شهدت خلال سنة 2022 نشوب نزاعات جهوية متعددة.

### العلاقات الأوروبية - المغربية

يُعدّ المغرب شريكاً مهماً لأوروبا في ملفات الأمن والهجرة والشراكة التجارية. وواصلت الرباط تعزيز موقفها بشأن قضية الصحراء في سياق علاقاتها الخارجية كما تجلّى مع إعلان مدريد في مارس/ آذار 2022 دعم مقترح المغرب بشأن الحكم الذاتي في

الصحراء، كما تمسكت الرباط بنبرة خطاب ذات طابع ندي في التعامل مع الشركاء الأوروبيين دأبت عليها في السنوات الأخيرة؛ منحت انطباعاً بوعي المغرب بتنامي نفوذه وتنويع علاقاته الخارجية وتزايد قدراته على التأثير، مع حرصه على تطوير الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بصفة أكثر جدوى للمصالح المغربية.

وعززت أزمة الطاقة التي عصفت بأوروبا مكانة الجزائر بالنسبة للقارة كأحد شركاء توريد الغاز صوب شمال البحر الأبيض المتوسط. وكانت الجزائر، على هذا الأساس، وجهة زيارات واتصالات وملتقيات أوروبية، وحثت المفوضة الأوروبية للطاقة كادري سيمسون على التوصل إلى شراكة استراتيجية أوروبية طويلة الأمد مع الجزائر، معتبرة أنها إحدى الجهات المزودة للغاز الأكثر موثوقية لأوروبا وقد لجأت إليها القارة لردم فجوة الإمدادات بالغاز بعد الأزمة مع روسيا. وأظهرت الجزائر حرصها في هذا السياق على الحصول على مكتسبات ذات طابع إنمائي لقاء تطوير تعاونها في مجال الطاقة مع الأطراف الأوروبية. وشهدت العلاقات الفرنسية - الجزائرية خلال عام 2022 تحسناً؛ قياساً ببعض التوترات التي شابتها خلال السنة التي سبقتها، وتكلل ذلك بزيارة الرئيس ماكرون إلى الجزائر في أغسطس/ آب، ثم زيارة عدد من وزراء الحكومة الفرنسية إليها.

لكن علاقات الجزائر مع إسبانيا تدهورت بشكل مفاجئ خلال هذه السنة مع تأييد مدريد مقترح المغرب بشأن الحكم الذاتي في الصحراء، واستدعت الجزائر سفيرها من العاصمة الإسبانية للتشاور وظل موقعه شاغراً حتى نهاية السنة. وأوقفت الجزائر تعاونها بشكل كامل مع إسبانيا في ملف الهجرة غير النظامية ورفضت تسلّم أو عودة المهاجرين غير النظاميين. ثم علقت الجزائر في يونيو/ حزيران بشكل فوري العمل بـ «معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون» مع إسبانيا.

وتجاهلت الجزائر إعلان رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز في أغسطس/ آب عن رغبته في زيارة الجزائر لمعالجة الأزمة. ويبدو أن الجزائر تأمل أن تُفضي الانتخابات البرلمانية المنتظرة في إسبانيا في نهاية سنة 2023 إلى رحيل حكومة سانشيز ومراجعة

موقف الائتلاف الحكومي الجديد من قضية الصحراء بالتالي. وشرعت الجزائر بخطوات ضاغطة على الجانب الإسباني في ملف صادرات الغاز، وشرعت في الوقت ذاته في تطوير علاقاتها مع إيطاليا في هذا المجال. ومن الواضح في هذا الصدد أن فرنسا تتحاشى الانزلاق إلى أزمة مع أي من الجارتين المغاربتين، وتحاول إدارة توازنات حساسة في العلاقات مع الرباط والجزائر، كما يتضح من برامج زيارات المسؤولين الفرنسيين إلى البلدين، وفي احتفاظ فرنسا بموقف حذر وغير واضح من قضية الصحراء يُوصف عادة بأنه رمادي. تتطلع الأنظار إلى زيارة الرئيس ماكرون المرتقبة إلى المغرب في الربع الأول من سنة 2023 وما قد تحمله على صعيد موقف باريس من قضية الصحراء، مع ملاحظة إجراء العاهل المغربي والرئيس الفرنسي اتصاليين هاتفين خلال مونديال قطر الذي شهد مباراة جمعت منتخب المغرب وفرنسا. تدرك باريس أنها لا تستطيع المخاطرة بعلاقاتها ومصالحها في المنطقة المغربية وفرنسا. تدرك باريس أنها لا تستطيع المخاطرة بعلاقاتها معاقها التقليدية في أفريقيا، وأنها تلاحظ حرص المغرب والجزائر على تنويع علاقاتهما الخارجية مع قوى النفوذ الدولية الأخرى.

تمثل قضية الصحراء ملفاً حرجاً بصفة متزايدة بالنسبة للدول الأوروبية في كيفية إدارة علاقاتها مع كل من المغرب والجزائر. فالرباط تعتبر الموقف من ملف الصحراء محدداً حاسماً أكثر من أي وقت مضى لوجهة علاقاتها الأوروبية، وتسبب ذلك في حالات تقارب وتناظر مع بعض دول أوروبا في السنوات الأخيرة، بينما يشير الموقف الجزائري من إسبانيا إلى انتهاج الجزائر سلوكاً مماثلاً في الاتجاه العكسي. وتُستعمل أوراق القوة والضغط على الشركاء الأوروبيين من جانب الجارتين المغاربتين؛ فالجزائر تضغط على إسبانيا باستخدام ورقة صادرات الغاز، بينما يمثل تعاون المغرب في ملف الهجرة غير النظامية حاجة ملحة لإسبانيا.

وأظهرت سنة 2022 أن تونس عالقة في مسار حرج مع النزعة السلطوية المتزايدة التي يُعبر عنها الرئيس قيس سعيد منذ إقدامه على تعطيل الحياة الديمقراطية في البلاد في صيف 2021، ثم كشف تطبيق «خريطة طريق» التي أعلنها سعيد عن مظاهر قصور

واضحة؛ كما أتضح من إجماع الغالبية العظمى من التونسيين على المشاركة في انتخابات مجلس نواب الشعب في 17 ديسمبر/ كانون الأول 2022 وامتتاع المراقبين الأوروبيين والدوليين عن مواكبتها. ومن تجليات الأزمة السياسية في تونس تكثّل مزيد من مكوّنات الحياة السياسية والمجتمع المدني في مواقع المعارضة. وتتفاقم في غضون ذلك الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد لأسباب لا ينفكّ بعضها عن الأزمة السياسية القائمة، وتتطلّع تونس إلى الاقتراض مجدداً من صندوق النقد الدولي لمواجهة المأزق الاقتصادي.

ورغم الانسداد السياسي القائم والمشهد الانتخابي الهزيل في خواتيم سنة 2022 فإنّ مواقف الأطراف الأوروبية والغربية احتفظت حتى نهاية السنة بتعبيرات دبلوماسية فضفاضة أو عبّرت عن انتقادات مخففة أو غير مباشرة نحو قيادة سعيّد. وأظهر الاستفتاء المثير للجدل في أغسطس/ آب 2022 على دستور يمنح صلاحيات واسعة للرئيس تبايناً في مواقف الأطراف الخارجية، فقد واصلت فرنسا حينها الترحيب بـ«خريطة طريق» الرئيس سعيّد، حتى أنّ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وصف إقرار الدستور بأنّه «مرحلة مهمّة» متعهداً بالعمل على مساندة تونس في الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، بينما صدرت انتقادات من الجانب الأمريكي والاتحاد الأوروبي بشأن مضامين الدستور ذات الأثر على الحقوق والحريات والمشاركة السياسية.

كانت الرقعة الليبية خلال العقد الثاني من هذا القرن مساحة تنافس بين أدوار أوروبية معيّنة على النفوذ والمصالح فيها، خاصة بين باريس وروما، ثمّ أفضى المشهد الليبي المعقّد والذي شهد دخول أطراف أخرى إليه مثل روسيا وتركيا إلى تراجع هذه الأدوار الأوروبية. اتّجهت المواقف الأوروبية المتعلقة بالشأن الليبي إلى توحيد خطابها ومواقفها بشكل واضح بدءاً من سنة 2021، وأعربت الأطراف الأوروبية من بعد وخلال سنة 2022 عن مواقف تؤكّد الحاجة إلى الاستقرار السياسي والأمني في البلاد والتوصّل إلى حكومة موحّدة وتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية في عموم ليبيا والحثّ على الحوار السياسي بين الأطراف الليبية، مع إظهار الدعم لنشاط الممثل الخاصّ للأمين العام للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.



وأعربت الأطراف الأوروبية عن هذا الموقف بشكل متكرر خلال سنة 2022 في تعليقها على بعض التطورات الليبية، مثل الاشتباكات وأعمال العنف التي شهدتها العاصمة طرابلس في مايو/ أيار. وتمثّل ليبيا أهمية لأوروبا بالنظر إلى أنها مصدر قريب لإمدادات الطاقة، وبوابة للهجرة غير النظامية خاصة نحو إيطاليا، وشريك محتمل في أولويات الأمن والمصالح الأوروبية في المنطقة ومع بلدان الساحل والصحراء، خاصة بالنسبة لفرنسا، علاوة على موقع ليبيا في توازنات القوى في شرق المتوسط كما اتّضح في اتفاق ترسيم حدود البحرية مع تركيا الذي يُعدّ من أولويات علاقات اليونان مع ليبيا.

### العلاقات الأوروبية - الخليجية

تمثّل دول الخليج العربية وجهة تقليدية لأوروبا في واردات الطاقة والصادرات التجارية ومبيعات السلاح والتعاقدات المتعددة. ورغم ذلك لم تتطوّر اتفاقية تبادل حُرّ بين الاتحاد الأوروبي والخليج. ومما يعترض فرص بلدان الخليج في تطوير شراكة مع أوروبا أنها تدير علاقاتها بصفة ثنائية، إلى حدّ التنافر أحياناً كما جرى خلال الأزمة الخليجية (2017-2020) وليس بصفة جماعية مع الكتلة الأوروبية الموحّدة؛ رغم الانعقاد الدوري للمجلس الوزاري المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، الذي التأمّت نسخته السادسة والعشرون في بروكسيل في فبراير/ شباط 2022 قبل أيام قليلة من غزو أوكرانيا.

وفرضت أزمة الطاقة التي شهدتها أوروبا خلال سنة 2022 تنشيط تحركات أوروبية نحو دول الخليج، خاصة من جانب ألمانيا التي تأتي في صدارة المتضررين من هذه الأزمة. وقام كبار المسؤولين الألمان بزيارات عدّة نحو وجهات خليجية تضمّن بعضها التوصل إلى اتفاقات وتفاهات معيّنة بشأن الطاقة.

وتسعى دول أوروبية إلى الاستفادة من التعاقدات المتاحة مع المشروعات الكبرى في

مجالات الإنشاءات والتطوير والبنى التحتية في بلدان الخليج؛ مثلاً مع المملكة العربية السعودية حسب خطة 2030. وسجّلت فرنسا حضوراً ملحوظاً في هذا المجال من خلال زيارات ووفود وشراكات معيّنة خلال سنة 2022.

وبرز «مونديال قطر» بصفته أكبر حدث رياضي عالمي اجتذب الأنظار خلال سنة 2022، مع ما يمثّله من أهمية بالغة على المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والقوّة الناعمة أيضاً. لكنّ هذه النسخة من كأس العالم تحديداً استهدفتها موجة مناوئة لها في بلدان أوروبية معيّنة، خاصة ألمانيا، اتّخذت في بعض مظاهرها طابع الحملة المضادّة لتنظيم هذا المونديال في قطر مع التحريض على مقاطعتها. وأظهرت الحكومة الألمانية، المشكّلة من ائتلاف حكومي ثلاثي يفتقر إلى الانسجام في بعض المواقف والتعبيرات أحياناً؛ سلوكاً مرتبكاً في التعامل مع هذا التصعيد المناهض للدوحة في الجمهورية الاتحادية رغم متانة العلاقات الاقتصادية والمصالح المتبادلة والاستثمارات القائمة مع برلين. وأثارت هذه الحملة مشاعر جماهيرية وشبكية مناوئة لألمانيا في العالم العربي وسلوك منتخبها الكروي «المانشافت» مع الانزعاج من تصرّف وزيرة الداخلية الألمانية نانسي فايزر لدى ظهورها خلال المونديال، الذي عدّ مستفزاً وفاقداً للباقة.

وشهد مونديال قطر تغيّب عدد من قادة الدول الأوروبية التي تأهّلت منتخباتها لدوري كأس العالم، بينما برز حضور الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في اثنتين من المباريات النهائية.

### العلاقات الأوروبية - العراقية

عبّر الاتحاد الأوروبي وعواصم أوروبية، في سلسلة مواقف صدرت خلال سنة 2022، عن تجديد الالتزام المعلن بـ«الشراكة» مع العراق وتعزيز النمو والاستقرار فيه. وواكبت مواقف أوروبية التطوّرات العراقية، ودعت إلى سرعة تشكيل حكومية خلال الأزمة

السياسية التي عرفتها البلاد بعد انتخابات أكتوبر/ تشرين الأول 2021، التي شاركت بعثة من الاتحاد الأوروبي في مراقبتها، وامتدّت الأزمة عبر سنة 2022.

وما زال العراق يُعدّ أحد منابع الهجرة غير النظامية إلى أوروبا، وتساعد الاهتمام الأوروبي به خلال سنوات سيطرة «داعش» على مناطق في شمال البلاد، وكان لقوات من دول أوروبية دورها في الحملة العسكرية التي أنهت هذه الحالة.

وإذ تحضر مفردة الشراكة بوفرة في الخطابات الأوروبية المتعلقة بالعلاقات مع العراق؛ فإنّ الأزمات السياسية المزمّنة في هذا البلد وتشابك الأدوار الدولية والإقليمية فيه بصفة معقّدة، علاوة على معضلات الفساد والترهّل وسوء الإدارة المزمّنة فيه؛ لا تتيح أرضية مناسبة لهذه الشراكة؛ رغم الأدوار الأوروبية القائمة. واعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية بشأن العراق في سنة 2018، أي بعد إلحاق الهزيمة بتتظيم «داعش»، تتمثّل أهدافها الاستراتيجية في «الحفاظ على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه وتنوعه الإثني والديني، وتقوية النظام السياسي العراقي من خلال دعم الجهود العراقية لإقامة نظام حكم ديمقراطي متوازن وشامل وخاضع للمساءلة، ودعم السلطات العراقية في إيصال المساعدات الإنسانية، ودعم السلطات العراقية في تحقيق الاستقرار في البلاد، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والقائم على المعرفة والشامل وخلق فرص العمل، وتعزيز نظام عدالة فعال ومستقل يضمن المساءلة، إقامة حوار رسمي حول الهجرة مع العراق، ودعم وتعزيز علاقات العراق الطيبة مع جميع جيرانه»، حسب الاستراتيجية.

وتزايدت أهمية موارد الطاقة العراقية بالنسبة لأوروبا منذ أن غزت روسيا أوكرانيا وتصدّرت أزمة الطاقة الشواغل الأوروبية، وصدرت منذ ذلك الحين إشارات متعددة من الجانب العراقي، بما في ذلك وزارة النفط ومسؤولون في إقليم كردستان، عن التوجّه إلى زيادة الصادرات النفطية إلى أوروبا وسعي العراق إلى تطوير استخراج الغاز في الأعوام المقبلة لمجاراة الطلب الأوروبي والعالمي عليه.

من التطوّرات التي لفتت الانتباه في العلاقات الأوروبية العراقية؛ أنّ رئيسة الوزراء

الإيطالية جورجيا ميلوني قامت بزيارة العراق في نهاية سنة 2022، وهي أول زيارة لها خارج أوروبا منذ توليها المنصب، مع ملاحظة أنّ لإيطاليا وجوداً عسكرياً في المنطقة ضمن التحالف الدولي ضد «داعش». تشير هذه الزيارة إلى الأهمية التي توليها روما وعواصم أوروبية أخرى، في هذه المرحلة لمسألة تنويع مصادر الطاقة وتعزيز المصالح الاقتصادية؛ ومنها إمكانية الاستثمار في مشروعات التطوير الخاصة باستخراج النفط والغاز في العراق.

### أوروبا والقضية السورية

واصل الاتحاد الأوروبي الحفاظ على الطابع العام لمواقفه، المتمثلة في إبقاء العقوبات المفروضة على دمشق - وهي لا تشمل المواد الغذائية والأدوية والمعدات الطبية -، والامتناع عن إعادة علاقات دبلوماسية كاملة معها، وربط تعاونه في إعادة الإعمار بإنجاز «انتقال سياسي حقيقي وشامل بحزم» حسب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254. ويرى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الكيفية الأمثل لمعالجة القضية السورية في الشروع في «عملية سياسية شاملة» تقوم على مختلف مكونات القرار 2254. لكنّ نفوذ الأطراف الأوروبية وتأثيرها تراجع بوضوح في الساحة السورية خلال السنوات الأخيرة، مع بقاء الاتحاد الأوروبي أكبر مانح للمساعدات الإنسانية.

وإذ يمثّل السوريون نسبة ملحوظة ضمن حركة الهجرة غير النظامية إلى أوروبا؛ فإنّ ملف الهجرة واللجوء يأتي بين محدّدات المواقف الأوروبية بخصوص الأوضاع في سورية، ومن ذلك أنّ أي عملية عسكرية واسعة في الشمال السوري من شأنها أن تدفع بأفواج غفيرة من النازحين؛ الذين سيحاول بعضهم التدفّق إلى أوروبا التي لا ترغب باستقبالهم.

كما أنّ المحتجزين الأوروبيين تحت سلطة مليشيات «قسد» في شمال شرق سورية في ظروف مأساوية منذ هزيمة «داعش» في مارس/ آذار 2019، يمثّلون ملفاً مؤرّقاً

لدولهم الأوروبية التي تنبذهم ولا ترغب باستيعابهم حتى في سجونها، ومنهم أوروبيات مع أطفالهن محتجزات في مخيمات مزرية تحت سيطرة المليشيا ذاتها، وثمة خشية في بلادهم الأوروبية من عودتهم أو أن يسعى محتجزون آخرون من غير الأوروبيين إلى التخفي بين أفواج اللاجئين لأجل العبور نحو القارة. وشهدت سنة 2022 عودة فردية لبعض هؤلاء، خاصة من النساء والفتيات مع أطفالهن، وجرى ذلك ضمن ترتيبات معينة، وهم يواجهون مسارات قضائية وجولات إعادة تأهيل.

### أوروبا والأزمة اليمنية

واصل الاتحاد الأوروبي الإعراب عن دعم الجهود الدولية المبذولة للحل السياسي في اليمن، والإعلان عن تقديم الدعم والمساندة للجهود الإنسانية من جانب والمساندة الاقتصادية للحكومة اليمنية التي تتخذ من عدن مقراً لها.

وشهدت بداية سنة 2022 تصعيداً ميدانياً في الجبهة اليمنية والمنطقة، عندما قصف الحوثيون أهدافاً في العمق السعودي والإماراتي بشكل متكرر في يناير/ كانون الثاني وردت القوات السعودية بشن غارات مكثفة في اليمن، ثم استمر المنحى وصولاً إلى هجمات مارس/ آذار ضد أهداف سعودية التي سماها الحوثيون «عمليات كسر الحصار». صدرت سلسلة إدانات أوروبية لقصف أهداف سعودية وإماراتية، مع إعراب عن الأسف لسقوط ضحايا من المدنيين في الغارات الجوية السعودية.

وأشادت المواقف الأوروبية من بعد بالإعلان عن هدنة في اليمن في إبريل/ نيسان برعاية المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة هانز غروندبرغ، كما جرى الترحيب بتمديد هذه الهدنة من بعد بشكل متوالٍ حتى الخريف، تلاه إعراب عن الاستياء من عدم إحراز تقدم في تثبيت هدنة جديدة مع الميل إلى تحميل الجانب الحوثي المسؤولية عن ذلك. وصدرت إدانات أوروبية في أكتوبر/ تشرين الأول لهجوم الحوثيين على سفينة نفطية

قبالة ميناء الضبة اليمني واعتباره تهديداً للتجارة البحرية الدولية وحرية الملاحة وانتهاكاً لقانون البحار وإضراراً بالشعب اليمني.

ويبدو من الواضح أنّ استهداف المنشآت والشحنات النفطية يمثل ورقة ضغط متزايدة الأهمية في أيدي الحوثيون بالنظر إلى أزمة الطاقة وإمداداتها وأسعارها في السوق العالمي جراء تداعيات حرب أوكرانيا.

من جانب آخر؛ فإنّ الأزمة الإنسانية والمعيشية في اليمن مزيداً من أبناء البلاد للوصول إلى أوروبا بغرض الهجرة واللجوء، وشهدت هذه الظاهرة اهتماماً متزايداً خلال سنة 2022 مع حالات الغرق المسجّلة ومع صدور تحذيرات من مخاطر جسيمة تصاحب هذه المساعي، من قبيل تحذير أصدرته السفارة اليمنية في بولندا في أكتوبر/ تشرين الأول من وقوع المواطنين اليمنيين ضحايا في أيدي عصابات التهريب التي تعرّض حياتهم للخطر.

كما برزت في الساحة اليمنية خلال سنة 2022 قضية تهريب الآثار وعرضها للبيع في أوروبا بعد ورود تقارير في هذا الشأن. وصدرت مواقف متعدّدة من الأطراف اليمنية في هذا الخصوص، ومنها بيان أصدرته وزارة الخارجية وشؤون المغتربين اليمنية في يونيو/ حزيران طالبت فيه «بتسليم تلك القطع للجهات المختصة اليمنية كونها آثاراً لا يمنية لا يحقّ لأحد التصرف فيها بأي شكل من الأشكال»، وحثّت «الدول الصديقة» في أوروبا على منع الجهات التجارية التي أعلنت عن بيع آثار يمنية في المزادات عن المضيّ في ذلك.

### مكانة تركيا الاستراتيجية وعلاقتها الأوروبية

نجحت أنقرة في انتهاج سياسة متوازنة في التعامل مع حرب أوكرانيا، فاحتفظت بعلاقتها مع موسكو وكييف واستثمرت ذلك في بذل جهود وساطة دبلوماسية نشطة منحت تركيا فرصة تعزيز مكانتها الجيوسياسية في سياق الحرب والاستقطاب الدولي

القائم. ورغم أنّ وساطة أنقرة النشطة لم تنجح في وقف الحرب؛ إلا أنها تمكّنت من إحراز إنجاز مهمّ للدبلوماسية التركية عبر التوصل إلى اتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود؛ الذي عدّ حاجة ملحة للأسواق العالمية عموماً وللدول الفقيرة خصوصاً، ثمّ وقع تجديد الاتفاق مع نهاية سنة 2022 بوساطة تركية أيضاً.

تمكّنت أنقرة من خلال هذا التموضع من احتواء مخاطر الحرب الدائرة في الجوار عليها؛ التي مثّلت تحدياً لأمن المضائق المشرفة على البحر الأسود، علاوة على أنّ هذا التموضع مكّنها من تعزيز موقعها الجيوستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة والكتلة الغربية، والاحتفاظ بخصوصية النأي بالنفس عن الالتحاق بالعقوبات الغربية على روسيا رغم عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي.

ومع اتجاه «الناتو» إلى استيعاب السويد وفنلندا في عضويّته؛ أظهرت تركيا اعتراضها الصارم على هذه التوسعة؛ ما لم تقم استوكهولم وهلسنكي بخطوات تتعلق بمن تصنّفهم أنقرة على أنهم مطلوبون لها ومتهمون بالإرهاب، ثم وقع التوصل إلى تسوية لهذا الملف أُعلن خلالها عن التزام البلديّن الاسكندنافيين بالتجاوب مع مطالب تركية معيّنة في هذا الشأن لقاء رفع اعتراضات أنقرة على استيعابهما في حلف الأطلسي.

جاء انعقاد قمة طهران الثلاثية، التي جمعت رؤساء روسيا وتركيا وإيران، في صيف 2022، بعيد جولة الرئيس الأمريكي جو بايدن في المنطقة، تعبيراً عن حرص أنقرة على تنويع علاقاتها الخارجية وإدارة التشابكات القائمة في بعض الملفات ومنها الملف السوري.

لكنّ امتداد هذا الدور التركي إلى محاولة تعبئة الفراغ الناجم عن قطع إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا أثار حفيظة الجانب الأوروبي، بعد إعلانات من أنقرة وموسكو عن التوصل إلى اتفاق من شأنه تحويل تركيا إلى مركز دولي لإعادة تصدير الغاز الروسي.

وتجدّدت خلال سنة 2022 حالة التوتر بين تركيا واليونان على خلفية السلوك اليوناني

في بعض الجزر المحاذية للسواحل التركية. أطلقت أنقرة تحذيرات متكررة في هذا الشأن من أنّ اليونان تقوم بانتهاكات من خلال الإقدام بشكل غير مُعلن على نصب قدرات عسكرية في هذه الجزر تهدد الأمن التركي. ومن المرجح على هذا الأساس أن يتصاعد التوتر بين تركيا واليونان بشأن الجزر والحدود البحرية المتنازع عليها خلال سنة 2023، وقد يكون تصعيد هذا الملف أحد شواغل انتخابات الرئاسة التركية المقرر تنظيمها هذه السنة؛ ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى توترات محتملة بين الاتحاد الأوروبي وأنقرة.

### أزمة العلاقات الأوروبية - الإيرانية

بعد الآمال التي انتعشت خلال جولات التفاوض في فيينا بين طهران والأطراف الدولية خلال عام 2021؛ اتّسمت سنة 2022 بانسداد آفاق التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة إحياء الاتفاق النووي مع إيران، الذي أبرم عام 2015 ثمّ تعرّث بعد خروج الولايات المتحدة منه في عهد الرئيس السابق دونالد ترمب.

ومع انسداد المفاوضات اتّجهت العلاقات بين إيران والأطراف الغربية إلى مزيد من التصلب، فمضت طهران إلى زيادة وتيرة تخصيب اليورانيوم وحدّرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تحت تأثير الولايات المتحدة والأطراف الأوروبية، من تراجع التعاون الإيراني معها. كما دخلت العلاقات الأوروبية - الغربية مع إيران طوراً جديداً من التآزيم والعقوبات على خلفية قمع المظاهرات الجماهيرية التي اندلعت في الداخل الإيراني بدءاً من سبتمبر/أيلول 2022 والتقارير المتزايدة عن استخدام القوات الروسية مسيّرات إيرانية الصنع من طراز «شاهد» في شنّ هجمات كثيفة على أهداف أوكرانية.

وتكشف مسألة المسيّرات هذه عن أنّ العلاقات بين طهران وموسكو مرشحة لمزيد من التقدّم، وكذلك التعاون المتبادل في مجالات التسلّح، بالتزامن مع الحرب في أوكرانيا من جانب ومع تآزيم العلاقات الإيرانية - الغربية من جانب آخر.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)  
(دبلوم - ماجستير - دكتوراه - زمالة)

### المناهج العلمية :

- (1) التحليل الاستراتيجي
- (2) الجيوبوليتيك
- (3) الجغرافية السياسة
- (4) مدخل لعلم الاستراتيجية
- (5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
- (6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
- (7) التفكير الاستراتيجي
- (8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
- (9) دراسات أمنية متقدمة
- (10) الإدارة الاستراتيجية القومية
- (11) صناعة القرار
- (12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
- (13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
- (14) مناهج البحث العلمي
- (15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

# من برامج جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي



جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي  
Strategic Thinking Group Association

## هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح  
أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)
- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي  
أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن
- الدكتور / مصطفى شاهين  
أستاذ الاقتصاد بكلية اوكلاند الامريكية (الولايات المتحدة الامريكية)
- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب  
أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)
- الدكتور / أسامة عيروس  
أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)
- الدكتور / محمد نعمة الله  
أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)
- الدكتور / جمال نصار  
أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)
- الدكتور / داود بابكر  
أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

## الشراكات والاعتمادات:



جامعة نجم الدين اربكان  
قونيا / تركيا



جامعة صباح الدين زعيم  
اسطنبول / تركيا



جامعة ابن خلدون  
اسطنبول / تركيا

# من منصات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي



جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي  
Strategic Thinking Group Association

## نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

### \* من نحن:

- مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.

### \* الاهداف:

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات واكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

### \* خدمات النادي:

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.
- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.

# من منصات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي



جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي  
Strategic Thinking Group Association

- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفادة من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.



جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي  
Strategic Thinking Group Association

## من إصدارات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

- مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط
- العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»
- ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي .... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول
- الأطراف الفاعلة .. الحالة الجيوستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)
- تحليل حركة المتغيرات ... الأزمات : (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)
- الأزمات بين السعودية وايران .. مآلات وسيناريوهات
- مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «ساكس بيكو»
- مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي
- تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)
- المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها
- على الوضع الجيوستراتيجي في المنطقة
- ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات



التقرير الاستراتيجي لعام 2018



التقرير الاستراتيجي لعام 2017



التقرير الاستراتيجي لعام 2020



التقرير الاستراتيجي لعام 2019